

فتح القريب المجيب * على الكتاب المشتمل
بالتقريب * لشيخ الاسلام والمسلمين *
شمس الدين أبي عبد الله محمد
ابن قاسم الغزى * أسكنه
الله فسيح الجنان
بجناه سيد وليم
بمسددان
آمين



في كتابه في الدنيا والآخرة
 في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة
 الكتاب • لانم ابتداء كل أمر ذي بال وخاتمة كل دعاء بحجاب • وآخر دعوى
 المؤمنين في الجنة دار الثواب • آمده • أن وفق من أراد من عباده •
 للتفقه في الدين على وفق مراده • وأولى وأسلم على أفضل خلقه محمد
 سيد المرسلين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين • وعلى آله وصحبه
 منة ذكر الأكرين وسهوا الغافلين • وبعد • هذا كتاب في غاية الاختصار
 والنهذيب • وضعته على الكتاب المسمى بالتقريب • لينتفع به المحتاج من
 المبتدئين • لفروع الشريعة والدين • وليكون وسيلة للتصافي يوم الدين •
 ونفع العباد الميامين • انه سمع دعاء عباده وقريب محب • ومن قصده
 لا ينجيب • واذا سألك عبادي عني فإني قريب • واعلم أنه يوجد في بعض

نسخ هذا الكتاب في غير خطبته تسعة نارة بالتقريب وتارة بغاية
الاختصار ولذلك سميت باسمين أحدهما فتح القريب المحجب * في شرح ألفاظ
التقريب * والثاني القول المختار * في شرح غاية الاختصار * قال
الشيخ الامام أبو الطيب ويشترأ أيضا أبي شجاع شهاب المله والدين أحمد
ابن الحسين بن أحمد الاصفهاني سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان
* وأسكنه أعلى فراديس الجنان * (بسم الله الرحمن الرحيم) * أتدري كذا
هذا والله اسم للذات الواجب الوجود والرحمن أبلغ من الرحيم (الحمد لله) هو
الثناء على الله تعالى بالجليل على جهة التعظيم (رب) أى مالك (العالمين) بفتح
اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل لا جمع ومفردة عالم بفتح
اللام لأنه اسم عام لا سوى الله والجمع خاص بمن يعقل (وصلى الله) وسلم (على
سيدنا محمد النبي) هو بالهمز وتر كذا انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وان
لم يؤمر بتبليغه فان أمره بتبليغه فتبى ورسول أيضا والمعنى ينشئ الصلاة
والسلام عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف العين والنبي بدل
منه أو عطف بيان عليه (و) على (آله الطاهرين) هم كما قال الشافعي
أقارب المؤمنين من بنى هاشم وبنى المطلب وقيل واختاره النووي أنهم
كل مسلم ولعل قوله الطاهرين منترج من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا (و) على
(صحابته) جمع صاحب النبي وقوله (أجمعين) تأكيد لاجتماعهم ثم ذكر المصنف
أنه مسؤل في تصنيف هذا المختصر بقوله (سألتني بعض الصداق) جمع
صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل مختصرا) هو ما قل
لفظه وكثر معناه (في الذقة) هو لغة الفهم واصطلاح العلم بالحكام الشرعية
العملية المكتسب من أدائها التفصيلية (على مذهب الامام) الاعظم
المجتهد ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد بن ادریس بن العباس بن
عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة خمسین ومائة ومات (رحمة
الله عليه ورضوانه) يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربعة ومائتين
وصنف المصنف مختصره بأوصاف منها أنه (في غاية الاختصار ونهاية

(الايحاز) والغاية والتمية متقاربان وكذا الاختصار والايحاز ومنه ما أنه
 (يقرب على المتعلم) افروع الفقه (درسه ويسهل على المبتدئ حفظه) أي
 استخصاره على ظهور قلبه بغير غش في حفظه يختصر في الفقه (و) ما أتى أ
 بعض الاصديقاء (أن أكثر فيه) أي المختصر (من الثقة بمات) للاحكام
 الفقهية (و) من (حصر) أي ضبط (الاصوال) الواجبة والمندوبة وغيرهما
 (فاجبته الى) بواله في (ذلك طيب اللذات) من الله جزاء على تصديق هذا
 المختصر (واغيا الى الله تعالى) في الاية من فيه على تمام هذا المختصر (و) في
 التوفيق (لا صواب) وهو ضد الخطأ (الله) تعالى (على ما يشاء) أي يريد
 (قدر) أي قادر (وبعباده لطيف خبير) بأحوال عباده والاولى مقتضى
 من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو اليكيم الخبير
 والالطيف والخبير اسمان من أسماء الله تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق
 الامور ومشيئته لا يتم باربطان أيضا بمعنى الرفيق بهم فأنه تعالى عالم
 بعباده ومحاضره جوارحهم ورفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول
 ويقال خبيرت الشيء أخبرته فأنا به خبير أي علم قال المصنف رحمه الله تعالى

* (كتاب) (أحكام) (الطهارة) *
 والكتاب لغة صدر بمعنى الضم والجمع واصبغ بالاجزاء اسم الجنس من
 الاحكام أما الباب فاسم لنوع مما تدخل تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح
 الطاء لغة النظافة وأما شرحها فمما انفاسير كثيرة منها قولهم فعل ما يستحب
 به الصلاة أي من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة إما الطهارة بالضم فاسم
 لبقية الماء ولم يكن الماء آلة للطهارة استطراد المصنف لأنواع الماء
 فقال (الماء التي يجوز) أي يصح (الطهارة بها سبع مياه ماء السماء)
 أي النازل منها وهو الماطر (وماء البحر) أي الملح (وماء النهر) أي الطاهر
 (وماء البئر وماء العين وماء الثلج وماء البرد) ويجمع هذه السبعة قولنا
 أمازل من السماء أو نبع من الارض على أي صفة كان من أصل الخالقة (ثم
 الماء) تنقسم (الى أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغير

(غير مكره) استعماله (وهو الماء المطاوع) عن قصد لازم فلا يضر القيد
 المنفك كما البئر في كونه مطلقا (و) الثاني (طاهر مطهر مكره) استعماله
 في البدن لافي الثوب (وهو الماء المشمس) أي المسخن بتأثير الشمس فيه
 وانما يكره شرعا بقرح في اناه من طبع الا اناء النعدين لصفاء جوهرهما
 واذا برذات الكراهة واختار النووي عدم الكراهة مطلقا ويكره أيضا
 شديد السخونة والبرودة (و) القسم الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر)
 لغيره (وهو الماء المستعمل) في رفع حدث أو إزالة نجس ان لم يتغير لم
 يزد وزنه بعد انفصاله عما كان به - دأعتبار ما يتشربه المغسول من الماء
 (والمتغير) أي ومن هذا القسم الماء المتغير أحد أو صافه (بما) أي بشئ
 (خالطه من الطاهرات) تغير يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور
 حسب ما كان التغير أو نقديرا كأن اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته كما
 الورد المنقطع الرائحة والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه
 بأركان تغيره بالطاهر يسيرا أو بما يوافق الماء في صفاته وقد رخصنا لما ولم
 يغيره فلا يسلب طهوريته فهو مطهر لغيره واسترن بقوله خالطه عن الطاهر
 المجاور له فانه باق على طهوريته ولو كان التغير ~~كثيرا~~ كثيرا وكذا المتغير بخالط
 لا يستغنى الماء عنه كطين وطحاب وما في مقروءه وجمعه والمتغير بطول المكث فانه
 طهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) أي متنجس وهو قسمان أحدهما قليل
 (وهو الذي حلت فيه نجاسة) تغير أم لا (وهو) أي والخال أنه ما: (دون
 الثلثين) ويستثنى من هذا القسم المية التي لادمها ما نزل عند قتلها أو شق
 عضوها كالذباب ان لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا النجاسة التي لا يدركها
 الطرف فكل منهما لا ينجس المائع ويستثنى أيضا صور مذكورة في
 المسويات وأشار للقسم الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا
 (قلتين) فأكثر (متغير) يسيرا أو كثيرا (والقلتان خمسمائة رطل
 بغدادي تقريرا في الاصح) فيهما والرطل البغدادي عند النووي مائة
 وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وترك المصنف قسمها خالصا

ودوا الماء المظهر الحرام كالأضواء بما معه وبأومستقبل للشرب
(فصل — ل) في ذكر شيء من الأعيان المتنجسة وما يطهر منها بالديباغ
وما لا يطهر (ويجوز الميتة) كلها (أطهر بالديباغ) سواء في ذلك ميتة ما كَوَّلَ
النعيم وغيره وكيفية الديبغ أن يزعق أو يذوق الجلد ما به ينضم من دم ونحوه بشيء
حريف كعفص ولو كان الحريق نجسًا كذرق حمام ضيق في الماء بغير
(الأبدان الكلب والخنزير وما تولد من ماء أو من أحدهما) مع حيوان طاهر
فلا يطهر بالديباغ (وعظم الميتة وغيره نجس) وكذا الميتة أيضًا نجسة وأريد
م الراثة الخلية بغير ذكاة شرعية فلا يفتنى حينئذ جنبين الذكاة إذا
خرج من بطن أمه ميتة فلا نذر ذكاه في ذكاه أمه وكذا غيره من المستثنات
الذكورة في البسوطات ثم استثنى من شعر الميتة قوله (إلا الأدمى) أي
فإن شعره طاهر كبقية

(فصل — ل) في بيان ما يحرم استعماله من الألوان وما يجوز وبدأ
بالأول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة رجل أو امرأة (استعمال) شيء
من (أواني الذهب والفضة) لاني أكل ولا في شرب ولا غيرهما وما يحرم
استعمال ما ذكر يحرم اقتضاه من غير استعمال في الانسج ويطهر أيضًا
الأناء المظلي بذهب أو فضة أن حصل من الطلاء شيء يعرضه على النار
(ويجوز استعماله) أناء (غيرهما) أي غير الذهب والفضة (من الألوان)
القيسة كأنها ما قوت ويحرم الأناء المصنوع بفضة فضة كبيرة عرفاً
زينة فإن كانت كبيرة لحاجة جاز مع الكراهة أو صغيرة عرفاً زينة
صكرت أو لحاجة فلا تكره أما فضة الذهب فيحرم مطلقاً كما صححه
النووي

(فصل — ل) في استعمال آلة البسوة وهو من سنن الوضوء وبطلان
السواك أيضًا على ما به التلبس من أرائد ونحوه (والسواك مستحب في كل
حال) ولا يكره تنزيهاً (الأبعد الزوال للصائم) فرضاً أو نقلاً وزوال
المكرهة بغروب الشمس واختار النووي عدم المكرهة مطلقاً (وهو)

أى السؤال (فى ثلاثة مواضع أشد استحباباً) من غيرها أحدها (عند تغير
القيم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الأكل والعمالة (وغيره)
يشمل تغير القيم بغير أزم كما كل ذى ربح كربه من نوم وبصل وغيرهما (و)
الثانى (عند القيام) أى الاستيقاظ (من النوم) الثالث (عند القيام
الى الصلاة) فرضاً أو نفلاً أو تياً كدأبضاً فى غير الثلاثة المذكورة مما هو
مذكور فى المطولات كقراءة القرآن واصفرار الأسنان ويسن أن ينوى
بالسؤال السنة وأن يستألف بيمينه ويبدأ بالجانب الأيمن من فمه وأن يترجمه
على سقف حلقه امرأ الطيم فاوعل بكرهى أخراسه

(فصل فى فروض الوضوء وهو بضم الواو فى الأشهر اسم للفعل
وهو المراد هنا وفتح الواو اسم لما يتوضأ به ويشتمل الأول على فروض وسنن
وذكر المصنف الفروض فى قوله (وفروض الوضوء ستة أشياء) أحدها
(النية) وحتمية نية أمر عاقصة الشئ مقترباً بفعله فان تراخى عنه بمعنى عزمه
وتكون النية (عند غسل) أقول جزء من (الوجه) أى مة تربة بذلك لا يجمعها
ولا عاقبة ولا عاقبة فيه ينوى المتوضئ عند غسل ما ذكر رفع حدث من
أحدها أو ينوى استباحة مة مقتربة الى وضوء أو ينوى فرض الوضوء أو
الوضوء فتبطل أو الظهارة عن الحدث فان لم يقل عن الحدث لم يصح واذ أنوى
ما يعتبر من هذه النيات وشرك معه نية يتنظف أو تبرصع وضوءه (و) الثانى
(غسل) جميع (الوجه) وحده طويلاً ما بين منابت شعر الرأس غالباً وآخر
الجميعين وهما العظام اللذان ينبت عليهما الأسنان السفلى يجمع مقدمهما
فى الذقن ومؤخرهما فى الأذن وحده عرضاً ما بين الأذنين وإذا كان على
الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب إيصال الماء إليه مع البشرة فتحمته وأما
لحمة الرجل الكثيفة بأن لم ير الخياط بشراً من خلالها فيكفى غسل
ظاهرها بخلاف اللحية وهى ما يرى الخياط بشراً فيجب إيصال الماء
لبشرتها وبخلاف لحمة امرأة وخشنى فيجب إيصال الماء لبشرتها ولو كثفتها
ولا بد مع غسل الوجه من غسل سرة من الرأس والرقبة وما تحت الذقن

(و) الثالث (غسل اليدين الى المرفقين) فان لم يكن له مرفقان اعتبر قد رهما
ويجب غسل ما على اليدين من شعر وسلعة واصبع زائدة واظفار ويجب
ازالة ما تحتها من وسخ يمنع وصول الماء اليه (و) الرابع (مسح بعض الرأس)
من ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حدة الرأس ولا تدهن اليد
للمسح بل يجوز زجرجرة وغيرها ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز ولو وضع يده
المبلولة ولم يجر كها جاز (و) الخامس (غسل الرجلين مع الكعبين) ان لم يكن
المترشحى لأب الخفين فان كان لا بهما وجب عليه مسح الخفين أو غسل
الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة واصبع زائدة كما سبق
في اليدين (و) السادس (الترييب) في الوضوء (على ما ذكرناه) في حدة
المفروض فلا تضي الترييب لم يكف ولو غسل أربعة أعضاء دفعة واحدة
بأذنه ارتفع حدث وجهه فقط (ونسنة) أى الوضوء (عشرة أشياء) وفي بعض
نسخ المائتين عشر خصال (التسمية) أوله وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله
الرحمن الرحيم فان ترك التسمية أو لم يأت بها في أثناءه فان فرغ من الوضوء لم
يأت بها (وغسل الكفين) الى الكوعين قبل المتحضرة ويقبلها مائة لاثان
تردد في طهرهما (قبل ادخالهما الاناء) المشتمل على مائة ذون القلتين
فان لم يغسلها مرة لم ينجسها في الاناء وان تيقن طهرهما لم يكره له غسلهما
(والمقنضة) بعد غسل الكفين ويحصل أصل السنة فيها بادخال الماء
في الفم سواء أداره فيه ونحوه أم لا فان أراد الأكل جبه (والاستنشاق)
بعد المتحضرة ويحصل أصل السنة فيه بادخال الماء في الأنف سواء
يئسه الى شفاشه ونفذه أم لا فان أراد الاكتمل ثمة والجمع بين المتحضرة
والاستنشاق بثلاث غرف يتحقق من كل منهما ثم يستنشق أفضل من
الفصل بينهما (ومسح جميع الرأس) وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس
بالمسح أما مسح بعض الرأس فواجب كما سبق ولو لم يردنزع ما على رأسه من
عمامة ونحوها بطل بالمسح عليها (ومسح) جميع (الأذنين ظاهرهما
وباطنهما باجاء جديده) أى غير بال رأس والسنة في كيفية مسحها ما أن يدخل

مجهته في سماخيه ويدبرهما على المعاطف ويمزجها به على ظهورهما ثم
 ياصق كفيه وهما مبلولتان بالاذنين استظهارا (وتخذيّل اللحية الكثة)
 بثلاثة من الرجل أما طرية الرجل الخفيفة وطرية المرأة والخنثى فيجب
 تخذيّلها وكيفية أن يدخل الرجل أصابعه من أسفل اللحية (وتخذيّل
 أصابع اليدين والرجلين) أن وصل الماء اليها من غير تخذيّل فإن لم يصل
 إليه كالأصابع الملتفة وجب تخذيّلها وإن لم يأت تخذيّلها لا تنمائها حرم
 فقهها للتخذيّل وكيفية تخذيّل اليدين بالثديين والرجلين بأن يمدأ بمخصر
 يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئا بمخصر الرجل اليمنى خاتما بمخصر
 اليسرى (وتقديم اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما أما
 العضوان اللذان يسهل غسلهما معاً كالخدين فلا يقدّم اليمنى منهما بل
 يظهران دفعة واحدة وذو ~~المص~~ نصف سنية تثليث العضو المغسول
 والممسوح في قوله (والطهارة ثلاثا ثلاثا) وفي بعض النسخ والتكرار أرى
 للمغسول والممسوح (والموالة) ويعبر عنها بالتتابع وهي بأن لا يحد
 بين العضوين نشر يبق كسبر بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يوجب
 للمغسول قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان واذنك فالاعتبار
 بالترغـلة وانما تنوب الموالاة في غير وضوءه صاحب الضرورة أما هو
 فالموالة واجبة في حقّه وبقي للوضوء سنن أخرى مذكورة في
 المطولات

(فصل) في الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة (والاستنجاء) وهو
 من نجوت الشيء أي قطعه فمكان المستنحي يتطوع به الأذى عن نفسه
 (واجب من) خروج (البول والغائط) بالماء أو الحجر وما في معناه من كل
 جامد طاهر قالع غير محترم (و) لكن (الأفضل أن يستنحي) أولا (بالحجار
 ثم يديه) ثانيا (بالماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أماراف
 بتجر واحد (ويجوز أن يقتصّر) المستنحي (على الماء أو على ثلاثة أحجار
 ينقى بين المحل) أن سهل الانتقام بها والأزاد عليها حتى ينقى ويستبعد

ذلك التثنية (فان أراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل) لأنه ينزل عين
 النجاسة وأثرها وشروط الاستحباب بالجريان لا يجب الخارج النجس ولا
 يتقبل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر أجنبي عنه فان اتقى شرط
 من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوب قاضي الحاجة (استقبال القبلة) إلا أن
 وهي الكعبة (واستدبارها في العجرا) ان لم يكن بينه وبين القبلة سائر
 أو كان ولم يبلغ ثلث ذراع أو بلغه ما وبعده عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع
 إلا أدى كما قال بعضهم والبنسان في هذا كالصغراء بالشرط المذكور إلا
 البناء المعتد لقضاء الحاجة فلا حزمة فيه مطلقا وخارج بقواته إلا أن ما كان
 قبله أو لا كبيت المقدس فاستقباله واستدباره مكروه (ويجتنب) أدبا قاضي
 الحاجة (البول) والغائط (في الماء الراكد) أما الجاري فيكره في القليل
 منه دون الكثير لكن الأولى اجتنابه وبحيث النوى يخرج منه في القليل
 جارا كان أو راكدا (ويجتنب) أيضا (البول) والغائط تحت الشجرة
 المثمرة وقت الثمرة وغيره (و) يجتنب ما ذكر (في الطريق) المسالك للناس (و)
 في موضع (الظل) صيدا وفي موضع الشمس ثماء (و) في (الثقب)
 في الأرض وهو النيازل المستدير ولفظ الثقب ساقط في بعض نسخ المتن
 (ولا يتكلم) أدبا غير ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فان
 دعت ضرورة إلى الكلام كن بأي حية بقصد إنسانا لم يكره الكلام
 حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) أي يكره له ذلك حال
 قضاء حاجته لكن النوى في الروضة وشرح المذهب قال إن استدبارهما
 ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط ان ترك استقبالهما واستدبارهما سواء
 أي فيكون مباحا وقال في التحقيق ان كراهة استقبالهما لأصلها وقوله
 ولا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن

(نص - ل) في نواقض الوضوء المسماة أيضا بأسباب الحدث (والذي
 ينفذ) أي يبطل (الوضوء بخسعة أشياء) أحدها (ما خرج من) أحد
 (السدلين) أي القليل والدير من موشى شى واضح معنادا كان الخارج

كبول وغائط. أو نادرا كدم وحصا شجسا كهذه الامثلة أو طاهرا كدود
 الامنيّات الخارج باحتلام من متوضئ يمكن متعمده من الارض فلا ينتقض
 والمشكل انما ينتقض وضوءه بالخارج من فرجيه جميعا (و) الثاني
 (الزوم على غير هيئة المتكسّن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض
 بتمعمده والارض ايست بقيد وخرج بالمتكسّن ما لو نام قاعدا غير متمكن أو نام
 قائما أو على قنائه ولو تمسكا (و) الثالث (زوال العقل) أي الغلبة عليه
 (بسكر أو غرض) أو جنون أو انغماه أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل
 المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة أي بلغا
 حصة الشهوة عرفا والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو رضاع
 أو مساعرة وقوله (من غير حائل) يخرج بالوكان هنالك حائل فلا ينتقض
 حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي بياطن الكذب)
 من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا أو ميتا ولو لفظ الآدمي ساقط
 في بعض نسخ المتن وكذا بقوله (ومن حلقه دبره) أي الآدمي ينتقض (على)
 القول (الجديد) وعلى القديم لا ينتقض من الحلقه والمراد بها ملئق المنفذ
 وبياطن الكف الراحة مع بطون الاصابع وخرج بياطن الكف
 ظاهره وحرفه ورؤس الاصابع وما بينهما فلا ينتقض بذلك أي بعد التحامل
 اليسير

(فصل في موجب الغسل والغسل لغتة سيلان الماء على الشيء
 مطلقا وشرا عا سيلانه على جميع البدن بنية مخصوصة) (والذي يوجب
 الغسل ستة أشياء ثلاثة) منها (تسترك فيها الرجال والنساء وهي التقاء
 الختانين) ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج حتى واضح غيب حشفة الذكر منه
 أو قدرهما من متطوعهما في فرج ويصير الآدمي الموجب فيه جنبا بإيلاج
 ما ذكر أمالمات فلا يعاد غسله بإيلاج فيه وأما الخنثى المشكل فلا غسل عليه
 بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله (و) من المشترك (الزوال) أي خروج
 (المني) من شخص بغير إيلاج وإن قل المني كقنطرة ولو كانت على لون الدم

ولو كان الخارج يجتمع أو غيره في بقعة أو نوم بشهوة أو غيره ما من طريقه المعتاد أو غيره كان انكسار عليه نكح منه (و) من المشترك (الموت) الا في الشهيد (وثلاثة تختص بهما النساء وهى الحيض) أى الدم الخارج من امرأة يافت تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فإنه موجب للتل قطعاً (والولادة) المعنوية بالبلل. وجبة للفعل قطعاً والمجردة عن البلل موجبة للفعل فى الاصح

(فصل فى فرائض الغسل ثلاثة أشياء) أحدها (النبة) فينوى الجنب رفع الجنابة أو الحدث الأكبر ونحو ذلك وينوى الحيض أو النفاس رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النبة مقرونة بأول الفرجين وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله فلا يفرق بينهما بعد غسل جوفه وجب إعادته (وأزالة النجاسة ان كانت على بدنه) أى المقتسل وهذا ما رجحه الرافعي وعليه فلا يكتفى بغسل واحدة عن الحدث والنجاسة ويرجح النووي الاكتفاء بغسل واحدة عنهما ومثله ما اذا كانت النجاسة حكمة أما اذا كانت النجاسة عينية وجب غسلتان عنهما (وأبصال الماء الى جميع الشعر والبدن) وفي بعض النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الحقيقة منه والكثيف والشر الحقة وإن لم يصل الماء الى باطنه الا بالقتض وجب تقضيه والمراد بالبدن ظاهراً بالخذل فيجب غسل ما ظهر من صماخي أذنيه ومن أنف مجذوع ومن شقوق بدن ويجب ابصال الماء الى ما تحت القلفة من الاقلام والى ما يسد ومن فرج المرأة عند قعودها قضاء حاجتها وما يجب غسله المسربة لانها تطهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن (وسنته) أى الغسل (خمس أشياء التسمية والوضوء) كاملاً (قبله) ويتولى به المقتسل ستة الغسل ان تجردت جنباً عنه عن الحدث الأصغر والأنوى به الأصغر (وامرار الدعي) ما وصلت اليه من (الجسد) وبه برعن هذا الامر ارباً ثلاثاً (والموالة) وسبق معناها في الوضوء (وتقديم اليمنى) من شقيقه (على اليسرى) وبقي من

سنن الغسل أمور مذكورة في المبدوءات منها التمثيل وتخليص
الشعر

(فصل في الاغتسال المسنون سبعة عشر فسل غسلا الجمعة)
لما نزلها ووقته من الفجر الصادق (و) غسل (العيدين) الفطر والانصبي
ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (والاستسقاء) أي طاب السقي من
الله (والنصف) (والقمر) (والكنزوف) للشمس (والعسل من) أجل
(غسل الميت) مسلما كان أو كافرا (و) غسل (الكافرا إذا أسلم) ان لم يجنب
في كذره أو لم تحض الكافرة والاوجب الغسل بعد الاسلام في الاصح وقيل
يسقط اذا أسلم (والمجنون والمغمى عليه اذا أفاقا) ولم يتحقق منهما انزال
فان تحقق منهما انزال وجب الغسل على كل منهما (والغسل عند) ارادة
(الاحرام) ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا
بين طاهر وحائض فان لم يجنب المحرم الماء تيمم (و) الغسل (لدخول مكة)
لمحرم بفتح أو عمرة (وللوقوف بعرفة) في تاسع ذي الحجة (وللمبيت بزدلفة)
ورمى الجمار الثلاث (في أيام التشريق الثلاث فيغتسل رمي كل يوم منها
غسلا أما رمي جرة العقبة في يوم النحر فلا يغتسل له اقرب زمانه من غسل
الوقوف (و) الغسل (للتطواف) الصادق بطواف قدوم وافاضة ووداع
وبقية الاغتسال المسنونة مذكورة في المطاولات

(فصل في المسح على الخفين جائز) في الوضوء لافي غسل فرض
أو نفل ولا في ازالة نجاسة فلو أجنب أو دميت رجله قاراد المسح بدلا عن
غسل الرجل لم يجز بل لابد من الغسل وأشهر قوله جائز أن يغسل الرجلين
أفضل من المسح وانما يجوز مسح الخفين لأحدهما فقط الا أن يكون فاقد
الآخرى (بثلاثة شرائط أن يتهدي) أي النخص (لبه) ما بعد كمال الطهارة
فلو غسل رجله وألبسها خنثها ثم فعل بالآخرى كذلك لم يكف ولو ألبس
لبه ما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قد دم الخلف لم يجز
المسح (وأن يكونا) أي الخفان (سائر ين لمحل غسل الفرض من القدمين)

بكعبية ما بالو كاتادون السبعين كالمدا من لم يكف المسح عليهم ما والمراد
 بالسائر هنا الحائل لامانع الرؤية وأن يكون السائر من رواب الخلفين
 لا من أعلاهما (وأن يكونا متماثلين في ما يقع المذني عليهما) لتردد مسافر في
 حواشيه من سط وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث
 يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما ولو لبس شفا فوق شفا لشدة
 البرد مثلا فان كان الأعلى صالحا للمسح دون الأسفل فصح المسح على الأعلى
 وإن كان الأسفل صالحا للمسح دون الأعلى فصح الأسفل صح أو الأعلى
 فوصل إلى المل للأعلى صح إن قصد الأسفل أو قصد كليهما بالان قصد
 الأعلى فقط وإن لم يقصد واحد منهما بالان قصد المسح في الجملة أجزأ
 في الأصح (ويصح المقيم يوما وليلة) بمسح (المسافر ثلاثة أيام بالمالمين)
 المتصلة تساموا بقتل أو تأخرت (وابتداء المدة) تجب (من حين
 يحدث) أي من انقضاء المسبب الكائن (بعد) قيام (لبس الخفين) لا من
 ابتداء الحديث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء اللبس والعاشي بالسفر
 وإلّا ثم يسهل أن يصح مقيم ودائم الحدث إذا أحدث بعد لبس الخلف حديثا
 آخر مع جسدته الدائم قبل أن يصل إلى فرضه فيستبيح ما كان يستبيحه
 لوقوع طهره الذي ليس عليه تنفيه وهو فرض ونوافل قبل الوصول بطهره فرضا
 قبل أن يحدث منهج واستباح نوافل فقط (فإن مسح) الشخص (في الحضر
 ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام) قبل فتي يوم وليلة (أتم مسح مقيم)
 والواجب في مسح الخلف ما يطاق عليه اسم المسح إذا كان على ظاهر الخلف
 ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخلف ولا على حرفه ولا أسفله
 والنفق في مسحه أن يكون خطوطا بأن يفرج المسح بين أصابعه
 ولا يضمهما (ويطال المسح) على الخفين (بثلاثة أشباه بجملة ما) أو مغلغ
 أحدهما أو اختلاعه أو خروج الخلف عن صلاحية المسح كخرقه (وانقضاء
 المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة تقيم وثلاثة أيام بلياليها
 لمسافر (و) يعرض (ما يوجب الغسل) كجباية أو خيض أو نفاس للدين

(فصل) في التيمم وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله
 والتيمم لغة التصد وشربا يصل تراب طهورا لوجهه واليدين بدلا عن
 وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة (وشرائط التيمم خمسة
 أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود العذر بسفر
 أو مرض) الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول
 وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن أذن له
 في طلبه فيطلب الماء من رجليه ورفقته فان كان منفردا نظر حوا اليه من
 الجهات الأربع ان كان بمساحة من الارض فان كان فيها ارتفاع
 وانخفاض تردد قدر نظره (و) الرابع (تعذرا استعماله) أي الماء بأن يخاف
 من استعمال الماء على ذهاب نفسه أو منفعة عضو ويدخل في العذر ما لو
 كان بقربه ماء وخاف لوقعه على نفسه من سبع أو عدد أو على ما له من
 سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر
 استعماله وهي (واعوازه بعد الطلب) والخامس (التراب الطاهر) أي
 الطهور غير المندي ويصدق الطاهر بالمغصوب وتراب مقبرة لم تنس ويوجد
 في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي (له غبار فان خالطه حصص
 أو رمل لم ينجس) وهذا موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح لكنه
 في الروضة والنتاوي جوز ذلك ويصح التيمم أيضا برمل فيه غبار وخرج
 بقول المصنف التراب غيره كنورة ومخافة خرف وخرج بالطاهر النجس
 وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم به (وفرائضه أربعة أشياء) أحدها
 (النية) وفي بعض النسخ أربع خصال نية الفرض فان نوى التيمم الفرض
 والنفل استباحهما أو الفرض فقط استباح معه النفل وصلاة الجنازة أيضا
 أو النفل فقط لم يستبح معه الفرض وكذا النوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم
 بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه النية الى مسح شيء من الوجه
 ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينتقل غيره (و) الثاني

والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن الى
المرفقين ويكون مسحه مما يضربتين ولو وضع يده على تراب فاعم فعلق بها
تراب من غير ضرب كفى (و) الرابع (الترييب) فيجب تقديم مسح الوجه
على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترييب لم يصح
وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه تريب فلو ضرب يديه
دفعه على تراب ومسح بيمينه ووجهه ويساره بيمينه جاز (وصفته) أي التيمم
(ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث اتصال (التسمية وتقديم اليمنى من
اليدين على اليسرى) منها وتقديم أعلى الوجه على أسفل (والموالة)
وسبق معناها في الوضوء وبقي لتيمم سنتي أخرى مذكورة في المطولات منها
رفع التيمم خاتمه في الترتيب الأول أما الثمانية فيجب ترخي الخاتم فيها
(والذي يطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها كل (ما يطل الوضوء) وسبق
بيانها في أسباب الحدث فتي كان متيمما ثم أحدث بطل تيممه (و) الثاني
(روية الماء) وفي بعض نسخ المتن وجود الماء (في غير وقت الصلاة) فمن تيمم
لقد الماء ثم رأى الماء أو توجه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد
دخوله فيها وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت
في الحال أو مما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضها كانت
الصلاة أو نقلا وان كان تيمم الشخص ارض ونحوه ثم رأى الماء فلا أثر لرويته
بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الرذة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعا
استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه سائر وجب عليه التيمم وغسل العجز
ولا ترتيب بينهما للجنب أما المحدث فائتمام تيمم وقت دخول غسل العضو
العليل فان كان على العضو سائر فحكمه مذكور في قول المصنف (ومصاحب
الجبائير) جمع جبيرة بفتح الجيم وهي أخشاب أو قصب تسوي واشدة على
موضع الكسر ليتمم (مسح عليها) بالماء ان لم يكن يمكن ترعها لخوف ضرر
بما سبق (وبتيمم) صاحب الجبائير في وجهه ويديه كما سبق (وإصلي ولا إعادة
عليه ان كان وضوءها) أي الجبائير (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم

والأعادوه إذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع إن إطلاق
الجمهور يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيم وغيرها ويشترط في الجبيرة
أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك واللصوق والعصاة
والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة (ويتيم لكل فريضة) ومنذورة فلا يجمع
بين صلاتي فرض يتيم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين
جمعة وخطبتها ولا امرأة إذا تيممت لتتمكن الحليل أن تفعله مرارا وتجمع بينه
وبين الصلاة بذلك التيم وقوله (ويصلي يتيم واحد ما شاء من النوافل)
ساقط من بعض النسخ

• (فصل — ل) • في بيان النجاسات وأزالتها وهذا الفصل مذکور
في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والنجاسة لغة الشيء المستقذر وشرعا كل
عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا لممرتها ولا
لاستقذارها ولا اضربها في بدن أو عقل ودخل في الإطلاق قليل النجاسة
وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فانهما يتبع تناول النجاسة وبسهولة
التمييز أكل الدود الميت في جبن أو فاكهة ونحو ذلك وخرج بقوله لا لممرتها
ميتة الأدمى وبعدم الاستقذار المني ونحوه وبنى الضرر الحجر والنبات
الضرري بدن أو عقل ثم ذكر المصنف ضابطا للنجس الخارج من القبل والدبر
بقوله (وكل ما نزع من السبيلين نجس) هو صادق بالخارج المعتاد
كالبول والغائط وبالنادر كالدم والقيح (الامني) من آدمي أو حيوان غير
كلب وخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر وخرج بمائع
الدود وكل متصا ب لا تحيله المعدة فليس بنجس بل متنجس يظهر بالغسل وفي
بعض النسخ وكل ما يخرج بلنظ المضارع واسقاط مائع (وغسل جميع
الابوال والارواث) ولو كانا من مأكول اللحم (واجب) وكيفيته
غسل النجاسة إن كانت مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال
عينها ومحاولة زوال أوصافها من طعم أولون أو ريح فان بقي طعم النجاسة
ضرر أولون أو ريح عسر زواله لم يضر وإن كانت النجاسة غير مشاهدة وهي

المسألة بالحكمة فكفى يرى الماء على المتنجس به ولو مرة واحدة ثم استثنى
المصنف من الأقوال قوله (الأبول الصبي الذي لم يأكل الطعام) أي لم
يتناول مأكلاً ولا مشروباً على جهة التغذية (فإنه) أي بول لصبي
(يظهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرشح سيلان الماء فإن أكل الصبي
الطعام على جهة التغذية غسل بوله قطره أو خرج بالصبي الصبيبة وانطوى
فيغسل من بوله ما ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه أن كان قليلاً
فإن عكس لم يظهر ما السكتة فلا فرق بين كون المتنجس وارداً أو وروداً
(ولا يعنى عن شيء من النجاسات إلا اليسير من الدم والقيح) فيعنى عنهما في
توب أو بدن وتصح الصلاة معه (و) (ال) (ما) أي شيء (لأنفس له سائلة)
كذباب وغل (إذا وقع في الماء ومات نفسه فإنه لا ينجسه) وفي بعض النسخ
إذا مات في الماء وأفهم قوله وقع أي بنفسه أنه لو طرأ ما لانتفس له سائلة
في الماء نفع شر وهو ما يزم به الرافعي في الشرح البغوي ولم يعترض له هذه
المسألة في الكبير وإذا كثرت ميتة بالانفس له سائلة وغرت ما وقعت فيه
نجست وإذا انشأت هذه الميتة من المائع كبدود مثل وقا كهيئة لم تنجس قطعا
وبسته شيء مع ما ذكره من مسائل مذكورة في المستوطات سبق بعضها في كتاب
الطهارة: (والحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وما تولد منه ما أومن
أحمد هـ) مع حيوان طاهر وعبارته تصدق بطهارة الدود المتولد من
النجاسة وهو كذلك (والميتة كالأجيسة إلا اليمسك والجراد والادعي) وفي
بعض النسخ وابن آدم أي ميتة كل منها فأنها طاهرة (ويغسل الأناث من
ولوح الكلب والخنزير سبع مرات) بما ظهر (أحمد هـ) (بصوبة) (بالترايب)
الظهر وربع المحل المتنجس فإن كان المتنجس ما ذكر في ما يارب كذكر كفي
سور سبع جريات عليه بلا تغيير وإذا لم تزل عين النجاسة الجليلة الإبيست
مسلحة سبت كها غلة واحدة والارض الترابية لا يجب التراب فيم اعلى
الاصح (وبغسل من سائر) أي باقي (النجاسات مرة واحدة) وفي بعض
النسخ مرة (ثاني عليه والمثلث) وفي بعض النسخ (واللثة بالماء) (أو يبل)

واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة المحل الممسول طاهرة إن انفسلت غير متغيرة ولم يزد وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مدة مداوما يتشرب به المغمول من الماء هذا إذا لم يبلغ قلتين فإن بلغهما فاشترط عدم التغير وما فرغ المبتدئ مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء من صفة إلى صفة أخرى فقال (وإذا تخلصت الخجرة) وهي المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الخجرة أم لا ومعنى تخلصت صارت خالوا وكانت صيرورتها اخلا (بنفسها طهرت) وكذا لو تخلصت بنقلها من شمس إلى ظل وعكسه (وان) لم تخلص الخجرة بنفسها بل (تخلصت بتأخر شيء فيها لم تطهر) وإذا طهرت الخجرة طهرت منها تبعالها

*(قصة ل) في الحيض والنفاس والاستحاضة (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس والاستحاضة فالحيض هو) الدم (الخارج) في سن الحيض وهو تسع سنين فأكثر (من فرج المرأة على سبيل الصحة) أي لا لعله بل للجبلة (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود مختم لذاع) ليس في أكثر نسخ المتن وفي الصحاح اجتمع دم الدم اشتدت حرته حتى اسودت ولذعت منه النار حتى أحرقته (والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) فالخارج مع الولد أوقب لا يسمى نفاسا وزيادة الداء في عقب لفة قليلة والأكثر مدفعها (والاستحاضة) أي دمها (هو الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس) لا على سبيل الصحة (وأقل الحيض) زمنا (يوم وإيلة) أي مقدار ذلك وهو أربع وعشرون ساعة على الاتصال المعتاد في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما) بل ما يراخان زاد علم افه واستحاضة (وعالبه ست أو سبع) والمعمد في ذلك الاستقراء (وأقل النفاس لحظلة) وأرديهم ازمن يسروا به داء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون يوما وغالبه اربعون يوما) والمعمد في ذلك الاستقراء أيضا (وأقل الطهر) الناصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوما) واحترز المصنف بقوله بين الحيضتين عن الناصل بين حيض ونفاس إذا قلنا بالاصح أن الحامل تبيض فانه يجوز أن

يكون دون خمسة عشر يوماً (ولا حذراً كثره) أي الطهر فقد عكست المرأة
 دهرها بلا حيض أما غالب الطهر فمعتبر بغالب الحيض فإن كان الحيض ستاً
 فالطهر أربع وعشرون يوماً وكان الحيض سبعة فالطهر ثلثة وعشرون
 يوماً (وأقل زمن تحيض فيه المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسع سنين)
 قريبة قلوداته قبل تمام التسع برهن يضيّق عن حيض وطهره وحده والآخر
 فلا (وأقل الحمل) زمناً (سنة أشهر) ولحظتان (وأكثره) زمناً (أربع سنين)
 وغالبه تسعة أشهر) والعقد في ذلك الوجود (ويحرم بالحيض) وفي بعض
 النسخ ويحرم على الحائض (ثمانية أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً أو نفلاً
 وكذا سجدة التلاوة والشكر (و) الثاني (الصوم) فرضاً أو نفلاً (و) الثالث
 (قراءة القرآن) (و) الرابع (مس المصنف) وهو اسم المكتوب من كلام الله بين
 المصنفين (وحله) (إذا خافت عليه) (و) الخامس (دخول المسجد) للمصنف
 إن خافت تلويثه (و) السادس (الطواف) فرضاً أو نفلاً (و) السابع (الوطء)
 ويسمى لمن وطئ في إقبال الدم التصديق بدنيار وإن وطئ في أدبارهِ التصديق
 بنصف دينار (و) الثامن (الاستمتاع بمباين السرة والركبة) من المرأة فلا
 يحرم الاستمتاع بما ولا بما فوهما على الثمار في شرح المذهب ثم استتورد
 المصنف أنه كما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب التمسك فقال
 (ويحرم علىجنب خمسة أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً أو نفلاً (و) الثاني
 (قراءة القرآن) غير نسخ التلاوة آية كانت أو حرفاً أو جهرًا أو خرج
 بالقرآن التوراة والإنجيل أما ذكر القرآن فمحل لا بقصد قرآن (و) الثالث
 (مس المصنف وحله) من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضاً أو نفلاً (و)
 الخامس (المكث في المسجد) جنب مسلم الألفمودة كمن احتلم في المسجد
 وتعذر شروجه منه لحوف على نفسه أو له أو له أو له أو له أو له أو له من غير
 مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الأصح وتردد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث
 وخرج بالمسجد المدارس والبطن استطار المصنف أي آمن أحكام الحديث
 الأكبر إلى أحكام الحديث الأصغر فقال (ويحرم على الحديث) حديثاً أصغر

(ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومن المصحف وحمله) وكذا خريطة
 ومندوق فيها مصحف ويحل حمله في أمتعة وفي تفسير أكثر من القرآن وفي
 دراهم ودنانير وخواتم نقش على كل منها قرآن ولا يمنع الميز المحدث من مس
 مصحف ولوح لدراسة وتعلم (كتاب) أحكام (الصلاة) وهي آفة الدعاء وشرعا
 كما قال الرافعي أقوال وأفعال مفتحة بالتمكيد مختمة بالتسليم بشرائط
 (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة (خمس) يجب
 كل منها بأول الوقت وجوبا موسعا إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيضيق
 حينئذ (الظهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار
 (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس
 الأمر بل لما ينظر له من غير ذلك الميل بتحول الظل إلى جهة المشرق
 بعد تناسل قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وآخره) أي وقت الظهر
 إذا صار ظل كل شيء مثله بعد أي غير (ظل الزوال) والظل آفة الستر
 أقول أنا في ظل فلان أي ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل
 هو أمر وجودي يخالفه الله تعالى لنفع البدن وغيره (والعصر) أي صلاتها
 سميت بذلك لما أصرت وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل المثل)
 وللعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضلة وهو فعلها أول الوقت والثاني
 وقت الاختيار وأشار له بقوله (وآخره في الاختيار إلى ظل المثلين)
 والثالث وقت الجواز وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى غروب الشمس)
 والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثلين إلى الاصفرار
 والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها
 (والغرب) أي صلاتها سميت بذلك لفعلها وقت الغروب (ووقتها واحد
 وهو غروب الشمس) أي بجميع قرصها ولا ينز بقاء شعاع بعده (وبعد دار
 ما يؤذن الشخص (ويتوضأ) أو يتيمم (ويستر العورة ويقيم الصلاة ويصلي
 خمس ركعات) وقوله وبعد دار الخ ساقط في بعض نسخ المتن فان انقضى
 المقدار المذكور خرج وقتها وهذا هو القول الجديد والغديم ورجحه

النوري أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الزاهر (والعشاء) يكبر المعين
 مدود اسم لاقول التلالم ومجيئ الصلاة بذلك لانه لها فيه (وأول وقتها إذا
 غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق فوقت العشاء في
 جني أهل أن يضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها
 وقتان أحدهما اختياراً وأشار به بقوله (وأخره) يمتد (في الاختيار إلى ثلث
 الليل) والثاني جوازاً وأشار به بقوله (وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني)
 أي الصادي وهو المنتهض من موضعه ثم مضى بالافق أما الفجر الكاذب فيطلع قبل
 ذلك لامتداده من غير ضايل مستطيل إذا هب في السماء ثم يزول وتغيب ظلمة ولا يتعلق به
 حكم وذكر الشيخ أبو حامد أن للعشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين
 (والصبح) أي صلاته وهو لغة أول النهار وسعت الصلاة بذلك أفهلاً
 في أوله ولها كالعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت
 والثاني وقت الاختيار وذكره في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني
 وأخره في الاختيار إلى الاستنار) وهو الامتلاء والثالث وقت الجواز وأشار
 به بقوله (وفي الجواز) أي بكرامة (إلى طلوع الشمس) وأربع جواز بلا
 كراهة إلى طلوع الحرة والنظام من وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من
 الوقت ما لا يسهلها

• فصل في شرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء • أحدها
 (الإسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا يجب عليه قضاؤها
 إذا أسلم وأما المرتبة فيجب عليه الصلاة وقضاؤها إن عاد إلى الإسلام
 (و) الثاني (البالوغ) فلا تجب على صبي وصبيته لكن يؤمران به بعد سبع
 سنين إن حصل التمييز وأما بعد التمييز فيضربان على تركها بعد كمال عشر
 سنين (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون وقوله (وهو حد التكليف)
 ساقط في بعض نسخ المتن (والصلوات المستويات خمس العبدان) أي صلاة
 عبد الفطر وعبد الإحصاء (والكسوفان) أي صلاة كسوف الشمس
 وكسوف القمر (والاستسقاء) أي صلاته (والسنن التابعة للفرائض)

ويذكر عنها أيضا بالسنة الرابعة وهي (سبعة عشر ركعة ركعتا الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعد الظهر وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد العشاء يوتر بها واحدة منهن) والواحدة هي أقل الوتر وأكثره إحدى عشرة ركعة ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر فلو أوتر قبل العشاء عمدا أو سهوا لم يعتد به والراتب المؤكد من ذلك كله عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء (وثلاث نوافل مؤكدات) غير تابعة للفرأض أحدها (صلاة الليل) والنفل المطلق في الليل أفضل من النفل المطلق في النهار والنفل وسط الليل أفضل ثم آخره أفضل وهذا من قسم الليل أثلاثا (و) الثاني (صلاة الضحى) وأقواما ركعتان وأكثرها ثلث عشرة ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب (و) الثالث (صلاة التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تساميات في كل ليلة من رمضان وجملة الخمس ترويحيات وبنو الشخص بكل ركعتين التراويح أو قيام رمضان ولو صل أربع ركعات منها بتهنية واحدة لم تسع ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر

* (فصل في شرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء) *
والشرط جامع شرط وهو لغة العلامة وشرعا ما توفى صحة الصلاة عليه
ولا يسجز منه ما يخرج بهذا القيد الركن فإنه جزء من الصلاة الشرط الأول
(طهارة الأعضاء من الحدث) الأصغر والأكبر عند القدرة أما ما فقد
الطهورين فصلاته صحيحة مع وجوب الإعادة عليه (و) طهارة (النجس)
الذي لا يعني عنه في ثوب وبدن ومكان وسيد كالمصنف هذا الأخير قريبا
(و) الثاني (ستر) لوزن (العورة) عند القدرة ولو كان الشخص خاليا في ظلمة
فان يجوز عن سترها صلى عاريا ولا يؤى بالركوع والسجود بل يتهمان ولا إعادة
عليه ويكون ستر العورة (لباس طاهر) ويجب سترها أيضا في غير الصلاة
عن الناس وفي الخلوة الحاجة من اغتسال ونحوه وأما سترها عن نفسه فلا

يجب لصحته يكره نظره إليها وعودة لذكر ما بين سترته وركبته وكذا الأمانة
وعودة الخزانة في الصلاة ما سوى وجهها أو كنفها ظاهر وأربط إلى الكوعين أمانة
عودة الخزانة خارج الصلاة في جميع يدها وعودتها في الخلعة كالمذكور والعودة
لغة التقص ونطاق شرعا على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم نظره
وذكره الإجماع في كتاب النكاح (و) الثالث (الوقوف على مكان ظاهر) فلا
أنصح صلاة تقص إلا في بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود
أو ركوع أو سجود (و) الرابع (العلم بدخول الوقت) أو طلق دخوله
بالاجتهاد فلو صلى بغير ذلك لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (و) الخامس
(استقبال القبلة) أي الكعبة ومجيت قبله لأن المولى يقابلها أو كعبته
لا رضاءها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر عليه واستغنى الله عن ذلك
ما ذكره بقوله (ويجوز ذلك استقبال القبلة) في الصلاة (في حالتين في شدة
الوقوف) في قتال سباح فرسا كانت الصلاة أو خلا (وفي النافلة في السفر
على الراحة) فلهما إفرقة راحيا ما ولو قصر التقليل صوب مقصده
وراكب الدابة لا يجب عليه وضع يديه على سرجها مثلابل يؤمى بركوعه
ومجوده ويكون سجوده أخذ من ركوعه وأما المائى فيتم ركوعه
ومجوده ويستقبل القبلة فيهما ولا يمشی إلا في قيامه ونشده

• (فصل في أركان الصلاة وثلاثة) قدم معنى الصلاة لغة وشرعا
(وأركان الصلاة ثمانية عشر ركعا) أحدها (النية) وهي قصد الشيء مقترنا
بفعله ومحاها القلب فان كانت الصلاة فرضا وجب نية الفرضية وقصد فعلها
وتعيين من صبح أو ظهر أو ليل أو كانت الصلاة نفلا ذات وقت كراتبة أو ذات
سبب كالامتنع فاء وجب قصد فعله وتعيينه لآية التعلية (و) الثاني (القيام
مع القدرة) عليه فان عجز عن القيام بعد ركعتين أو قعوده مشترشا أفضل
(و) الثالث (تكبيرة الاحرام) فيتم على الصادق عليه السلام أن يقول الله
أكبر فلا يصح الرحمن أكبر وفخوه ولا يصح فيها تقديم الخبر على المبتدأ كقوله

أكبر الله ومن يحز عن النطق بها بالعربية ترجع عنها بأي لغة شاء ولا يعدل
 عنها إلى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير وأما لنووي فاختر ألاكتفاً
 بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفاً أنه مستحضر للصلاة (و) الرابع (قراءة
 الفاتحة) أو بدلهما لمن لم يحفظها فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً
 (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) كما لا ومن أسقط من الفاتحة حرفاً
 أو تشديداً أو أبدل حرفاً منها بحرف لم تصح قراءته ولا صلاته إن تعمد
 والأوجب عليه إعادة القراءة ويجب ترتيبها بأن يقرأ آياتها على نغمها
 المعروف ويجب أيضاً والائتماء بأن يصل به وضكاً ما تهايمه من غير
 فصل لا يتقدر التنفس فإن تخلل الذكربين موالاتها قطعها إلا أن يتعلق
 الذكربصلاة الصلاة كنأمين المأموم في أثناء فاتحته لقراءة امامه فإنه
 لا يقطع الموالاة ومن جهل الفاتحة وتعدت عليه لعدم معلم مثلاً أو أحسن
 غيرها من القرآن وجب عليه سبع آيات متواليمة عوضاً عن الفاتحة
 أو متفرقة فإن يحز عن القرآن أتى بذلك بدلاً عنها بحيث لا ينقص عن حروفها
 فإن لم يحسن قرأنا ولا ذكراً وقف قدر الفاتحة وفي بعض النسخ
 وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الخامس
 (الركوع) وأقل فرضه قائم قادر على الركوع معتدل الثلاثة سليم
 يديه وركبتيه أن ينحني بغير الخناس قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو أراد
 وضعهما على ما فإن لم يتقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره وأومأ بطرفه
 وأكمل الركوع تسوية الركوع ظهره وعنته بحيث يبرأ من كصفيحة واحدة
 ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه (و) السادس (الطمأنينة) وهي سكون
 بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة في الأركان ركناً
 مستقلة لاومشي عليه النووي في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة
 للأركان (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائماً على الهيئة
 التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وتعود عاجز عن القيام
 (و) الثامن (الطمأنينة فيه) أي الاعتدال (و) التاسع (السجود)

مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة بعض جهة المصلى موضع سجوده من
الأرض أو غيرها وأكمله أن يكبر له ويهبط للسجود بالأرض عليه ويضع
ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه (و) العاشر (الطهارة فيه) أي السجود
بحيث يقال موضع سجوده ثم يركب راسه ولا يركب رأسه موضع
سجوده بل ينصاع بحيث لو كان تحته قطن مثلاً لا يكسر ويظهر أثره على
يدلوأرضت تحتة (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل
ركعة سواء صلى قائماً أو مضطجاً وأقله منسككون بعد حركة أعضائه
وأكمله الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه فلولم يجلس بين السجدين بل
صاوا إلى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (الطهارة فيه) أي
الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير) أي الذي
بعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي الجلوس الأخير
وأقل تشهد الثبات لله سلام عليك أي النبي وروحه الله وبركاته
سلام عليه وأوعى في عباد الله المؤمنين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن
محمد رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فيه) أي الجلوس الأخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وآل محمد بسلام المصنف أن
الصلاة على الأئمة لا تجب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادس عشر
(التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال القعود وأقله السلام
عليكم مرة واحدة وأكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
(و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه من وجوه وقيل
لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر
(ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة النية للتكبير
الأحرام ومقارنة الجلوس الأخير لتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم (و) الصلاة (منها قبل الدخول فيها شيان الأول) وهو إيقاع الأعلام

وشرعا ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت صلاة مفروضة والفاظه منى
 الا التكبير أوله فأربع والا التوحيد آخره فواحد (والاقامة) وهي مصدر
 أقام ثم سمي به الذ كر المخصوص لانه يقيم الى الصلاة وانما يشرع كل من
 الاذان والاقامة للمكثرة وأما غيرها فنادى اياها الصلاة جامعة (و) سننها
 (بعد الدخول فيها شيئا ن التشهد الاول والقنوت في الصبح) أى فى
 اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعا ذكر مخصوص وهو اللهم
 اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ (و) انشأت (فى) آخر (الوتر في
 النصف الثاني من شهر رمضان) وهو كقنوت الصبح المتقدم في محل ولفظه
 ولا يتعين كلمات القنوت السابقة فلو قنت بآية تتضمن دعاء وقصد القنوت
 حصلت سنة القنوت (وهنا انتهاء) أى الصلاة وأرادهم ما انتهوا مالس ركناها ولا
 بعضها يجبر بسجود السهم (خمس عشرة صلاة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام)
 الى حد ومثليته (و) رفع اليدين (عند الركوع) عند (الرفع منه ووضع
 اليدين على الشمال) ويكونان تحت صدره وفوق سترته (والتوجه) أى قول
 المصلى عقب التحريم وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الخ
 والمراد أن يقول المصلى بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غيرها ما ورد
 في الافتتاح (والاستعاذة) بعد التوجه وتحصل بكل لفظ يشتمل على
 التعوذ والافضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (والجهر في موضعه) وهو
 الصبح وأولتا المغرب والعشاء والجمعة والعيذان (والاسرار في موضعه)
 وهو ما عدا الذي ذكر (والتأمين) أى قول آمين عقب الفاتحة لقارئها
 في صلاة وغيرها لكن في الصلاة أكد ويؤمن المأموم مع تامين امامه ويجهر
 به (وقراءة السورة) بعد الفاتحة لامام ومنفرد في ركعتي الصبح وأواني
 غيرها وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب
 (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أى رفع الصلب من الركوع
 (وقول سمع الله لمن حمده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حمد الله
 سمع له كفى ومعنى سمع الله ان حمده تقبل الله منه حمده وجازاه عليه وقول

المصلي (وبالثلاث الخ) إذا انتصب قائماً (والتسبيح في الركوع) وأدنى السكّال
 في التسبيح سبحانه ربّي العظيم ثلاثاً (و) التسبيح في (السجود) وأدنى السكّال
 فيه سبحانه ربّي الاعلى ثلاثاً والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور
 (ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس) للثبوت الاول والاخير (بسطاً)
 اليد (اليسرى) بحيث تسامت رؤسها الركبة (وتسبطن) اليد (اليمنى) أى
 أصابعها (الامسجة) من اليمنى فلا يتبسطها (فأنه يشبرها) رافعاً لها
 سالكونه (متشهداً) وذلك عند قوله الا الله ولا يحضره احد
 ولا تبطل صلاته في الاصح (والاقتراش في جميع الجلوسات) الواقعة في
 الصلاة كجلوس الاستراحة والجلوس بين السجودتين وجلوس التشهد الاول
 والاقتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاءه لا ظهره لا لا يرض
 ويتصب قدمه اليمنى ويضع يده بالارض أطراف أصابعه بالجهة المتباعدة
 (والثبوت في الجلوس الاخير) من جلوسات الصلاة وهي جلوس
 التشهد الاخير والثبوت كمثل الاقتراش الا أن المصلي يخرج يساره على
 هينتها في الاقتراش من جهة يمينه ويلبصق وركب الارض أما المستبوق
 والساهى فينثر شان ولا يتورصكان (والتسليم الثانية) أما الاولى
 فسبق أنهما من أركان الصلاة

• (فصل) • في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة وذكر
 المصنف ذلك في قوله (والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء قال رجل يجافى)
 أى يرفع (مرفقيه عن جنبه ويقل) أى يرفع (بطنه عن فخذه في الركوع
 والسجود ويجهر في وضع الجهر) وتقدم يمينه في وضعه (واذا نابه)
 أى أصابعه (شيئاً في الصلاة سبج) فيقول سبحانه الله بعد الذكر فقط أو منع
 الاعلام أو أطلق لم تبطل صلاته أو الاعلام فقط بطلت (وعورة الرجل
 ما بين سترته وركبته) أما ما فليتسا من العورة ولما فوقهما (والمرأة)
 تخالف الرجل في خمسة المذكورة فإنها (تضم بعضها الى بعض) فتلتصق
 بطنهما بفخذيها في ركوعها وسجودها (وتختصص صوتها) ان صلت (بمحضرة

(الرجال الاجانب) فان صلت منفردة عنهم جهرت (واذا ناهى شيء في الصلاة صدقت) بضرب بطن اليمين على ظهر الشمال فلو ضربت بطنها بطن بقصد اللعب ولو قال سلام مع علم التحريم بطلت صلاتها وانثنى كما رآه (وجميع بدن) المرأة (الحرّة عورة الواجهها وكنهها) وهذه عورتها في الصلاة أما خارج الصلاة فعورتها جميع البدن (والامة كالرجل) فتكون عورتها ما بين سرتهم اوركبتها

* (فصل) * في عدد مبطلات الصلاة (والذي يبطل) به (الصلاة أحد عشر شيئا) الكلام العمدة الصالح لخطاب الادميين سواء تعاقب بصلوة الصلاة أولا (والعمل الكثير) المتوالى كنسلاث خطوبات عمدا كان ذلك أو سهواً أما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الاصغر والاكبر (وحدوث النجاسة) التي لا يعفى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فتنقض ثوبه سالما لم تبطل صلاته (واكتشاف العورة) عمدا فان كشفها الرشح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغيير النية) كان ينوي الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيرا كان اأكل وشربا أو قليلا الآن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلا بتحريم ذلك (والتهتة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (والرذة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

* (فصل) * في عدد ركعات الصلاة (وركعات الفرائض) أى في كل يوم وايام في صلاة المفطر الا يوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعـدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاسر فاحدى عشر ركعة وقوله (فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وسبعة الاركان في الصلاة مائة وست وعشرون ركعا في الصبح ثلاثون ركعا في المغرب اثنان وأربعون ركعا في الباعية أربعة وخمسون ركعا) الى آخره ظاهر غنى عن الشرح

(ومن يجز عن القيام في الفريضة) لثلاثة ثلثه في قيامه (صلى بالاسا)
 على أي هيئة شاء ولكن اقتراشه في موضع قيامه أنشأ من تركه
 في الاظهر (ومن يجز عن الجلوس صلى متعلجا فان يجز عن الاضطجاع
 صلى مستلقا على ظهره ورجلاه للقبلة فان يجز عن ذلك كله أو ما
 بطرفه ونوى بقلبه ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شيء تحت رأسه
 ويومئ في ركوعه ويجوده فان يجز عن الایاء برأسه أو بأباجفانه
 فان يجز عن الایاء بها جرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها
 مادام عقله ثابتا والمصلي قاعدا الا قضاء عليه ولا ينقض أجره
 لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف
 أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر الساعد نعمة ول على النفل
 عند القدرة

• (فصل في المتركة من الصلاة ثلاثة أشياء فرض) ويسمى بالركن
 ايضا (وسنة وهيئة) وهما باعد الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله
 (فالفرض لا يترك عنه سجود الشهور بل ان ذكره) أي الفرض وهو
 في الصلاة أتى به وقت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أتى به
 وبني عليه) ما بقى من الصلاة (ومجد لليهو) وهو سنة كما سبأني
 لكن عند ترك ما موربه في الصلاة أو فعل منهي عنه فيها (والسنة)
 ان تركها المصلي (لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض) فمن ترك التشهد
 الاول مثلا فذكره بعد اعتداله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما
 بتركه بطلت صلاته أو ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه
 القيام عند تذكره وان كان مأموما عاد وجوبا متابعا امامه (الكنه يستجد
 لاسه وعنها) في صورة عدم العود أو العود ناسيا وأراد المصنف بالسنة هنا
 الابعاض الستة وهي التشهد الاول وعوده والقنوت في الصبح وفي آخر
 الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة على (الآل في التشهد الأخير

(والهيئة) كالسجيات ونحوها مما لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلي إليها
بعده تركها ولا يسجد للسجود عنها) سواء تركها عمدا أو سهوا (وإذا شك)
المصلي (في عدد ما أتى به من الركعات) كن شك هل صلى ثلاثا أو أربعا (بني
على اليقين وهو الأقل) كالثلاثة في هذا المثال واتى بركعة (ويسجد للسهو)
ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربعا ولا يعمل بقول غيره له أنه صلى أربعا
ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجود السهو سنة) كما سبق (ومحله
قبل السلام) فإن سلم المصلي عمدا عالما بالسهو أو ناسيا وطال
الفصل عرفا فات محله وإن قصر الفصل عرفا لم يمت وحينئذ
فله السجود وتركه

* (فصل) * في الأوقات التي تكرر الصلاة فيها تحريما كما
في الروضة وشرح المذهب هنا وتنزيها كما في التحقيق وشرح المذهب
في نواقض الوضوء (وخمس أوقات لا يدلي فيها الصلاة لها سبب)
أما مقدمة كافتان أو مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأول
من الخمسة الصلاة التي لا سبب لها إذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستقر
الكرهية (حتى تغرب الشمس و) الثاني الصلاة (عند طلوعها)
فإذا طلعت (حتى تتكامل وترتفع قدر ربح) في رأى العين (و) الثالث
الصلاة (إذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك
يوم الجمعة فلا تكرر الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مسكة المسجد
وغيره فلا تكرر الصلاة فيه في هذه الأوقات سواء صلى سنة الطواف
أو غيرها (و) الرابع من (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و) الخامس
(عند الغروب) للشمس فإذا أدنت للغروب (حتى يتكامل غروبها)

* (فصل) * وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة)
مؤكدة عند المصنف والرافعي والاصح عند النووي أنه افترض كفاية
ويدرك المأموم الجماعة مع الإمام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليم الأولي وإن
لم يقعد معه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة

(و) يجب (على المؤمن أن ينرى الاقتسام) أو الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بالمتأخر وان لم يعرفه فان عينه وأخطأ بطلت صلاته الا ان انقضت اليه اشارة كقوله نويت الاقتداء بزید هذان بيان ما راقص (دون الامام) فلا يجب في حجة الاقتداء به في غير الجمعة نية الامامة بل هي مستحبة في حقه فان لم يترفع صلاته فرادى (ويجوز ان يأتم المستر بالامام والبالغ بالرافق) اما الذي في غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل وامرأة) ولا يجتنب مشكل ولا خشن مشكل وامرأة ولا يمتنع كل (ولا تقرأ) وهو من يحسن الذائقة أى لا يصح اقتدائه (بأى) وهو من يحل بحرف أو تشديد من النسخة ثم أشار المنفرد للحدود بقوله (وأي موضع) صلى في المسجد بملاة الامام فيه) أى في المسجد (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الامام بمشاهدة المأموم له أو مشاهدة بعض صف (أجزائه) أى كذا ذلك في حجة الاقتداء به (مالم يترفع عليه) فان تقدم عليه بعقبه في جهته لم تنقض صلاته ولا تنقض مساواته لامامه ويندب تخافه عن امامه قابلا ولا يصير بهما التفاضل من فردا عن الصف حتى لا يعزف فضيلة الجماعة (وان صلى) الامام (في المسجد والمأموم خارج المسجد) حال كونه (قريبا منه) أى الامام بان لم ترده مسافة ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريبا (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الامام (ولا حائل هنالك) أى بين الامام والمأموم (جاء) الاقتداء وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وان كان الامام والمأموم في غير المسجد اما قضاء أو بناء فالشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع وان لا يكون بينهما حائل

• (فصل) في قصر الصلاة وجهها (ويجوز للمساقر) أى المتلبس بالسفر (قصر الصلاة الرباعية) لا غيرهما من ثنائية وثلاثية وجواز قصر الصلاة الرباعية (بمخبر شرائط) الاواء (أن يكون منزه) أى الشخص (في غير

معصية) هو شامل للواجب كتضياع دين وللمندوب كصلة الرحم وللإباح
 كسفر وتجارة أو ما سافر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر
 ولا جع (و) الثاني (أن تكون مسافته) أي السفر (ستة عشر فرسخاً)
 تحديداً في الإباح ولا تحسب مدة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال
 وحيثما تجمعوع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلاً والميل أربعة آلاف خطوة
 والخمسة وثلاثون ألفاً قدم والمراذيل أميال الهاتمية (و) الثالث (أن يكون)
 القاصر (مؤثراً للصلاة الرباعية) أما الفاتمية حصرها فلا تقضى فيه
 مقصورة والفاتمية في المسفرة تقضى فيه مقصورة ولا في الحضر (و) الرابع
 (أن ينوي) المسافر (التصبر) للصلاة (مع الاسرام) بها (و) الخامس (أن
 لا يأتى) في جزء من صلاته (بعتيم) أي بمن يصلى صلاة تامة يشمل المسافر المتم
 (ويجوز للمسافر) حصر أطول أو بلا مباحا (أن يجمع بين) صلاتي (الظهر
 والعصر) تقديماً وتأخيراً وهو معنى قوله (في وقت أي ما شاء) أن يجمع
 (بين صلاتي المغرب والعشاء) تقديماً وتأخيراً وهو معنى قوله (في وقت أي ما
 شاء) وشروط سبع التقديم ثلاثة * الأول أن يبدأ بالظهر قبل العصر
 وبالمغرب قبل العشاء فلو عكس كانت بدأ بالعصر قبل الظهر مثل لم يصح
 وديمدها بعدها أن أراد الجمع * والثاني نية الجمع أول الصلاة الأولى بأن
 تفتقر نية الجمع بتحريمها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن السلام
 من الأولى وتيجوز في أثناءها على الأظهر * والثالث الموالاة بين الأولى
 والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فإن طال عرفاً ولو بعد ترك نوم وجب تأخير
 الصلاة الثانية إلى وقتها ولا يضرب في الموالاة بينهما فصل يسير عرفاً أو ما جع
 التأخير فيجب فيه أن يكون نية الجمع وتكون النية هذه في وقت الأولى
 ويجوز تأخيرها إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو أبدت فيه كانت أداء
 ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة
 (ويجوز للحاضر) أي المقيم (في وقت المطر أن يجمع بينهما) أي الظهر
 والعصر والمغرب والعشاء (في وقت الثانية بل) (في وقت الأولى منهما) (أن

بل المطر على النوب وأقل العمل ووجدت الشروط السابقة في جميع
 التقديم ويشترط أيضا وجود المطر في أول القلائين ولا يكفي وجوده
 في أثناء الأولى منهم ويشترط أيضا وجوده عند السلام من الأولى سواء
 استمر المطر بعد ذلك أم لا وقتئذ رخصة الجمع بالمطير بالمدى في جماعة
 بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيدة عن ما يتأذى إليه من المسجد
 أو غيره من مواضع الجماعة بالمطرق طريقة
 (فصل) (وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الإسلام والبلوغ
 والعقل وهذه شروط أيضا للجمعة من الصلوات والحزبة والذكورية
 والعفة والاستيطان) فلا تجب الجمعة على كافر أصلي وصبي ومجنون ووقيق
 وأحمق ومريض ونحوه ومساقر (وشرائط) خمسة (فصلها ثلاثة) الأول دار
 الإقامة التي يستوطنها العدد الجمعون سواء في ذلك المدن والقرى التي
 تتخذ وطنًا وعبر المصنف عن ذلك بقوله (أن تكون البلاد مضمرة كانت البلاد
 أو قرية) الثاني (أن يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين) رجلًا (من
 أهل الجمعة) وهم المكافون الذككور الإبرار المسلمون وطنون
 بحيث لا يفتنون عما استوطنوه شتاء ولا صيفا الاطساجة (و) الثالث
 (أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهور فيشترط أن تنسج الجمعة كلها في
 الوقت فلو ضاق وقت الظهور عنها بأن لم يبق منه ما يسع الذي لا بد منه فيها
 من خطبتها أو ركعتيها صليت ظهرا (فإن خرج الوقت أو عدت الشروط)
 أي جميع وقت الظهور بقيت أو طنا وهم فيها (صليت ظهرا) بناء على ما قبل
 منها وفات الجمعة سواء أدرى كوا منهار كفة أم لا ولو شكوا في خروج
 وقتها وهم فيها أتموا الجمعة على الصحيح (وفرأى منها) ومنهم من عذر عنها
 بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان يتوم) الخطيب (فيهما ويجلس
 بينهما) قال المتولي بقدر الظمانينة بين المسجدتين ولو عجز عن القسام
 وخطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث
 خطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث
 خطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث

خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولتظلهما
 متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما
 والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن يسمع الخطيب
 أن كان الخطبة لأربعين سنة قدمهم الجمعة ويشترط الموالاة بين كلمات
 الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعد ربطت ويشترط
 فيها ستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث
 من فرائض الجمعة (أن يصلي) بضم أوله (ركعتين في جماعة) تنعقد
 بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة
 العيدين فانها قبل الخطبتين (وهيئاتها) وسبق معنى الهيئة (أربع خصال)
 أحدها (الغسل) إن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبد مقيم أو مسافر
 ووقت غسلها من الفجر الثاني وقته قرينه من ذهابه أفضل فان عجز عن غسلها
 تيمم بثية الغسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد) بإزالة الريح الكريهة منه
 كمنه أن فيتعاطى ما يزيله من حرثك ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب
 البيض) فانها أفضل الثياب (و) الرابع (أخذ الظفر) إن طال والشعر
 كذلك فينتفأ بطنه ويقص شاربه ويحلق عاتقه (والتطيب) أحسن
 ما وجد منه (ويستحب الانصات) وهو السكوت مع الأصغاء (في وقت
 الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور مذكورة في المطولات منها
 انذار أعمى أن يقع في بئر ومن دب إليه عقرب مثلا (ومن دخل المسجد
 والامام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتعبر المصنف
 بدخل يفهم أن الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة
 أولا ولا يظهر من هذا المفهوم أن فعلها محرام أو مكروه لكن النووي
 في شرح المذهب صرح بالحرمه ونقل الإجماع عليها عن الماوردي
 • (فصل —) (وصلاة العيدين) أي الفطر والأضحية (سنة وكدة)
 وتشترع جماعة ولمنفرد ومسافر وحر وعبد وخنثى وامرأة لاجيلة ولا ذان
 هيئة أما العجز فمقتضى العيدين في ثياب بيضاء لا طيب ووقت صلاة العيدين

ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهي) ثمانى صلاة الفيد - (ركعتان) يحرم
 بها بنية عيد الفطر والإضحى وبأى بداء الإفتاح (ويكبى) (الركعة
 الأولى) سبعاً سوى تكبيرة الإحرام) ثم يعوذ ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها
 سورة ق جهراً (و) يكبى (في) الركعة الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام)
 ثم يعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقتربت جهراً (ويغلب) ندباً (بعدهما) أى
 الركعتين (خطبتين يكبى) ابتداءً (الأولى تسعاً) ولا (و) يكبى (في) ابتداء
 (الثانية سبعاً) ولا ولو فصل بينهما تصميده وتتمليل وثنا كان حسناً والتكبير
 على قمين مرسل وهو ما لا يكون عقب صلاة ومقيد وهو ما يكون عقبها
 وبدا المصنف بالاول فقال (ويكبى) ندباً لكل من ذكر وأتى وحاضر ومساقر في
 المنازل والطرق والمجايد والاسواق (من غروب الشمس من ليلة العيد)
 أى عيد الفطر ويسمى هذا التكبير (الى أن يدخل الإمام في الصلاة) للعيد
 ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات ولكن الثورى في الإذكار
 اختاره سنة ثم شرع في التكبير المقيد فقال (و) يكبى (في عيد الإضحى خلف
 الصلوات المفروضة) من مؤداة وفاتحة وكذلك خلف رابعة وثميل
 مطلق وصلاة جنازة (من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق)
 وصيغة التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله
 أكبر والله الحمد لله أكبر كبير او الحمد لله كثير أو سبحان الله بكرة وأصيل
 لا اله الا الله وحده صدق وعده وعز جنده وهزم الاحزاب
 وحده

• (فصل) • (وصلاة الكسوف) للشمس وصلاة الخسوف للقمر
 كل منهما (سنة مؤداة فان فاتت) هذه الصلاة (لم تقض) أى لم يسرع
 قضاؤها (ويصلى لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) يحرم
 بنية صلاة الكسوف ثم بعد الإفتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم
 يرفع رأسه من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً أخف من
 الذى قبله ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد السجدة الأولى ثم يركع ثم يركع ركعة

ثانية بقيامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منهما (قيامان يطيل القراءة فيهما) كما سيأتي (و) في كل ركعة (ركوعان يطيل التسبيح فيهما دون السجود) فلا بطوله وهذا أحد وجهين لكن الصحيح أنه يطوله نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الإمام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) كخطبتي الجمعة في الأركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويجهز) بالقراءة (في خسوف القمر) وتفوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للمكسوف وبغروبها كسفة وتفوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطلوع الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروبها كسفة فلا تفوت الصلاة

* (فصل — ل) * في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقياء من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مسنونة) لمقيم ومساافر عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة الاستسقاء ثانيا وأكثرا من ذلك إن لم يستقوا حتى يسقيهم الله (فيأمرهم) نذبا (الإمام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم امتثال أمره كما أفتى به النووي والتربة من الذنوب واجبة أمر الإمام بها أولا (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحمة الأعداء) ومسيام ثلاثة أيام) قبل ميعاد الخروج فيكون به أربعة) ثم يخرج بهم في اليوم الرابع صيا ما غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بذلة) بوحدة مسكسورة وذال معجمة ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل (واستكانة) أي خشوع (وتضرع) أي خضوع وتذلل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والعجائز واليهائم (ويصل بهم) الإمام أو نائبه (ركعتين) كصلاة العيدين) في كيفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتهنئة كبير سبعا في الركعة الأولى وخسافي الركعة الثانية برفع يديه (ثم يخطب) نذبا خطبتين لخطبتي العيدين في الأركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل

التي كبراً وأهملها في حلق العبيد في فتح الخطية الأولى بالاستغفار ثم استغفار
والخطية الثانية سبعا ووصفة الاستغفار استغفروا لله العظيم الذي لا اله إلا
هو الحى القيوم وأتوب إليه وتكون الخطيتان (بمدهما) أى الركتين
(ويحتمل) الخطيب (وداه) فيجعل بينه يساره وأعلامه أسفله ويحتمل
الناس أردتهم بدلى تحويل الخطيب (ويكثر من الدعاء) سر أوجه راجعت
أمر الخطيب أسر القوم بالدعاء وحيت جهر أقتوا على دعائه (و) يكثر
الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم أنه كان غفارا
يرسل السماء عليكم مدرارا الآية وفى بعض نسخ المتن زيادة وهى (ويعدو
بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها سقيا راحة ولا سقيا عذاب
ولا سحق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنات الشجر وباطون
الأودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم أسقنا غيثا فبنا غيثا مريئا مريعا
صاعا ماعدا فاطمنا بما جلا داما إلى يوم الدين اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا
من القانطين اللهم أنزل علينا من بركات السماء
وأنت لنا من بركات الأرض وأدر لنا المضرع وأنزل علينا من بركات السماء
وأنت لنا من بركات الأرض واكشف عنا من البلاء ما لا يكتفه غيرك اللهم
إننا نسئف ففركك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا وبغسل في
الوادي إذا سال ويسبح للزعد والبرق) انتهت الزيادة وهى لطاهاها الإتيان
حال المتن من الاختصار والله أعلم

(فهـ ل) • فى كيفية صلاة الخوف وانما أفرد هذا المصنف عن غيرنا
من المؤلفات بترجمة لأنه يحد فى إقامة الفرض فى الخوف ما لا يحد فى
غيره (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ ستة أشهر بكمافى صحيح مسلم اقتصر
المصنف منها (على ثلاثة أشهر) أحدها أن يكون العدو فى غير جهة القبلة
وهو قبليل وفى المسلمين كثيرة بحيث تقادهم كل فرقة منهم العدو (فيذوقهم
الامام فرقتين فرقة تدفع فى وجه العدو) تحرسه (وفرقة) تنفق (خلفه)
أى الامام (فيصلى بالفرقة التى خلفه وكذا ثم) بعد قيامه للركعة

الثانية (تم انفسها) بقيمة صلاتها (وتعفى) بعد فراغ صلاتها (الى وجهه
 العدو) تحريره (وتأني الطائفة الاخرى) التي كانت حارسة في الركعة
 الاولى (فيصلي) الامام (بمركعة) فاذا جلس الامام للتميم وتفرقه
 (وتتم انفسها) ثم ينتظرها الامام (ويسلم بها) وهذه صلاة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رقعوا فيها اربابهم وقيل غير
 ذلك (والثاني أن يكون في جهة القبلة) في مكان لا يستترهم عن أعين
 المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة فيجمل تنفرتهم (فيصفقهم الامام صفين)
 مثلا (ويحرم بهم) جميعا (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (سجد معه
 أحد الصدين) سجدتين (ووقف الصف الاخر يحرسهم فاذا رفع) الامام
 رأسه (سجدوا ولحقوه) ويتشهد الامام بالصفين ويسلم بهم وهذه صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشقان وهي قرينة في طريق الحاج المضري
 بينها وبين مكة من ثمان سميت بذلك لعسف السبيول فيها (والثالث أن
 يكون في شدة الخوف والتهام الحرب) هو كناية عن شدة الاشتغال طين القوم
 بحيث يلصق بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يتقدرون على
 النزول ان كانوا ركبانا ولا على الاشراف ان كانوا مشاة (فيصلي) كل من
 اقوم (كيف أمكنه راجلا) أي ماشيا (أو راكبا مستقبلا القبلة
 وغير مستقبلا لها) ويعدرون في الاعمال التي ميرة في الصلاة كضربان
 متواليه

• (فصل في اللباس) (ويحرم على الرجال لبس الحرير والخنم
 بالذهب) والتز في حالة الاختيار و كذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة
 الافتراش وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه للضرورة
 كزوردهم لكين (ويحل للنساء) لبس الحرير واقتراشه ويحل للولي اللباس
 الصبي الحر قبل سبع سنين وبعدها (وقيل الذهب وكثيره) أي استعمالهما
 في الضريم سواء اذا كان بعض الثوب ابريسما أي حريرا (وبعضه)
 الاخر (قطن أو كنانا) مثلا (جاز) للرجل (لبسه ما لم يكن الابريسم غالبا)

على غيره فان كان غير الابريص غاليا جلد وصعد ان استوى في الاصح
(فصل) في ما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه
ودفنه (ويلزم) على طريق فرض التكفاية (في الميت) المسلم غير المحرم
والشهيد (اربعة اشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه)
وان لم يعلم بالميت الا واحد تعين عليه ما ذكره والميت المكافر قاله لالة عليه
جرام حريا كان او ذميا ويجوز غسله في الماءين ويجب تكفينه الذي
ودفنه دون الحربي والمرأة واما المحرم اذا كفن فلا يستر رأسه ولا وجهه
المحرمه واما الشهيد فلا يصلي عليه كما ذكره بقوله (واثنان لا يغسلان ولا يصلي
عليهما) أسد هما (الشهيد في معركة المشركين) وهو من مات في قتال
السكران نسيبه سواء قتله كافر مطلقا او مسلم خطأ او عاد سلاحه اليه
او سقط عن دابته او نحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بجراحة فيه
يقطع عونه منها فغير شهيد في الاظهر وصعد الوما في قتال البغاة
او مات في القتال لا بسبب القتال : (و) الثاني (السقط الذي لم يستل)
أي لم يرفع صوته (صارخا) فان انتهى صرخا أو بكى فكمه كالي كبير
والسقط تلبث السنين الولد النازل قبل تمامه ما خوذ من السقوط (يغسل
الميت وترا) فلا يؤخسا أو أمكن من ذلك (ويكون في أول غسله
سدر) أي ين أن يستعين بالغاسل في القبلة الاولى من غيالات الميت
سدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أي آخر غسل الميت غير المحرم (شي)
قليل (من كافور) بحيث لا يغير الماءا علم أن أن أقل غسل الميت تعميم يديه
بالماء مرة واحدة واما كماله فذكره في البسوطات (ويكفن) الميت
ذكر ا كان أو أنثى بالغاً كان أو لا (في ثلاثة اقواب بيض) ويصكون كلها
اقناف متساوية طولا وعرضا تأخذ كل واحدة منها جميع البدن (ليس فيها
قيص ولا عمامة) وان كفن الذكر في خمسة فهي الثلاثة المذكورة وقيص
وعمامة والمرأة في خمسة فهي ازار وختار وقيص ولفاقتان وأقل التكفن
توب واحد يستر عورة الميت على الاصح في الروضة وشرح المذهب ويختلف

بذكرورة الميت وأنوفته ويكون الكفن من جنس ما يلبسه الشخص
 في حياته (ويكبر عليه) أي الميت إذا صلى عليه (أربع تكبيرات) بتكبير
 الاسرام ولو كبر خمساً لم تبطل لكن لو خمس امامه لم يتابعه بل يسلم أو ينتظره
 ليسلم معه وهو أفضل (ويقرأ) المصلي (الفاتحة بعد) التكبير (الاولى)
 ويجوز قراءتها بعد غير الاولى (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد) التكبير (الثانية) وأقل الصلاة عليه اللهم صلى على محمد (ويدعو
 للميت بعد الثالثة) وأقل الدعاء للميت اللهم اغفر له وأكمله ذكر في قول
 المصنف في بعض نسخ المتن وهو اللهم ان هذا عبدك ولد ابن عبدك خرج من
 روح الدنيا وسقطت ما ومحبوبه وأحبائه في ظلمة القبر وما هو لقيه كان
 يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك
 وأنت أعلم به منا اللهم انه نزل بك وأنت خير منزول به وأصبح فقيراً الى رحمتك
 وأنت غني عن عذابه وقد جئنا الراكعين اليك شفعاء له اللهم ان كان
 محمدنا فرد في احسانه وان كان مسيداً فقبحا وزعمه واقع برحمتك رضا لوجه
 فتنة القبر وعذابه واضحه في قبره وجاف الارض عن جنبيه ولقاه برحمتك
 الامن من عذابك حتى تبعه آمناً الى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين
 ويدعون في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله (ويسلم)
 المصلي (بعد) التكبير (الرابعة) والسلام هنا كالسلام في صلاة غير الجنازة
 في كنيته وعدده لكن يستحب زيادة ورحة الله وبركانه (ويدفن) الميت
 (في طهارة مستقبلة القبلة) واللحد يفتح الامم وضمتها وسكون الحاء ما يحضر
 في أسفل جانب القبر من القبلة قدر ما يسع الميت وبستره والدفن في اللحد
 افضل من الدفن في الشق ان صاحب الارض والشق أن يحفر في وسط القبر
 كالنهر ويبنى بجانبه ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بابن وشحوه ويوضع
 الميت عنده ونحو القبر وفي بعض النسخ بعد مسة قبلة القبلة زيادة وهي ويسل
 من قبل رأسه أي يسال البرق لابعنفه ويقول الذي يلجده بسم الله وعلى
 مله رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويخرج في القبر) أن يعق قامته

وبسطه) ويحكون الاضطجاع مستقبلا القبلة فلا يردون مستدبرا القبلة
 أو مستقبليها (ويوجه القبلة ما لم يتغير) (ويسطح القبر) ولا ينسجم (ولا يبنى
 عليه ولا يجمع) أى يكره تجميعه بالجس وهو التوراة المسماة بالجبر (ولا
 يأس باليكاء على الميت) أى يجوز اليكاء عليه قبل الموت وبعدة وتركه أولى
 ويكون اليكاء عليه (من غير فوج) أى يدفع صوت بالتدب (ولا شق ثوب)
 وفى بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القمص (ويعزى أهله)
 أى أهل الميت من غيرهم وصغيرهم ذكرهم وأشاهم إلا الشابة فلا يعزى بها
 إلا عمرها والتعزية سنة قبل الدفن وبعدة (إلى ثلاثة أيام من) (يود) (دفنه)
 إن كان المعزى والمعزى حاضرين فإن كان أحدهما غائبا امتدت التعزية إلى
 شهر ربه والتعزية لغة التذمية لمن أصيب بمر به عز عليه وشرع الاضطرار بالصبر
 والمثابرة عليه بعد الاجر والدعاء للميت بالغفرة والله صابا يجبر المصيبة
 (ولا يدفن اثنان فى قبر) واحد (الاسلمية) كضيق الارض وكثرة الموتى
 * (كتاب) أحكام (الزكاة) *

وهى لغة التمام وشرع اسم المال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص على
 وجهه ومن يصرف لطائفة مخصوصة (تجب الزكاة فى خمسة أشياء
 وهى الموائى) ولوعبر بالنعم لكان أولى لانها أخص من الموائى والكلام
 هنا فى الاخص (والاعثمان) وأريد بهما الذهب والفضة (والزروع) وأريد بهما
 الاقوات (والثمار وعروض التجارة) - وسياقى كل من الثلاثة مفضلا (فاما
 الموائى فتجب الزكاة فى ثلاثة أجناس منها وهى الابل والبقر والغنم) فلا
 تجب فى الخيل والرقى والموتى مثل البين غنم وظباء (وشرايط وجوب استة
 أشياء) وفى بعض نسخ المتن ست خصا (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلى
 وأما المرتبة ليجب أن ماله موقوف فان عاد إلى الاسلام وجبت عليه
 والا قبل (والمرتبة) فلا زكاة على رقيق وأما البعض فتجب عليه الزكاة فيما
 ملكه يعطى الحر (والمالك التام) أى فالملك الضعيف لا زكاة فيه كالمكثرى
 قبل فقهه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف تعالى القول

القديم لكن الجديد الوجوب (والنصاب والحول) فلو نقص ~~كل~~
 منه ما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي في كلامنا فلو علفت الماشية
 معظم الحول فلا زكاة فيها وان علفت نصفه فأقل قدر ان تعيش بدونه بلا
 ضرر بين وجبت زكاتها والا فلا (وأما الاثمان فشيءان الذهب والفضة)
 منسروين كانا أولا وسياقي نصابهما (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أي
 الاثمان (خمس أشياء الاسلام والحرية والملك التام والنصاب والحول
 وسياقي) ان ذلك (وأما الزروع) وأراد المصنف به المقتات من حنطة
 وشعير وعدس وأرز وكذا ما يقتات اختيارا كذرة وحب (فحبب الزكاة فيها
 بثلاثة شرائط أن يكون مما يزرعه) أي يستنبطه (الادميون) فان نبت
 بنفسه بحمل ماء أو هو أو فلا زكاة فيه (وأن يكون قوتا متخرا) وسبق قريبا
 به ان المقتات وخرج بالقوت ما لا يقتات من الابرار فهو الكمون (وأن
 يكون نصابا وهي خمسة أوسق لا قشر عليها) وفي بعض النسخ أن يكون خمسة
 أوسق باسقاط نصاب (وأما الثمار فحبب الزكاة في شيتين منها ثمرة النخل وثمر
 الكرم) والمراد بهذين الثمرتين التمر والزبيب (وشرايط وجوب الزكاة فيها)
 أي الثمار (أربع خصال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب) فحق انتهى
 شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة فحبب الزكاة فيها بالشرائط
 المذكورة) سابقا (في الاثمان) والتجارة هي التقلب في المال بغرض الربح
 * (فصل) * (وأول نصاب الايل خمس وفيها اشاة) أي جذعة
 ضأن لها سنة ودخلت في الثانية أو ثنية معزها سنة ودخلت في الثالثة
 وفول (وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي
 خمس وعشرين بنت مخاض من الايل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست
 وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنت لبون وفي
 احدى وتسعين حقة ان وفي مائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون) الخ
 ظاهر غنى عن الشرح وبنت المخاض لها سنة ودخلت في الثانية وبنت
 اللبون لها سنتان ودخلت في الثالثة والحقة لها ثلاث سنين ودخلت

في الرابعة والبلذغة اها أربع سنين ودخلت في الخماسة وقوله (ثم في كل)
أي ثم به زيادة التسع على مائة واحد وعشرين وزيادة عشر بعد زيادة
التسع وبجمله ذلك مائة وأربعون يستقيم الحساب على أن في كل (أربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وأربعين سقنان وبنت لبون وفي
مائة وخمسين ثلاث سقنان وهكذا

• (فصل) • (وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) وفي بعض النسخ
رفيه أي النصاب (تبيع) ابن سنة ودخل في الثانية حتى بذلك اتبعه أمه في
المرعى ولو أخرج تبيعة أبرأت بطريق الأولى (و) يجب (في أربعين سنة)
أه استأن ودخلت في الثالثة سميت بذلك لسكامل أسنانها ولو أخرج عن
أربعين تبيعة أبرأت على الصحيح (وعلى هذا ابدافقن) وفي مائة وعشرين
ثلاث سنوات أو أربعة أتبعه

• (فصل) • (وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة) جذعة من الغنم
أربعة من المعز وسبق بيان البلذعة والثنية وقوله (وفي مائة واحد
وعشرون شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه
ثم في كل مائة شاة) الخ ظاهر غنى عن التشرح

• (فصل) • (والخيل طان ينكأ) بكسر الكاف (زكاة) الشخص
(الواحد) والخيل طان قد تفيد الشرب بكني تخفيفا بأن يملك كائنا من شاة بالسوية
بينهم ما قبلهم ما شاة وقد تفيد تخفيفا على أحد ما وتنفية لأعلى الآخر
حكا أن يملك كائنا من لا أحدهما ثمانية ولا آخر ثلثها وبقدر لا تفيد تخفيفا
ولا تنفية لا كان يملك كائنا من شاة بالسوية بينهم ما واغماير يكن زكاة الواحد
(يسع شرا إذا كان) وفي بعض النسخ أن كان (المراح واحد) وهو
بضم الميم مأوى الماشية ليلا (والسرح واحد) والمراد بالسرح
الموضع الذي تسرح اليه الماشية والمرعى (واحد أو الفعل
واحد) أي أن اتحد نوع الماشية فإن اختلف نوعها كضأن وماعز

فيجوز أن يكون اسكل منه افضل بطرق ماشيته (والمنزب) أي الذي تشرب
منه المشية ~~كعب~~ أو نهر أو غيرهما (واحدا) وقوله (والحاب واحدا)
هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والاصح عدم الاتحاد في الحاب وكذا
الحلب بكسر الميم وهو الأفاء الذي يحلب فيه (وموضع الحلب) بفتح اللام
(واحدا) وحكي النورى اسكان اللام وهو اسم اللبن المدلوب ويطلق على
المصدر وقال بعضهم هو المراد هنا

• (فصل) • (ونصاب الذهب عشرون مثقالا) لتحديد ابوزن مكة
والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أي نصاب الذهب (ربيع العشر
وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرين مثقالا (بحسابه) وان قل
الزائد (ونصاب الورق) بكسر الراء وهو النضة (مائتا درهم وفيه ربع العشر
وهو خمسة دراهم وفيما زاد) على المائتين (بحسابه) وان قل الزائد ولا شيء
في الغشوش من ذهب أو فضة حتى يافع خالصه نصابا (ولا يجب في الحلبي
المباح زكاة) إنما المحترم كسوار وخلفه لرجل وخنثى فتجب زكاة فيه

• (فصل) • (ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) من الوسق مصدر
بمعنى الجمع لأن الوسق يجمع الصيعان (وشى) أي الخمسة أوسق (ألف
وسقائة رطل بالعراقي) وفي بعض النسخ بالهـ سدادي (وما زاد فبحسابه)
ورطل بغداد عند النورى مائة رثنانية وعشرون درهما وأربعة أسباع
درهم (وفيها) أي الزروع والثمار (ان سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه
اكائيلج (أو السج) وهو الماء الجاري على الأرض بسبب سد نهر فبعضه
لما على وجهه الأرض فيسقيها (العشرون سقيت بدولاب) بضم
الذال وقصها ما يديره الحيوان (أو) سقيت (بمنفع) من نهر أو بحر يجريان
كغير أو بكرة (نصف العشر) وهو ساق بماء السماء والدولاب مثل سوا ثلاثة
أرباع العشر

• (فصل) • (وتتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به)
سواء كان ثمن مال التجارة نصابا أم لا فان بلغت قيمة العروض آخر الحول

نصابا زكاهما والافلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ قيمة مبال التجارة فصاها
 (ربع البعير) منه (وما استخراج من معادن الذهب والفضة فيخرج منه)
 ان يبلغ نصابا (ربع العشر في الحال) ان كان المستخرج من اهل وجوب الزكاة
 والمعادن جميع معدن بفتح داله وكسر حاء اسم المكان خلق الله تعالى فيه ذلك
 من موات او ملك (وما يوجد من الركايز) وهو دفين الجاهلية وفي الحالة
 التي كانت عليه العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرايع الاسلام
 (فتبى) أي الركايز (الخمس) ويصرف بمصرف الزكاة على المشهور
 ومقابلته أنه يصرف الى اهل الخمس المذكورين في آية التي

• (فصل في) • (وتجب زكاة الفطر) ويقال لها زكاة الفطرية أي
 الخلفة (بثلاثة اشياء الاسلام) فلا فطرة على كافر أصلي الا في رقيقته وقريبه
 المسلمين (ويغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وجبته لا يخرج
 زكاة الفطر عن مات بعد الغروب دون من ولدته ذم (ويوجد الفطر)
 وهو يسار الشخص بما فيه فضيل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أي
 يوم العيد وكذا يلبه أيضا (وزكي) الشخص (عن نفسه وعن قوته ونفقته
 من المأين) فلا يلزم المسلم فطرة عيمه وقريب وزوجته كمدار وان وجبت
 نفقتهم واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعا من قوت يأسده) ان
 كان بلديا فان كان في البلد اقربا غلب بهم اوجب الاخراج منه ولو كان
 الشخص في بادية لا قوت فيه اخرج من قوت اقرب البلاد اليه ومن لم يوجد
 صاع بل يعضه لسه ذلك اليه حتى (ويؤدوه) أي الصاع (نحوه) أو طلال
 وثلاث بالعراقي (وسبق بيان الرجل العراقي في نصاب الزروع

• (فصل في) • (وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله
 تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى ايتايا الصدقات للفقراء والمساكين
 والعاملين عليهم او الواضعة قلوبهم وفي الرقاب وأغارمين وفي سبيل الله وابن
 السبيل) الخ هو ظاهر غنى عن الشرح الا انه رقة الاصناف فالفقر في الزكاة
 هو الذي لا مال له ولا كسب يقع ونعمان حاجته أمانه غير العرايا فهو من

لا تقديده والمسلمين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما وقعا من
 كذايته ولا يكفيه كسب يحتاج الى عشرة دراهم وعند دوسمة والعامل من
 استعمله الامام على أخذ الصدقات ودفعها للمستحقين والمؤلفة فالزكاة منهم
 أربعة أقسام أحدها مؤلفة المسكين وهو من أسلم ونيته خيرية فيسأل
 يدفع الزكاة وبقيته الاقسام في الملبوطات وفي الرقاب وهم المساكين وكاتب
 صحيفة أما الملب كاتب كتابه فانه لا يعطى من سهم المساكين والغارم على
 ثلاثة أقسام أحدها من استدان دينه من مسكين فبقيته بين طائفتين في قبل لم
 يظهر قتاله فحقه في دينه بسبب ذلك فيقتضى دينه من سهم الغارمين غنما كان
 أو فقيرا وانما يعطى الغارم عند بقائه الذين عليه فان أداه من ماله أو دفعه
 ابتداء لم يعط من سهم الغارمين وبقيته أقسام الغارمين في الملبوطات وأما
 سبيل الله فهم الغزاة الذين لا يسهم لهم في ديوان البرزخية بل هم متطوعون
 بالجهاد وأما ابن السبيل فهو من يثني سفره من بلد الزكاة أو يكون شتارا
 ببلدها ويشترط فيه الحاجة وعدم المعدية وقوله (والى من يوجد منهم) أى
 الاصناف فيه اشارة الى أنه اذا قد بعض الاصناف ووجد البعض تصرف
 لمن وجد فان فتدواكلهم حلت الزكاة حتى يوجدواكلهم أو بعضهم (ولا
 يتصرف) في اعطاء الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الاصناف
 الثمانية (الا العامل) فانه يجوز أن يكون واحدا ان حلت له الكفاية واذا
 صرف لثنتين من كل صنف غرم لثالث أقل من قول وقيل يغرم له الثالث
 (وخسة لا يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم الغنى بمال أو كسب والعبيد
 وبوجاهتهم وبغير المطالب) سواء منهم وحقهم من خمس الخيل أم لا وكذا
 عتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم أخذ صدقة التطوع على
 المشهود (والكافر) وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر (ومن تلزم المزرعة
 نفقة لا يدفعها) أى الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها
 اليهم باسم كونهم غزاة أو غارمين من لا
 (كتاب) أحكام (السيام) وهو الصوم وسدران معناه الغلة الاموال

وشرعوا ما سأل عن مدته من يومه حتى يجمع ثم اذ قابل الصوم من مسلم
 ما قل طاهر من حيش ونهاس (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء)
 وفي بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على
 الصوم) وهذا هو الساقط على نخصة الثلاثة فلا يجب الصوم على أضعاف
 ذلك (وقرأ في الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية) بالطلب فان كان
 الصوم فرضاً كرمضان أو نذر فلا يثبت من إيقاع النية لئلا يجب التعيين
 في صوم الفرض كرمضان وأكمل نية صومه أن يقول الشخص نويت
 صوم غد عن أداء غرض رمضان هذه السنة لله تعالى (و) الثاني
 (الامتناع عن الأكل والشرب) وإن قل المأكول والمشروب عند
 الله مدان أكل ناسياً أو بجهل لم يقار أن كان قريب عهد بالاسلام أو ناسياً
 بعد عن العلم والافطر (و) الثالث (الجماع) عامداً أو أمراً بالجماع ناسياً
 فسكاً لاكل ناسياً (و) الرابع (تعهد النية) فلو غلبه النية لم يباحل صومه
 (والذي يفطر به الصائم عشرة أشياء) أحدها وثانيها (ما وصل عهداً
 إلى الجوف) المنقطع (أو) غير المنقطع كالتوصل من مأومة إلى (الرأس)
 والمراد ما لا الدائم عن وصول عين إلى ما يسهي جوفاً (و) الثالث (الجنبة)
 في أحد السيلين) وهي دواء يتحقق به المرض في قلب أو دبر المبر عنه
 في المتن بالسيلين (و) الرابع (التي عدا) فان لم يتعد لم يباحل صومه كما سبق
 (و) الخامس (الوطء بعد آفي الفرج) فلا يفطر الصائم بالجماع ناسياً كما
 سبق (و) السادس (الانزال) وهو خروج المني (عن مباشرة) بلا جماع
 مما كان كإخراجه يده أو غيره محرم كإخراجه يده أو غيره
 واحتترز بمباشرة عن خروج المني بالاحتلام فلا افطار به جزماً (و) السابع إلى
 آخر العشرة (المض والنفاس والجنون والردة) ففي طرائق منها في أثناء
 الصوم أبطله (ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء) أحدها (تجمل الظن) أن
 تحقق غروب الشمس فان شك فلا يجمل الظن ويسن أن يفطر على غم والافطار
 (و) الثاني (تأخير الصور) ما لم يمتنع في شك فلا يؤخر ويحب مثل الصور
 يتأجل الأكل والشرب (و) الثالث (ترك العجز) أي العجز (من الكلام)

الدنيا حش فيه دون الصائم إسناده عن الكذب والغيبة وشحو ذلك كالشتم وإن
 شتمه أجد فليقل من اثنين أو ثلاثا إن صائم ما يلبس إسناده كما قال النووي
 في الإذكار أوبق عليه كائنه الرافعي عن الأئمة واقصر عليه (ويحرم
 صيام خمسة أيام العيدين) أي صوم يوم عيد الفطر وعيد الاضحي (وأيام
 التشريق) وهي (الثلاثة) التي بعد يوم النحر (وبكره) تحريعا (صوم يوم
 الشك) بلا سبب يقتضي صومه وأشار المنذف لبعض صور هذا السبب
 بقوله (الأن يوافق عادة له) في تطويعه كمن عادته صيام يوم وافتار يوم
 فوافق صومه يوم الشك وله صيام يوم الشك أيضا عن قضاء ونذر يوم
 الشك هو يوم الثلاثاءين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلا لم يسمع الصبح وتحدث
 الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهيد برؤيته صبيان أو عبيد أو فسقة
 (ومن وطن في نهار رمضان) حال كونه (عامدا في الفرج) وهو مكلف
 بالصوم ونوى من الليل وهو آثم بهذا الوطء لأجل الصوم (فعليه القضاء
 والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض النسخ سليمة من العيوب
 المنفرة بالعمل والكسب (فإن لم يجد لها فصيام شهرين متتابعين فإن لم
 يستطع) صومه (فاطعام ستين مسكينا) أو فتيرا (أكل مسكين مئة) أي مما
 يجزئ في صدقة الفطر فإن عجز عن الجميع استعزت الكفارة في ذمته فإذا قدر
 بعد ذلك على خصاله من خصال الكفارة فعلمها (ومن مات وعليه صيام)
 فأت (من رمضان) بعد ركن أفطر فيه مرض ولم يتمكن من قضاائه كأن
 استمر مرضه حتى مات فلا إثم عليه في هذا الفاتت ولا تدارك بالقبضية وإن
 فات بغير عذر ومات قبل التمكن من قضاائه (أطعم عنه) أي أخرج الولي عن
 الميت من تركته (أكل يوم) فات (مئة) طعام وهو رطل وثلاث بالبغدادى
 وهو بالكيل نصف قدح مصري وما ذكره المصنف هو القول الجديد
 والقديم لا يتبعين الاطعام بل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه بل يسقط له
 ذلك كما في شرح المذهب وصوب في الروضة الجزم بالقديم (والشيخ) والعجز
 والمريض الذي لا يربح برؤه (إذا عجز) كل منهم عن الصوم (يفطار

وريضم عن كل يوم مائة) ولا يجوز تفجيل المذبح قبل رمضان ويجوز زيادة فجر
 كل يوم (والحامل والمرضع ان خافتا على أنفسهما) ضررا بالحمل أو بالرضع
 كتفتر المريض (أفطر تارة) وجب (عليهما القضاء وان خافتا على أولادهما)
 أي إسقاط الولد في الحامل وقلة اللبن في المرضع (أفطر تارة) وجب (عليهما
 القضاء) لا أفطار (والكفارة) أيضا والكفارة أن يخرج (عن كل يوم
 مائة) وهو كما سبق رطل وثلاث بالرافي ويعبر عنه بالبدادى (والمريض
 والمسافر سوا طويلا) مباحا أن تفتر أو بالصوم (يفطران يومه ضيان)
 ولا يفرض أن كان مرضه مطبقة لترك النية من القيل وان لم يكن مطبقة كما
 لو كان يحتم وتبدأ دون وقت وسكان وقت الشروع في الصوم محموم ما
 فله ترك النية والافعلية لئلا كان عادت الحن واستباح للأفطر أفطر
 وسكت المستنف عن الصوم التطوع وهو متذكورا في المطولات ومنه
 صوم عرفة وعاشوراء وتاموزع وأيام البيض وستة من شوال

(فصل) في أحكام الاعتكاف وهو لغة الإقامة على الشيء من
 خير أو شر وشرعا إقامة بمسجد بمسجدة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة)
 في كل وقت وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل منه في غيره لاجل طلب
 ليلة القدر وهي عند الشافعي رضى الله عنه منه صبرة في العشر الاخير من
 رمضان فكل ليلة منه محتملة له البكر ليلتي الوتر أو ما دأبوا رجلي ليلتي
 الوتر ليلة الحادى أو الثالث والعشرين (وله) أي للاعتكاف (شرطان)
 أحدهما (النية) ويشترط في الاعتكاف المذور الفرضية (و) الثاني (اللبث
 في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر الطمأنينة بل الزيادة عليه بحيث يستفي
 ذلك اللبث مكوفا بشرط المعتكف اسلام وعقل ونقاء عن حيض ونفساس
 وجمابة فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وخائض ونفسا وجنب ولو ارتد
 المعتكف أو سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من الاعتكاف
 المذور الا لحاجة الانسان) من قول وغائط وما في معناهما كغسل جنابة
 (أو عذر من حيض) أو تقاس فتخرج المرأة من المسجد لاجلها (أو عذر

من (مرض لا يمكن المقام معه) في المسجد بأن كان يحتاج إفرش وخادم
وطبيب أو يخاف تلويث المسجد كاسهال وإدرار بول وخرج بقول المصنف
لا يمكن الخ المرض الخفيف كحصى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها
(ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختار إذا كره الاعتكاف عالما بالتحريم
وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه إن أنزل والأفلا
(كتاب أحكام الحج)

وهو لغة المقصد وشرعا قصد البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج
سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال (الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية) فلا يجب الحج على المتصف بضد ذلك (وجود الزاد)
وأوعيته إن احتاج إليها وقد لا يحتاج إليها كمن حضر قريب من مكة ويشتري
أيضا وجود الماء في المواضع المتأصلة من الماء منها بمن المثل (و) وجود
(الراحلة) التي تصلح له بشرائه أو استئجار هذا إذا كان الشخص بينه وبين
مكة من رحلة أو أكثر سواء قدر على المشي أم لا فإن كان بينه وبين مكة دون
مرحلتين وهو قوي على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشتري كون
ما ذكره فاضلا عن دينه وعن مؤنة من علمه مؤنتهم مدة ذهابه وإيابه وفاضلا
أيضا عن مسكنه اللائق به وعن عبد يليق به (وتحلية الطريق) والمراد
بالتحلية هذا أمن الطريق فلنا يجب ما يليق بكل مكان فالولم يأمن الشخص
على نفسه أو ماله أو وضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير) ثابت
في بعض النسخ والمراد به لا يمكن أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد
والراحلة ما يمكن فيه السير بالمعهود إلى الحج فإن أمكن إلا أنه يحتاج لقطع
مرحلتين في بعض الأيام يلزمه الحج للضرر (وأركان الحج أربعة) أحدها
(الاسرام مع النية) أي نية الدخول في الحج (و) الثاني (الوقوف)
(بعرفة) والمراد بحضور الحرم بالحج لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو
اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الوقوف أهلا للعبادة لا مغنى عليه
ويستمر وقت الوقوف إلى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث
(الطواف بالبيت) سبع طوافات جامعلا في طوافه البيت عن يساره مبتدئا

بالبحر الاسود مما زاد في مسروقه بجميع بدنه فلو بدأ بغير البحر لم يفت له
 (و) الرابع (الذي بين الصفا والمروة) سبع مرات وشراها أن يدأ في أول مرة
 بالصفا ويختم بالمروة ويحسب له بها من الصفا إلى المروة مرة ومروءة منها إلى
 مرة أخرى والصفا بالمصير طرف جبل أبي قبيس والمروة بتفخ الميم علم غبلى
 الموضوع المعروف بمكة وفي من أركان الحج الحلق أو التقصير إن جهلنا
 كلامهم ما نكاد هو المشهور فإن قلنا أن كلا منهما استباحة شعور فليسا
 من الأركان ويجب تقديم الأقسام على كل الأركان السابقة (وأركان العمرة
 ثلاثة) كافي بهن التسع وفي بعض الأربعة أشياء (لأقسام والمواظ والبي
 الحلق أو التقصير في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق قري أو الإزالة يكون من
 أركان العمرة (وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء) أحدها (الأقسام
 من المقامات) الصباقي يان ماني والمكاني قال ماني بالنسبة للحج شوال وذو
 القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت
 لأقسامها والمقامات المكاني الحج في حق المقيم بمكة فمن مكة يكتفى بكن
 أو أفاقيا وأما غير المقيم بمكة فمقامات المواجهة من المدينة المنورة ذو
 الحليفة والمواجهة من الشام ومصر والمغرب الحجة والمواجهة من تيمامة
 اليمن يلم والمواجهة من نجد الحجاز ونجد اليمن قرن والمواجهة من المشرق ذات
 عرق (و) الثاني من واجبات الحج (رعى الجمار الثلاث) يبدأ بالكبرى
 ثم الوسطى ثم جرة العقبة ويرعى كل جرة بسبع حصيات واحدة بعد واحدة
 فلو رعى حصيات دفعة واحدة حلت واحدة ولو رعى حصيات واحدة سبع
 مرات كفى ويشترط كون المرعى به جرا فلا يكتفى بغيره كأول وجوه (و)
 الثالث (الحلق) أو التقصير والافضل لازيل الحلق ولا مراة التقصير وأقل
 الحلق إزالة ثلاث شعرات من الرأس حلقا أو تقصيرا أو تمثلا أو شراقا أو قصبا
 ومن لا شعر رأسه يسن له امر أو الموصى عليه ولا يقوم شعر غيره الرأس
 من العينة وغيرها مقام شعر الرأس (وسن الحج سبع) أحدها (الأفراد
 وهو تقديم الحج على العمرة) بأن يحرم أولا بالحج من ميثاقه ويفرغ منه

ثم يخرج من مكة الى أدنى الحل فيحرم بالعمرة ويأق بعملها ولو عكس لم يكن مفردا (و) الثاني (التلبية) ويسن الاكثار منها في دوام الاحرام ويرفع الرجل صوته بها ولفظها لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واسنة عاذه من النار (و) الثالث (طواف القدوم) ويحتسب بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتمر اذا طاف للعمرة أجزأه عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بزدلفة) وعده من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافي لكن الذي في زيادة الرخصة وشرح المذهب أن المبيت بزدلفة واجب (و) الخامس (ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه ويصلح ما خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسر بالقراءة فيه ما شاءا ويجزئهما اذا لم يصلهما خلفا للمقام في الحجر والا ففى أى موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس (المبيت بئى) هذا ما صححه الرافي لكن صحح النووي في زيادة الرخصة الوجوب (و) السابع (طواف الوداع) عند ارادة الخروج من مكة الشرفا خالجا كان أو لا طويلا كان الشرف أو قصر أو ما ذكره المصنف من سننهم قول من جرح لكن الاظهر وجوبه (ويتجزد الرجل) تحملا كما في شرح المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب وعن منسوجها ومعتودها وعن غير الثياب من خف ونعل (وبلست ازارا ورداء أبيضين) جديدين ولا قنطريين

• (فصل) في أحكام محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب الاحرام (ويحرم على المحرم عشرة أشياء) أحدها (لبس الخيط) كتقميص وقباء وخف ولبس المنسوج كدرع أو المعتود كما بدى في جميع بدنه (و) الثاني (تغطية الرأس) أو بعضها (من الرجل) بما يعتسأرا كعمامة وطين فان لم يعتسأرا لم يضرك وضع يده على بعض رأسه وكان عمامة في ماء واسنة تلاله بمعمل وأن مس رأسه (و) تغطية (الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما

بعدمسار او يجب عليها أن تستمر من وجهها اما لا يتأق ستر جميع الرأس الا به
واه أن تسيل على وجهها ثوبا متقا فيباعنه بخشبة وضوحا والخشبي كما قاله
القاضي أبو الطيب يؤمر بالسيرة وليس الخفيط وأما الفدية فالذي عليه
الجمهور انه أن ستر وجهه أو رأسه لم تجب الفدية للبشك وان سترهما وجبت
(و) الذبائح (ترجيل) أي تسريح (الذهب) كذا عتده المصنف من المحرمات
أكن الذي في شرح المذهب أنه مكروه وكذا حك الشيخ بالطاهر (و) الرابع
(سلقه) أي الشعر أو تنقه أو اسرقه والمراد ازالته بأي طريق كان ولو
نايئا (و) الخبائس (تقليم الاظفار) أي ازالته من يد أو رجل بتقليم أو غيره
الا إذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله ازالته المنكسر فقط (و) السادس
(الطيب) أي استعماله قصد اجماعه بدمنه وانحة الطيب فهو مباح وكافور
و ثوبه بأن يمسقه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهرة أو باطنية
كما كبه الطيب ولا فرق في مسقه على الطيب بين كونه رجلا أو امرأة أو ختم
كان أو لا يخرج بقصد امل أو القضاء عليه بالريح طيبا أو أكره على استعماله
أو جهل تحريره أو نسي أنه محرم فانه لا فدية عليه فان لم تحرره وجهه
الفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البري المأكول أو ما في أصله
مأكول من وحش وطير ويحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض
لجزئه وشعره ودينه (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد
النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم
بالتحريم سواء جامع في حج أو عمره في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو عاقل
أو أجنبية (و) العائسر (المباشرة) فيما دون الفرج كل من قبله (بشهوة)
أما غير شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أي المحرمات السابقة (الفدية)
وتساق بيانها والجامع المذكور فيفسد به العمرة المفردة أما التي في ضمن حج
في قرآن فهي تابعة له صحة وفسادا وأما الجامع فيفسد الحج قبل التحلل الأول
بعد الوقوف أو قبله أما بعد التحلل الأول فلا يفسد (الاعتقاد النكاح فانه
لا ينعقد ولا يفسده الا الوطء في الفرج) بخلاف المباشرة في غير الفرج

فإنه لا يفسده (ولا يخرج) المحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضي في
فساده وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أي النسيك من حج أو عمرة بأن
يأتي بيقية أعماله (ومن) أي والحاج الذي (فاته الوقوف بعرفة) بعد
أوغیره (شمال) حقاً (بعمل عمرة) فيأتي بطواف ويشي إن لم يكن سعي
بعد طواف القدوم (وعليه) أي الذي فاته الوقوف (القضاء) فوراً فرضاً
كان نسكه أو نفلاً وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فإن أحصر
شخص وكان له طريق غير التي وقع الحصر فيها لزمه سلوكها وإن علم الفوات
فإن مات لم يقض عنه في الأصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) ووجود
في بعض النسخ زيادة وهي (ومن ترك ركناً) مما يتوقف عليه الحج
(لم يحل من أحرابه حتى يأتي به) ولا يجزئ ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً)
من واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتي بيان الدم (ومن ترك سنة) من سنن
الحج (لم يلزمه تركها شيئاً) وظاهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب
والسنة

* (فمـل) في أنواع الدماء الواجبة في الأحرام بترك واجب أو فعل
حرام (والدماء الواجبة في الأحرام خمسة أشياء) أحدها (الدم الواجب بترك
نسك) أي ترك ما سوره كترك الأحرام من الميقات (وهو) أي هذا
الدم (على الترتيب) فيجب أولاً بترك الماء وربه (شاة) تجزى في الاضحية
(فإن لم يجدها) أصلاً أو وجدها بزيادة على ثمن منلها (فصيام عشرة
أيام ثلاثة في الحج) تسن قبل يوم عرفة فيصوم سادس ذي الحجة وسابعه
وثامنه (و) صيام (سبعة إذا رجع إلى أهله) ووطنه ولا يجوز صومها
في أثناء الطريق فإن أراد الإقامة بمكة صامها كما في المحرر ولو لم يصم
الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة
بأربعة أيام ومدة المكان السير إلى الوطن وما ذكره المصنف من كون
الدم المذكور دم ترتيب موافق لما في الروضة وأصلها وشرح المذهب لم يكن
الذي في المنهاج تبعاً للمحرر أنه دم ترتيب وتعديل فيجب أولاً شاة فإن عجز

غنما لا تسمى بغيره ما عدا ما ونصدق به فان عزم صام عن كل مسدود
 (و) الثاني (الدم الواجب بالطاق والترفه) كالطيب والدهن والخلق
 بما لجميع الرأس أو ثلاث شعرات (وهو) أي هذا الدم (على الضمير) فيجب
 (أي) شاة (تجزئ في الانصبة) أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصبع
 على ستة مساكين (أو قراء اسكنهم تسعة صاع من طعام تجزئ في
 الفقرة) (و) الثالث (الدم الواجب بالاحكام والنجس) الحرم بنية التصلل
 بأن يمسك بالخروج من نسكه بالاحكام (ويهدى) أي يذبح (شاة)
 حيث أحصر ويعلق رأسه بعد الذبح (و) الرابع (الدم الواجب بقتل الصيد
 وهو) أي هذا الدم (على الضمير) بين ثلاثة أمور (ان كان
 عمله مثل) والمراد بقتل الصيد ما يقارب في الصورة وذكر
 الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل
 من النعم ويصدق به على مساكين الحرم وققرانه فيجب في قتل النعامة
 بدنة وفي بقر الوحش وسفاره بقرة وفي الذر والعتز وبقرة صور الذي له مثل
 من النعم مذكورة في المأولات وذكر الثباني في قوله (أو قومه) أي المثل
 بدراهم بقيمة مكة يوم الاخراج (واشترى بغيره ما عدا ما) يجوز في الاز
 (وتصدق به) على مساكين الحرم وققرانه وذكر المصنف الثالث في قوله
 (أو صام عن كل مقدوما) وان بقي أقل من مقدصام منه يوما (وان كان
 الصيد عمالا مثل له) فيخبر بذكر أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج
 بغيره ما عدا ما) وتصدق به (أو صام عن كل مقدوما) وان بقي أقل
 بمقدصام منه يوما (والصام من الدم الواجب بالوطء) من عاقل عامد عالم
 بالتحريم - وواجب جامع في قبل أو دبر ~~كما سبق~~ ما سبق (وهو) أي هذا الدم
 الواجب (على الترتيب) فيجب به أولا (بدنة) ونطاق على الذك
 والأنثى من الأبل (فان لم يجد حاقبة مرة فان لم يجد لها فسمع من الغنم
 لم يجد لها قوم البدنة) بدراهم بغيره ~~بقيمة~~ وقت الوجوب (واشترى
 بغيره ما عدا ما وتصدق به) على مساكين الحرم وققرانه ولا تصدق في

يدفع اسكل فتسير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئ (فان لم يجد) طعاما (صام عن كل مديونا) واعلم أن الهدى على قسمين أحدهما ما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه الى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر المصنف هذا في قوله (ولا يجزئ الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) وأقل ما يجزئ أن يدفع الهدى الى ثلاثة متساكين أو فقراء (ويجوز أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل ولو أحرم ثم جنى فقتل صيدا لم يضمنه في الاظهار (ولا) يجوز (قناع شجره) أي الحرم وتضمن الشجرة الكبيرة بيوترة والصغيرة بشاة كل منهما ما يصفه الاخصية ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبته الناس بل ينبت بنفسه أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لاقامه (والحمل) يضم الميم أي الحلال (والمحرم في ذلك) الحكم السابق (موا) ولما فرغ المصنف من معاملة الخياق وهي العبادات أخذ في معاملة الخلائق فقال

• (كتاب) أحكام (البيع وغيرهما من المعاملات)

كقراض وشركة والبيع جمع بيع والبيع لغة مقابل شيء بشيء فدخل ما ليس بمال كخمر وأما شرعا فحين ما قيل في تعريفه انه تمليك عين مالمية بمعاوضة باذن شرعي أو تمليك منفعة مباحة على التأييد بمن مالى يخرج بمعاوضة القرض وباذن شرعي الربا ودخل في منفعة تمليك حق البناء وخروج ثمن الأجرة في الإجارة فانها لا تسمى ثمن (البيع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أي حاضرة (بخائز) اذا وجدت الشروط من كون المبيع طاهرا من متغايه مقدورا على تسليمه للعاقدة عليه ولاية ولا بد في البيع من إيجاب وقبول فالأول كقول البائع أو القائم مقامه اشتريت وتملكت بكذا والثاني كقول المشتري شيء موصوف في الذمة ويسمى هذا بالم (بخائز) اذا وجدت فيه الصفة

على ما وصفناه) من صفات السلم الاتية في فصل السلم (و) الثالث (بيع عين
 لم تشاهد) للمتعاقدين (ولا يجوز) بيعها والمراد بالمراد في هذه الثلاثة
 امعة وقد يشترط قوله لم تشاهد بانها ان شئ حدث ثم غابت عند العقد
 يجوز ولكن عمل هذا في عين لا يتغير عايبا في المادة المتضمنة بين الرتبة والنسبة
 (ولا يبيع بيع كل ما لم يمتنع به عمدا) وشرح المستفتى به ومجده
 الاشياء في قوله (ولا يبيع بيع عين شخصية) ولا متضمنة كمنزلة ووهن متضمن
 ونحوهما مما لا يمكن تعديره (ولا) يبيع (ما لا يمتنع فيه) كعقرب وعمل
 ويبيع لا يبيع

(فصل في الربا) في باب مقصورة لغتة الزيادة وبشر عامه قابله
 عرفت ما يخرج من ذلك في معيار الشرع حالة الفقد أو منع تأخير
 في العوضين أو أحدهما (والربا) حرام وأغايي كونه (في الذهب والفضة
 وفي الأطعمة) وهي مائة مئة دغابا للعلم اقصانا أو تفكها أو تداءيا ولا
 يجري الربا في غير ذلك (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذا) (كذلك)
 أي بالفضة من روين كائنا أو غير متصرفين (الا بمتائلا) أي مثلا بمثل فلا
 يبيع يبيع في ذلك متفاضلا وقوله (تقديا) أي حالا بدلا بدلا فلا يبيع في
 من ذلك ولا يبيع (ولا) يبيع (بيع ما يتبعه الشخص حتى يقبضه)
 سواء تابعه للبائع أو لغيره (ولا) يجوز (بيع العلم بالخبر) سواء كان من
 جنسه كبيع علم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من ما أقول ضككته
 العلم بقره بشاة (وجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلا) لكن (تقديا) أي حالا
 متقوتا قبل التفريق (وكذا الأطعمة) لا يجوز بيع الجنس من جنسه الا
 متقوتا (تقديا) أي حالا متقوتا قبل التفريق (وجوز بيع الجنس من جنسه الا

(فصل في أحكام الحيوان) (والحيوانات بالحيوان) بين (أطعم) البع

وفرضه أى يشترط له ما خيار المجلس فى أنواع البيع كالسليم (مالم يتفرقا)
 أى مدة عدم تفرقهما عرفا أى ينتقلع خيار المجلس اما بتفرق المتبايعين
 بينهم - ما عن مجلس العقد أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد فلواختار
 أحدهما لزوم العقد ولم يخترا الآخر فورا سقط حقه من الخيار وبقي الحق
 للآخر (ولهما) أى المتبايعين وكذا إذا أحدهما إذا وافقه الآخر (أن يشترطا
 الخيار) فى أنواع البيع (الى ثلاثة أيام) وتحسب من العقد لامن التفرق
 فلوزاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد فى المدة
 المشترطة بطل العقد (وإذا وجد بالمبيع عيب) موجود قبيل القبض
 تنقص به القيمة أو العين نقصا يفوت به غرض صحيح ~~وكان~~ الغالب
 فى جزم ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وإبقائه (فلا يشتري
 رده) أى المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة) المنفردة عن الشجرة (مطلقا) أى عن
 شرط القطع (الأبعد بدو) أى ظهور (صلاحها) وهو فيما لا يملكون انتهائها
 سالها الى ما يقصد منها غالبا كصلاحه قصب وهوضة رمان ولين تين وفيما
 يملكون بأن يأخذ فى حرة أو سواد أو صفرة كالعنب والاحباس والبلح أما
 قبل بدو صلاح فلا يصح بيعها مطلقا لأن صاحب الشجرة ولا من غيره
 إلا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها
 ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الأخضر فى الأرض إلا
 بشرط قطعها أو قلعه فان بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها بعد
 اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمرا أو زرعاً لم يسلح له لزومه سقيه
 قدر ما تقرب به الثمرة ونسلم عن التلف سواء خلى مباح بين المشتري والبيع
 أو لم يخل (ولا) يجوز (بيع ما فيه الربا بجنسه رطبا) بكون الطاء المهملة
 وأشار بذلك الى أنه يعتبر فى بيع الربويات حالة الكمال فلا يصح مثلا بيع عنب
 بعنب ثم استثنى المصنف عما سبق قوله (الإلا البين) أى فإنه يجوز بيع بعضه
 ببعض قبل تجمينه وأطلق المصنف البين فشملى الحليب والراتب والمخيض
 والحماض والمعاير فى اللبن الكيل حتى يصح بيع الراتب بالحليب كى لاوا

(فمن سئل) في أحكام السلم وهو السلف لغة بمعنى واحد وسرعاً
 يسرع شيء موصوف في المنة ولا يصح إلا باليجاب وقبول (ويصح السلم سلاً
 ومزجلاً) فإن أطلق السلم فقد سأل في الأصح وإنما يصح السلم (فيها) أي
 في شيء (تكمالت فيه حتى شرائطاً) أحدها أن يكون (المسلم فيه) مضبوطاً
 بالصفة التي يختلف بها الغرض في السلم فيه بحيث ينتق بالصفة الجاهلية فيه
 ولا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدى لفظة الوجود في المسلم فيه
 كالزكوة وجارية وأشتهر أو ولدها (و) الثاني (أن يكون جنساً لم يختلفه
 غيره) فلا يصح السلم في الخنزير المتضاد لغيره التي لا تنضج كهريرة
 ومعجون فإن التبييض أجزاؤه نسخ السلم فيه كعين والشرط الثالث أنه كور
 في قوله (ولم تدخل النار لاجلته) أي بأن دخلته لطبخ أو شيء فإن دخلته
 النار للتميز كالعمل والتميز مع السلم فيه (و) الرابع (أن لا يكون) السلم
 فيه (معيناً) بل ديثاً لو كان معيناً كالمسلم اليك هذا الثوب مثلاً في هذا
 العبد فليس سلم قطعه ولا يهتد أيضاً في الظهور (و) الخامس (أن لا)
 يكون (من معين) كالمسلم اليك هذا الدرهم في صاع من هذه الصبرة (ثم
 العينة المسلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ ويصح السلم بثمانية شرائط
 الأول مذكرة وفي قول المصنف (وهو أن يصفه بغيره بصفة وقوة
 بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في دقيق مثلاً نوعه أكثر
 أو غندري وذكورة أو أنثى ومنه يقرر ساودة طولا أو قصر أو بصر أو
 ولونه كالبياض ويصف بياضه بجمرة أو شقرة ويذكر في الأهل والبقر والغنم
 والخيول والبغال والحمير المذكورة والأنثى والبسن والارن والنوع ويذكر
 في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والأنثى والبسن والسنن إن عرفت
 ويذكر في الثوب الجنس كقطن أو كان أو سريز والنوع كصبيغة ملن عراقي
 والطول والغرض والغلظ والنعومة والبرقة والنعومة والخشونة
 ويقابح به هذه الصور غير ما يطابق السلم في الثوب فيجمل على الختام

لا المقصور (و) الثاني (أن يذ كر قدره بما ينفي الجها لته عنه) أى أن يكون
 المسلم فيه معلوم القدر كما لا فى مكمل ووزن فى موزون وعدا فى معدود وذرا
 فى مذروع والثالث مذكور فى قول المصنف (وان كان) السلم (مؤجلا
 ذكر) العاقد (وقت محله) أى الاجل كشهركذا فلو أجل السلم بقدم زيد
 مثلا لم يصح (و) الرابع (أن يكون) المسلم فيه (موجودا عند الاستحقاق فى
 الغالب) أى استحقاق تسليم المسلم فيه فلو أسلم فيما لا يوجد عند المحل كطيب
 فى الشتاء لم يصح (و) الخامس (أن يذ كر وضع قبضه) أى محل التسليم ان
 كان الموضع لا يصلح له أو صلح له ولم يكن له إلى موضع التسليم مؤنة
 (و) السادس (أن يكون الثمن معلوما) بالقدر أو بالرؤية له (و) السابع (أن
 يتقايضا) أى المسلم والمسلم اليه فى مجلس العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا قبل
 قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه فبعضه خلاف تقرىق الصفقة
 والمعتبر القبض الحقيقى فلو أحال المسلم برأس مال السلم وقبضه المحتمل وهو
 المسلم اليه من المحال عاينه فى المجلس لم يكف (و) الثامن (أن يكون عقد
 السلم نائجا لا يدخله خيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فإنه يدخله
 (فصل فى أحكام الرهن وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين
 مالهينة وثيقة بدين بئسة وفى منها عند تعذر الوفاء ولا يصح الرهن الا بإيجاب
 وقبول وشرط كل من الراهن والمرتهن أن يكون مطلق التصرف
 وذكر المصنف ضابط المرهون فى قوله (وكل ما جازيجه بآزرهنة فى الديون
 اذا استقر ثبوتها فى الذمة) واحترز المصنف بالديون عن الاعيان فلا يصح
 الرهن عليها كعين مغصوبة ومستهجرة ونحوهما من الاعيان المفهونة
 واحترز باسوة عن الديون قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن
 مدة الخيار (وللراهن الرجوع فيه ما لم يتقبضه) أى المرتهن فان قبض العين
 المرهونة من يصح اقتباسه لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه
 والرهن وضعه على الامانة (و) حينئذ لا يضمه المرتهن الا بالاعتدى فيه ولا
 بسقط بلفه شئ من الدين ولو ادعى تلفه ولم يذ كر سبب التلفه صدق بيمينه فان

ذكر سبب ظاهر الم يقبل الابنية ولو ادعى المرتن رد المهرهون على الراهن لم يقبل الابنية (واذا قبض المرتن) (بعض الحق) الذي على الراهن (لم يخرج) أي لم ينقل (شي من الرهن حتى يقضى بجمعه) أي الحق الذي على الراهن

(المستعمل) في حجز البقية والمفلس (والجور) لغة المنع وشرا مانع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره كالطلاق فيه فذمن السفينة ويجعل المصنف الجور (على منته) من الأضياف (المسبي) والمجنون والسفيه) وشبه المصنف بقوة (المبذر ماله) أي يصرفه في غيره صارفه (والفيلس) وهو لغة من جبار ماله فلوسايمه كناية عن قلته المال أو عديمه وشرا على الشخص (الذي ارتكب الديون) أو لا يبق ماله بمشيه أو ديونه (والمريض) الخوف عليه من مرضه والجور عليه (فيما زاد على الثلث) وهو ثلث التركة لاجل حق الورثة هذا إن لم يكن على المريض دين فإن كان عليه دين يستغرق تركته بجزء عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التصار) فلا يصح تصريفه بقواذن سيده وسكت المصنف عن أشعياء من الجور مذكورة في الموطولات منها الجور على المرتكض الميادين ومنها الجور على الراهن لما في المرتن (وتصرف المسبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيره مما من التصرفات وأما السفيه فبصح تصارحه باذن وليه (وتصرف المفلس يصح في ذمته) فلا يباع سلبا طعا ما أو غيره أو اشتري كلامهم أي من في ذمته صح (دون تصرفه في أعيان ماله) فلا يصح وتصرفه في نكاح مثلاً أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المنذمة فان اختلعت على عين لم يصح أو ديس في ذمته اصح (وتصرف المريض فيما زاد على الثلث وخوف على إجازة الورثة) فإن أجاز الوارثه على الثلث صح والإفلا وإجازة الورثة وردهم حال الرض لا يهيران وانما يصح بذلك (من بعده) أي من بعده موت المريض وإذا أجاز الوارث ثم قال انما أبرن لعاني ابن المال قبل وفديان في خلافه صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي

لم يؤذن له في التجارة (بكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته أنه (يتبع به بعد
عنقبيه) اذا عتق وان اذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك
الاذن

(فصل - ل) في الصلح وهو ازالة قطع المذازنة وشرعا عقد يحصل به قطعها
(ويصح الصلح مع الاقرار) بالمدعى به (في الاموال) وهو ظاهر (و) كذا
(ما انقضى اليها) أي الاموال كن ثبوت له على شخص قصاصين فصالحه عليه
على مال باللفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان
ابراء ومعناوضة فالابراء) أي صلحه (اقتصاره من حقه) أي دينه (على
بعضه) فإذا صالحه من الاب الذي له في ذمة شخص على جسمائة منها
فكأنه قال له اعطني جسمائة وأبرأتك من جسمائة (ولا يجوز) بمعنى
لا يصح (تعليقه) أي تخليق الصلح بمعنى الابراء (على شرط) كقوله إذا
سار من الشهر فقتل صائلك (والمعناوضة) أي صلحه (عدوله عن حقه
الى غيره) كأن ادعى عليه دارا أو شقة ما منها وأقر له بذلك وصالحه منها
على معين كقوله فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حسبكم
البيع) فكأنه في المثال المذكور يباعه الدار بالثوب وحاشية مثبت في
المصالح عليه أحكام البيع كالأردب بالعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو
صالحه على بعض العين المدعاة فلهية منه ليهضها المتروكة منها فيثبت في هذه
الهبة أحكامها التي تبدى كفي بابها ويسمى بهذا أصل الخطيئة ولا يصح باللفظ
البيع للبعض المتروكة كأن يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للادنان)
المسلم (أن يشترع) بضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (روشنا) ويسمى
أيضا بالجناب وهو اخراج خشب على جذار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى
أيضا بالشارع بحيث (لا يتضرر المارة به) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر
تحت المارة التامة الطويل منتصباً واعمق بالماوردي أن يكون على رأسه
الحولة الغالبة وان كان الطريق النافذ يمر فرسان وقوافل فلا يرفع الروشن
بحيث يمر الحمل على البعير مع أخشاب المظلة الكائنة فوق الحمل أما الذي

فيخرج من اشراغ الروشن والبنيايات وان جازله المرد في الطريق السافذ
 (ولا يجوز) اشراغ الروشن (في الدرب المشترك الا باذن الشر كاه) في الدرب
 والمراد بهم من نفذ باب داره منهم الى الدرب وليس المراد بهم من لاصقه منهم
 بداره ولا نفوذ باب اليه وكل من الشر ~~كنا~~ يستحق الانتفاع من باب
 داره الى رأس الدرب ثم من ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الدرب
 المشترك ولا يجوز تأخير) أي الباب (الا باذن الشر كاه) بحيث يمنعونه
 بحد وتأخير وحيث منع من التأخير فمباح شر ~~كنا~~ الدرب بمال

صح
 (فصل ل) في الحوالة يفتح الماء وحكي كسر واو هي لغة
 التحول أي الانتقال وشرعا نقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال
 عليه (وشرائط الحوالة أربعة) أحدها (رضي المحيل) وهو من عليه الدين
 لا المحال عليه فانه لا يشترط رضا في الاصح ولا تنفع الحوالة على من لا دين
 عليه (و) الثاني (قبول المحال) وهو مستحق الدين على المحيل (و) الثالث
 (كون الحق) المحال به (مستقرا في الذمة) بالتمتع به بالاستقرار في حق
 المأثاله الرافعي لكن النووي استدل عليه في الروضة وجيشد بالمعتبر في دين
 الحوالة ان يكون لازما او يزول الى اللزوم (و) الرابع (اتفاق ما) أي الدين
 الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) والمقدور (بالنوع والاول
 والتأجيل) والعصة والتكسير (وتباين ما) أي الحوالة (ذمة المحيل) أي عن
 دين المحال وبها أيضا الحال عليه عن دين المحيل ويحول حق المحال الى
 ذمة المحال عليه حتى لو تمعنا تأخير من المحال عليه فباس أو يحد للدين
 وضوهم الم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه فليساعده الحوالة وجوبه
 المحال لا يرجع له أيضا على المحيل
 (فصل ل) في الضمان وهو مصدر ضمنت الشيء ضمانا إذا كفلته
 وشرعا التزام ما في ذمة الغير من المال وشرط الضمان ان يكون فيه أهلية
 التعريف (و) وضمان الدين المستقرة في الذمة اذا علم قدرها) والتقييد

بالمسئلة تقر بطلان كل عليه صحة ضمان المداق قبل الدخول فانه حينئذ غير
مسئلة في الذمة وله ذالم يعتبر الراجح والنزوى الا كون الدين ثابته الا لزاما
ونخرج بقوله اذا علم قدرها الديون الجوهرة فلا يصح ضمانها كما سيأتي
(ولصاحب الحق) أى الدين (مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه)
وهو من عليه الدين وقوله (اذا كان الضمان على ما بيننا) ساقط في أكثر نسخ
المتن (واذا غرم الضامن رجوع على المضمون عنه) بالشرط المذكور في قوله
(اذا كان الضمان والقضاء) أى كل منهما (بأذنه) أى المضمون عنه ثم صرح
بأنه هو قوله سابقا اذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح ضمان الجوهول) كقوله
بعيد لانا كذا وعلى ضمان الثمن (ولا ضمان) ما لم يجب كضمان مائة
تجب على زيد في المسئلة قبل (الادراك المبيع) أى ضمان درك المبيع بان
بضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا أو بضمن للبائع المبيع أن
يخرج الثمن مستحقا

• (فصل — ل) • في ضمان غير المال من الابدان ويسمى كفالة الوجه
أيضا وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن جائزة اذا كان على المكفول
به) أى يدينه (حق لا دمي) كقصاص ودية قذف وخرج بحق الا دمي
حق الله تعالى فلا تصح الكفالة بدين من عليه حق الله تعالى كحد سرقة
وحد نحر ودية زنى ويبرأ الكفيل بتسليم المكفول يدينه في مكان التسليم بلا
سائر يمنع المكفول له عنه أمامه وجود الحائل فلا يبرأ الكفيل

• (فصل — ل) • في الشركة وهي لغة الاختلاط وشرعا ثبوت الحق
على جهة الشيوع في شئ واحد لاثنين فما كثر (وللشركة خمس شرائط) الاول
(أن تكون) الشركة (على ناض) أى نقد (من الدراهم والدنانير) وان كانا
منغشوشين واستمرروا وجههما في البلد ولا تصح في تبرؤ وحلى وسبائك وتكون
الشركة أبضا على المثل كالحلقة لا المنة تقوم كالعروض من الثياب ونحوها
(و) الثاني (أن يتفقوا في الجنس والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب
والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة يئضا وسجرا (و) الثالث

(أن يحتل المالكين) بحيث لا يتجزأ (و) الرابع (أن يأذن كل واحد منهما)
 أي الشرع يمكن (لصاحبه في التصرف) فإذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا
 يمنع كل منهما نيابة ولا بغيره ولا بد ولا بين فاحش ولا بساقر بالمال
 المشترك إلا يأذن فإن فعل أحد الشرع يمكن ما ينهي عنه لم يصح في نصيب شريكه
 وفي نصيبه قول لا تفرق إلى الحقيقة (و) الخامس (أن يكون الربح والخسران
 على قدر المالكين) - وإن تساوى الشرع يمكن في العمل في المال المشترك
 أو تفاوتا فيه فإن شرط التناوي في الربح مع تفاوت المالكين أو عكسه
 لم يصح والشركة عقد جائز من الطرفين (و) - حيث قد (للكل واحد منهما)
 أي الشرع يمكن (فيحكما متى شاء) ويستقلان عن التصرف بنفسهما (و) متى
 مات أحدهما (أو بطن أو أغنى عليه) وبطلت تلك الشركة
 * (فصل -) في أحكام الوكالة وهي بفتح الواو وضم كسرهما في
 اللغة التفويض وفي الشرع تفويض شخص شأله فعلة عما يقبل النيابة إلى
 غيره ليفعله حال حياته وتخرج بهذا القيد الإيصاء وذكر المصنف ضابطه
 الوكالة في قوله (وكل ما جاز للإنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل)
 فيه غيره (أو يتوكل فيه) - عن غيره فلا يصح من صبي أو مجنون أن يكون
 وكالا ولا وكيلًا وشرط المزاك فيه أن يكون قابلا للنيابة فلا يصح التوكيل
 في عبادة بدنية إلا المحج وتفرقة الزكاة مثلا وأن يملكه الموكل فلا يوكل
 شخصه في بيع عبده يملكه أو في طلاق امرأته يملكه أو بطل (والوكالة بعينه
 جائز من الطرفين) - حيث قد (لكل منهما) أي الموكل والوكيل (فقطها
 متى شاء وتنسخ) الوكالة (بموت أحدهما) أو مجنونه أو أغماه (والوكيل
 أمين) وقوله (فيما يقبضه وفيما يصرفه) سابقا في أكثر النسخ (ولا يضمن)
 الوكيل (إلا بالتفريط) فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض
 عنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشترى إلا بثلاثة شروط)
 أحدها (أن يبيع بغير المثل) لا بد منه ولا بغيره فاحش وهو ما لا يجهل
 في الغالب (و) الثاني (أن يكون) بغير المثل (تقديرا) فلا يبيع الوكيل

نسبته وان كان قد رثى المثل والثالث أن يكون النقد (بقدر البلد) فلو كان
 في البلد نقدان باع بالاغلب منهما فان استويا باع بالانفع لأم وكل فان استويا
 تخبر ولا يبيع بالنفلوس وان راجت رواج النقد (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل
 بعام مطلقا (من نفسه) ولا من ولده الصغير ولو صرح الموكل للوكيل في
 البيع من الصغير كما قاله المتولى خلافا للبعوى والاصح انه يبيع لايه وان
 علا ولا يبيعه البالغ وان سفل ان لم يكن سفلها ولا يجنون فان صرح الموكل
 بالبيع منهما صح جزما (ولا يقر) الوكيل (على موكله) فلو وكل شخصا في
 خصومة لم يملك الاقرار على الموكل ولا الابرا من دينه ولا الصلح عنه وقوله
 (الاباذنه) شاقط في بعض النسخ والاصح أن التوكيل في الاقرار لا يصح
 * (فصل) * في أحكام الاقرار وهو لغة الاثبات ونشر الاخبار بحق
 على المقر فخرجت الشهادة لانها اخبار بحق للغير على الغير (والمقر به
 ضريان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة والزنى (و) الثاني (حق
 الآدمي) كحق القذف لشخص (بحق الله تعالى) يصح الرجوع فيه عن
 الاقرار به) كأن يقول من أقر بالزنى رجعت عن هذا الاقرار أو كذبت
 فيه ويسن للمقر بالزنى الرجوع عنه (وحق الآدمي) لا يصح الرجوع فيه
 عن الاقرار به) وفرق بين هذا والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على
 المسامحة وحق الآدمي مبني على المشاحة (وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاثة
 شرائط) أحدها (البلوغ) فلا يصح اقرار الصبي ولو صراها ولو باذن
 واهيه (و) الثاني (العقل) فلا يصح اقرار المجنون والمغشى عليه وزائل
 العقل بما يعذر فيه فان لم يعذر فحكمه كالسكران (و) الثالث (الاختيار)
 فلا يصح اقرار مكره بما أكره عليه (وان كان الاقرار بمال اعتبر فيه شرط
 رابع وهو الرشد) والمراد به كون المقر مطلق التصرف واحد ترزا المصنف
 بمال عن الاقرار بغيره كطلاق وظهار ونحوه ما فلا يشترط في المقر بذلك
 الرشد بل يصح من الشخص السفیه (واذا أقر) لشخص (بجهول) كقوله
 لفلان على نبي (رجع) بضم أوله (اليه) أي المقر (في بيانه) أي المجهول

قليل تفسيره بكل ما يجوز وان قل كفسد ولو قيل المجهول بما لا يجوز
 لكن من بنى عليه حكمة أو ليس من بنى عليه يمكن جعل اقتضاه بحد
 مية وكل ما لم يزل قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح وفي أكثر مجهول
 وامتنع من بيانه بعد أن طواب به ليس حتى يبين المجهول فان مات قبل
 البيان ما لبث ما بالوارث ووقف جميع التركة (وهو مع الاستثناء في الاقرار
 اذا وصله) أي وصل المترا الاستثناء بالمستثنى منه فان فصل بينهما
 بكون أو كلام كثير اجنبي فصرنا أما البكوة اليه ~~بكون~~ فكنة تنفس
 فلا يضر ويشترط ايضا في الاستثناء ان لا يستغرق المستثنى منه فان
 استغرقه لم يزل على عشرة الا عشرة ضرر (وهو) أي الاقرار (في حال
 العدة والمرضى سواء) حتى لو اقر شخص في عتدتين زيدا وفي مرضه بدین
 لغيره لم يقدم الاقرار الاول وحده فله قسم اقتربه بينهما بالسوية
 (فمبطل) في أحكام العارية وهي بتسديد الياء في الاصح يا بنو ذرة
 من عارا اذا ذهب وحققها الشرعية اياحة الانتفاع من أهل التبعية عما
 يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على المتبرع بشرط العبرضة تبرعه
 وكونه مالكا للثمنه ما يعبه من لا يصح تبرعه كشيء ومحدون لا تصح اعارته
 ومن لا يملك المنفعة كبيت يستعمل لا تصح اعارته الا باذن المالك وذكر المفسر
 ضابط المعارف قوله (وكل ما يمكن الانتفاع به) منفعة مباحة (مع بقاء
 عينه يازب اعارته) فخرج بمباحة آلة اللهو واللا تصح اعارتها وبقاء عينه
 اعاره النعمة للوقود لا تصح وقوله (اذا كانت بمنفعة آثارا) مخرج للمنافع
 التي هي أعيان كاعارة شاة للبناء او شجرة للزيت او نحو ذلك فانه لا يصح اقراره
 لشخص خذ هذه الشاة فقد ايجتد درها ونسلها افا لا مباحة صحيحة والنساء
 عارية (وتجوز المارية بمطافا) من غير تسديد بوقت (وهي تداءجة) أي بوقت
 كما عرفنا هذا الثوب شهر او في بعض النسخ وتجوز المارية مطلقة ومدة
 بدة ولا مغير الرجوع في كل منهما متى شاء (وهي) أي العارية اذا تلفت
 لا باستعمال ما يؤدون فيه (مضمونة على المستعير بغير قيمتها يوم تلفها) لا بقيمتها

يوم قضاها ولا بأقصى التيم فان تلفت باستعمال ما دون فيه كاعارة ثوب
لابسه فانسخق أو انسخق بالاستعمال فلا ضمان

*(فصل — ل) في أحكام الغصب وهو ائحة أخذ الشيء ظلما بجاهرة وشرعا
الاستيلاء على حق الغير عدوانا ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حق
ما يبيع غصبه مما ليس بمال بكلمة ميتة وخرج بعدوان الاستيلاء بعقد (ومن
غصب مالا لا حد لزمه رده) لما لا كذا ولو غرم على رده أضعاف قيمته (و) لزمه
أيضا (أرض نقصه) ان نقص كمن غصب ثوبا قلبه أو نقص من غير لباس
(و) لزمه أيضا (أجرة مثله) أما لو نقص المغصوب برخص سعره فلا يضمنه
الغاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر على رده
(فان تلف) (المغصوب ضمنه) (الغاصب بمثله ان كان له) أي المغصوب
(مثل) (والامسح أن المثل) ما حصره كيل أو وزن وبجاز الم فيه كخماس وقطن
لأغالية ومجهون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله (أو) ضمنه (بقيته
ان لم يكن له مثل) بأن كان متقوما واختلفت قيمته (أكثر ما كانت من يوم
الغصب إلى يوم التلف) والعبرة في القيمة بالنقد الغالب فان غاب نقدان
وتساويا قال الرافعي عن القاضى واحد منهما

*(فصل — ل) في أحكام الشفعة وهي يسكون الفناء وبعض الفقهاء
بعضها أو معناه لغة الضم وشرعا حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم
على الشريك الحادث بسبب الشركة بالعوض الذى ملك له وشرعت لرفع
الضرر (والشفعة واجبة) أى ثابتة للشريك (بالخلطة) أى خلطة
الشيوع (دون) خلطة (الحوار) فلا شفعة بلارادار ملاصقا كان أو غيره
وانما تثبت الشفعة (فيما ينقسم) أى يقبل القسمة (دون مالا ينقسم)
كحمام صغير فلا شفعة فيه فان أمكن انقسامه كحمام كبير يمكن جعله حامين
ثبتت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة أيضا (في كل مالا ينقل من الأرض) غير
الموقوفة والمحتكرة (كالعقار وغيره) من البناء والشجرية ما للأرض وانما
يأخذ الشفيع شقص العقار (بالثمن الذى وقع عليه البيع) فان كان الثمن

مثلا كذا وقد أخذته بمثله أو قسمة وما كعبه ونوب أخذه بقيمة يوم البيع
 (وهي) أي الشفعة بمعنى طلبها (على الفور) وحيتنئذ فليبادر الشفيع إذا علم
 بيع الشفيع بأخذه وتكون المبادرة في طلب الشفعة على المادة فلا يتكلف
 الأسراع على اختلاف عادته بعد وأوغيره بل الضابط في ذلك أن ماعدتوانيا
 في طلب الشفعة أمة قطبها والأفلا (فإن أخرها) أي الشفعة (مع القدرة
 عليها بطلت) فلو كان مريد الشفعة مريضا أو غائبا عن بلد المشتري
 أو محبوسا أو غائبا من عدو فليوكل إن قدر والأفليشهد به على الطلب فإن
 ترك المقدر ورعيه من التوكيل أو الأشهاد بطلت شفعه في الأظهر ولو قال
 الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور وكان من يخفى عليه ذلك صدق
 بقيمة (وإذا تزوج) شخص (امرأته على شقص أخذه) أي أخذ (الشفيع)
 الشقص (بغير المثل) لتلك المرأة (وإن كان الشفعاء جماعة استغنوا) أي
 الشفعة (على قدر) حصصهم من (الأموال) فلو كان لأحدهم نصف عقار
 وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الآخران
 أثلاثا

• (فصل) • في أحكام القراض وفولغة مشتق من القرض وهو القسط
 وشرعا دفع المالك مالا للعامل يعمله فيه ويرجع المال بينهما (وللقراض
 أربعة شرائط) أحدها (أن يكون على ناس) أي نقد (من الدراهم
 والدينار) الثانية فلا يجوز القراض على تبر ولا على ولا على مشور
 ولا عروض ومنها الفلوس (و) الثاني (أن يأذن رب المال للعامل
 في التصرف) إذا (مطلقا) فلا يجوز للمالك أن يضيق على العامل التصرف
 كقوله لا تشتر شيئا حتى تشاورني أو لا تشتر إلا الخنطة البيضاء مثلا ثم عطف
 المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله هنا (أو فيما) أي من التصرف في شيء
 (لابتذاع وجوده غالبا) فلو شرط عليه شرائط يندر وجوده كالتحمل
 الباق لم يصح (و) الثالث (أن يشترط له) أي بشرط المالك للعامل (جزءا
 معلوما من الربح) كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضة على هذا

المال على أن لا فيه شركة أو نصيبا منه فسد القراض أو على أن الربح يندنا
 سمح ويكون الربح نصفين (و) الرابع (أن لا يقدر) القراض (بمدة معلومة)
 كقوله قارضتك سنة وأن لا يعاق بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك
 والقراض أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على العامل) في مال القراض
 (الابعد وان) فيه وفي بعض النسخ بالعين (وإذا حصل) في مال القراض
 (ربح وخسران جبر الخسران بالربح) واعلم أن عقد القراض جائز من
 الطرفين فكل من المالك والعامل فسخه

* (فصل) في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشعر عاذف
 الشخص نخلا أو شجر عنب لمن يتعهده بسقي وتربية على أن له قدرا معلوما من
 ثمرة (والمساقاة جائزة على) شئئين فقط (النخل والكرم) فلا تجوز المساقاة
 على غيرهما ~~ككتين~~ ومشمش وتصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه
 ولصبي ومجنون بالولاية عليهم ما عند المصلحة وما يفتها ساقيتك على هذا
 النخل بكذا أو سلمته اليك لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (ولها)
 أي للمساقاة (شرطان) أحدهما (أن يقدرها) المالك (بمدة معلومة)
 كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح (و) الثاني (أن
 يعين) المالك (للعامل جزءا معلوما) من الثمرة كمنصفها أو ثلثها فلو قال
 المالك للعامل على أن ما فتح الله به من الثمرة يكون بيننا صح وسجل على
 المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه إلى
 الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شئ من طلع الذكور وفي طلع الاناث
 (فهو على العامل) (و) الثاني (عمل يعود نفعه إلى الأرض) كمنصب
 الدولاب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن يشترط المالك
 على العامل شئ باليس من أعمال المساقاة كحفر النهر ويشترط انفراد
 العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم
 أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقا كأن أوصى
 بثمرة النخل المساقاة عليهم أو للعامل على رب المال أجرة المثل لعمله

(فتمثل) في أحكام الإجارة وهي بكسر الهمزة في المشهور وروى
فيها وهي لغة اسم الإبرة وشرعا عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة
للبدل والإباحة بموضع معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد
وعدم الإكراه وخروج الملوثة السعالة وبمقصود استئجار نفقة لشخص
وبقابلة للبدل منفعة البضع فالعقد عليها لا يسمى إجارة وبالإباحة إجارة
المؤجر لا يؤجر وبموضع العارة وبمعلوم عرض المناقاة ولا تصح الإجارة
إلا بإيجاب كـ "برتك وقبول كاستأجرت وذكر المصنف ضابط ما تصح
إجارته بقوله (وكل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى
ودابة للركوب (صححت إجارته) والأفلا ولصحة إجارة ما ذكر شروط ذكرها
بقوله (إذا قدرت متفعته بأحد أمرين) إما (بجدة) كـ "برتك هذه الدار
سنة (أو غل) كـ "ستأجرتك لخطي هذا الذئب وتجب الإبرة في الإجارة
بنفس العقد (وأما إقامتها) يقتضي تعيين الإبرة الآن بشرط) فيها
(التأجيل) فتكون الإبرة في حلة حينئذ (ولا تبطل) الإجارة (بموت
أحد المتعاقدين) أي المؤجر والمستأجر ولا بموت المتعاقدين بل تبقى
الإجارة بعد الموت إلى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستأجر مقامه
في امتناع منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الإجارة (بموت العين المستأجرة)
كعدم دام الدار وموت الدابة المعينة وبطلان الإجارة بما ذكره بالظن
للمستأجر لا لماضي ولا تبطل الإجارة فيه في الظاهر بل يستمر قسمه من
المسمى باعتبار إبرة المثل فتقوم المنفعة حال العقد في المادة الماضية فإذا
قبل صكنا يؤخذ في النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانقضاء
في الماضي بما يجاء به من العين المؤجرة وبعدمه من مدة لها أثر
والانقضاء في المستقبل والماسي وخارج بالأمينة ما إذا كانت الدابة المؤجرة
في الذمة فإن المؤجر إذا حضرها وماتت في أثناء المدة فلا تصح الإجارة
بل يجب على المؤجر إبدالها وإعـ لم أن يد الاجير على العين المؤجرة بدأ
(و) حينئذ (لانقضاء على الاجير الإبرة وان) فيها كأن ضرب الدابة فوق

العادة أو أركانها شخصاً أثقل منه

• (فصل — ل) • في أحكام الجعالة وهي بثلث الجليم ومغناها لغة ما يجعل الشخص على شيء يفعله وشتره التزام مطلق التصرف عوضاً معلوماً على عمل معين أو مجهول لمعين أو غيره (والجعالة جائزة) من الطرفين طرف الجاعل والمجبول له (وهو أن يشترط في رد ضلته عوضاً معلوماً) كقول مطلق التصرف من رد ضلتي فله كذا (فإذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط) له

• (فصل — ل) • في أحكام المخابرة وهي عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل (وإذا دفع) شخص (إلى رجل أرضاً ليزرعها وشتره له جزء معلوم من ريعها لم يجز) ذلك لسن النوى تبعاً لابن المنذر اشتراط جواز المخابرة وكذا المزارعة وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك (وان أكره) أي شخص (أياها) أي أرضاً (بذهب أو فضة أو شرط له طعاماً معلوماً في ذمته جاز) أمّا لو دفع لشخص أرضاً فيها نخيل كثير أو قليل فسا قام عليه وزارعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعاً للجمهور

• (فصل — ل) • في أحكام أحياء الموات وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد (وأحياء الموات جائزة بشرطين) — أحدهما (أن يكون المحي مسلماً) فيسقط له أحياء الأرض الميتة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم إلا أن يتعلق بالموات حق كإن حيا الإمام قطعة منه وأحيائها بشخص فلا يملكها إلا بأذن الإمام في الأصح أمّا الذمى والمعاهد والمستأمن فليس لهم الأحياء ولو أذن لهم الإمام (و) الثاني (أن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك للمسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ما كان معهوداً وهو الآن خراب فهو مالكه إن عرف مسلماً كان أو ذمياً ولا يملك هذا الخراب بالأحياء فإن لم يعرف مالكه والعمارة إسلامية فهذا الموضع مرمول

ضائع أمره رأى الامام في سقائه أو بيعه وسقط ثمنه وإن كان المستور
 باعدها لأن بالإحياء (وصفة الإحياء ما كان في الهادة عبارة العمياء) ويختلف
 هذا باختلاف الغرض الذي يقصده الحي فان أراد الحي إحياء الموات
 سكا اشتراط فيه تحويط البقعة ببناء جدرانها بما يوجب به عادة ذلك المكان
 من آجر أو حجر أو قصب واشتراط أيضا بقتضيه فيها ونصب باب وان أراد
 الحي إحياء الموات زراعية ذواب فيكنى تحويطا دون تحويط السور حتى
 ولا يشترط الدق وان أراد إحياء الموات مزرعة فيجمع التراب بنحوها
 ويسوى الأرض بكسح مسطوح قمتها أو طم منقوض وترتيب ما عليها بنسب
 سابقة من بئر أو جوف رقعة فان كذاها المطر الميعه اذ لم يحجج لترتيب الماء على
 الصريح وان أراد الحي إحياء الموات بستانا فيجمع التراب والتحويط حول
 أرض البستان ان جرت به عادة وبشترط مع ذلك الغرض على المذهب
 واعلم أن الماء المختص بشخص لا يجب بذله لما يشاء غيره بطلاقا (و) انما (يجب
 بذل الماء بثلاثة شرائط) أحدها (أن يفضل عن ساجته) أى صباب
 الماء فان لم يفضل بذل بنفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثاني (أن يحتاج
 اليه غيره) اما لنفسه أو لغيره (هذا اذا كان هناك كلا زرع الماءية
 ولا يمكن رعيه الا بى الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجره
 (و) الثالث (أن يكون) الماء فى مخرجه وهو (عينا فيختلف في بئر أو غير)
 فاذا أخذ هذا الماء فى الماء لم يجب بذله على الصريح وحيث وجب البذل
 للماء فالمراد به تمكيز الماشية من حقها البئر ان لم يضر وطايب الماء
 فى زرع أو ماشيته فان تضررت بوزدها منعت عنه وامتنع لها الرعاة كما قاله
 الماوردى وختمت وجب البذل للماء به جمع أخذ العوض عليه على
 الجميع (و) (فما كان الوقف وهو لغة اليد من وشرا عا حرس
 مال معين قابل للتقبل يمكن الارتفاع به مع بقاء عينه وقطع التصرف
 فيه على أن يضر فى جهة تحسب تقربا إلى الله تعالى وشروط الواقف صحة

عبارته وأهلية القبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ
 والوقف جائز وله ثلاثة شروط أحدها (أن يكون) الموقوف (مما ينفع به
 مع بقاء عينه) ويـ~~كون~~ الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آلة
 اللهو ولا وقف دراهم للزينة ولا يشترط النفع في الحال فيصح وقف عبد
 وحبس صغيرين وأما الذي لا تبقى عينه كطعوم وربحان فلا يصح وقفه
 (و) الثاني (أن يـ~~كون~~) الوقف (على أصل موجود وفرع لا ينقطع)
 فخرج الوقف على من سبه ولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع
 الأول فان لم يـ~~ل~~ ثم الفقراء كان منقطع الأول والآخر وقوله لا ينقطع
 استراzen الوقف المنقطع الآخر كقوله وقفت هذا على زيد ثم نسله ولم يزد
 على ذلك وفيه طريقان أحدهما أنه باطل كمنقطع الأول وهو الذي مشى
 عليه المصنف لكن الرابع الصحة (و) الثالث (أن لا يـ~~كون~~) الوقف
 (في محذور) بظا مسألة أي محرم فلا يصح الوقف على عمارة ككنيسة
 للتعبد وأفهم كلام المصنف أنه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية بل
 انتهاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على
 الفقراء أولا كالوقف على الأغنياء ويشترط في الوقف أن لا يكون موقفا
 كوقفت هذا سنة وأن لا يـ~~كون~~ معلقا كقوله إذا جاء رأس الشهر
 فـ~~تد~~ وقفت كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من)
 (تـ~~د~~ يدوم) لبعض الموقوف عليهم كوقفت على أولادى الأورع منهم
 (أو تأخير) كوقفت على أولادى فإذا انقرضوا فعلى أولادهم
 (أو تسوية) كوقفت على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناهم
 (أو تنزيل) لبعض الأولاد على بعض كوقفت على أولادى للذكور منهم
 مثل حظ الانثيين

* (فصل — ل) في أحكام الهبة وهى إغاة مأخوذة من هبوب
 الريح ويجوز أن تكون من هب من نومه إذا استيقظ فكان فاعلها
 استيقظ لا إحسان وهى في الشرع عليك منجزه مطلق في تعيين حال الحياة

بلاء ومن ولومن الاعلى نخرج بالبحر الوصية وبالمطلق التملك الموقت
 ونخرج بالحقبة المتنازع ونخرج بحال الحياة الوصية ولا تنفع الهبة
 الا بايجاب وقبول افقاوذك المصنف ضابط الموهوب في قوله (وكل
 ما ياربعه جاز هبته) وما لا يجوز به كجهول لا يجوز هبته الا بقبول
 حنطة ونحوها فلا يجوز به هبها وتجاوز هبها ولا تلك (ولا تلزم الهبة
 الا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له أو الواهب قبل قبضه
 الهبة لم تنسخ الهبة وقام وارثه مقامه في القبض والاقباض (واذا
 قبض الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيها الا أن يكون والدا) وان
 علا (واذا أجرة) شخص (شيئا) أي دارا مثلا كقوله أعرنك هذه الدار
 (أو أرقبه) أي أرقبك هذه الدار وجعلتها لك رقبى أي ان مت
 قبلي عادت الي وان مت قبلك استقرت لك قبيل وقبض (كان) ذلك الذي
 (لله عير أو للمرقب) بلنظ اسم المفعول فيهما (ولورثة من بعده) ويلقب
 الشرط المذكور

• (فصل) • في أحكام اللقطة وهي يفتح القاف اسم للشيء الملقط
 ومعناها شرعا مال ضاع من مالك بسقوط أو غفلة ونحوهما (واذا وجد
 شخص) بالغا كان أو لا مسلما كان أو لا فاسقا كان أو لا (للقطة في موات
 أو طريق فله أخذها وتركيها) لكن (أخذها أولى من تركها ان كان)
 الاخذها (على ثقة من القيام بها) فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها ولا يجب
 الاشهاد على التقاطها تلك أو حفظها وترفع القاضى اللقطة من الفاسق
 ويضعها عند عدل ولا يعتد بغير الفاسق اللقطة بل يقيم القاضى اليه
 رقبى عدل لا يضمنه من الخيانة فيها وينزع الولي اللقطة من يد الصبي ويدفعها
 ثم بعد تبريرها تملك اللقطة للصبي ان رأى المصلحة في تملكها (واذا
 أخذها) أي اللقطة (وجب عليه أن يدفع) في اللقطة عقيب أخذها
 (سنة أشياء وعادها) من جلد أو خرقة مثلا (وعفاها) هو عفى الوعاء
 (ووصفها) بالمال وهو الخيط الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة

(وعدها ووزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة (و) أن
 يحفظها احتقافا في حوز مثلها ثم) بعد ما ذكر (إذا أراد) الملتقط (تملكها
 عرفها) بتشديد الراء من التعريف (سنة على أبواب المساجد) عند خروج
 الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الأسواق ونحوها
 من مجامع الناس وبسكون التعريف على العادة زمانا وما كانا رابته
 السنة من وقت التعريف لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف
 بل يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلا ولا وقت القيلولة ثم يعرف
 بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض
 أوصافها فإن بالغ فيها ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف أن أخذ اللقطة ليحفظها
 على مالها بل يرتبها القاضى من بيت المال أو يتركها على المالك وإن
 أخذ اللقطة ليعملها أو يبيعها عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء تملكها
 بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئا حقيقا لا يعرفه سنة بل يعرفه زمنا يظن أن
 فاديه يعرف عنه بعد ذلك الزمن (فإن لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة
 (كان له أن يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة
 بل لابد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللقطة فإن تملكها وأظهر مالها
 وهي باقية واتفق على رد عينها أو بدلها أو أقال امر فيه وان تنازعوا فظلمها
 المالك وأراد الملتقط العدول إلى بدلها أجيب المالك في الأصح وإن
 تلفت اللقطة بعد تملكها غرم الملتقط مثلها إن كانت مثلية أرقبتها إن كانت
 مستقومة يوم التملك لها وإن تلفت بغيره فله أخذها مع الأرض في الأصح
 (واللقطة) وفي بعض النسخ وجملة اللقطة (على أربعة أضرب أحدها ما يبق
 على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) أى ما سبق من تعريفها سنة
 وتملكها بعد السنة (حكمه) أى حكم ما يبق على الدوام (و) الضرب
 الثانى ما لا يبق على الدوام كالطعام الرطب فهو (أى الملتقط له) (مخبرين
 خصلتين أكله وغرمه) أى غرم قيمته (أو يبيعه وحفظ ثمنه) إلى ظهوره ومالكه
 (والثالث ما يبق بعلاج) فيه (كل رطب) والغلب (فيعمل ما فيه المصلحة

من بيعه وحفظه منه أو تحفيه به وحفظه) إلى ظه ور بمالك (والرابع ما يحتاج
إلى نقله كالحيوان وهو ضريان) أحدهما (حيوان لا يتبع نفسه) من
صغار السباع كغريم وعجل (فهو) أي يلتقطه (غير) فيه (بين) ثلاثة أشياء
(أكله وغريم ثمة أو تركه) بلا كل (والثاني) بالانقياد عليه أو بيعه وحفظه
ثمة (إلى ظه ور بمالك) (و) الثاني (حيوان يتبع نفسه) من صغار السباع
كعبير وفرس (فإن وجوده) الملتقط (في الصخر) (وجب) تركه (وحرر
التقاطه للثالث فلو أخذ للثالث ثمة (وإن وجوده) الملتقط (في الحضر فهو
مخير بين الأشياء الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة السابقة فيها لا يتبع
(فصير) في أحكام التقط وهو حي منبوذ لا كماله من
أب أو جرد أو ما يقوم مقامهما أو يلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ
(وإذا وجد لقط) في ملقوط (بقرية الملقوط فأخذ) منها (وتريقه
وكذلكه واجبة على الكفاية) فإذا التقط به من هو أهل لحضنة اللقط
يسقط الإثم عن الباقي فإن لم يلتقطه أحد أثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين
عليه ويجب في الأصح الإثم على المتقاطه وأشياء المستقط لشرط الملتقط
بتولده (ولا يقر) لقط (الابير أي من) يترسم رشيد (فإن وجوده) أي
اللقط (مال أنفق عليه الحاكم منه) ولا ينفق الملقط عليه منه إلا بإذن
الحاكم (وإن لم يوجد معه) أي اللقط (مال فنفته) كائنه (في بيت
المال) أن لم يكن له مال عام كالوقف على الملقط
(فصير) في أحكام الوديعه هي فعله من ودع إذا ترك وتطلق
الغبة على الشيء المودوع عنه دغير ما حبه للعقل وتطلق شرعا على العقد
المقتضى للإحفاظ (والوديعة أمانة) في يد الوديع (ويستحب قبولها إن
بام بالإمانة فيها) أن كان ثم غيره والأوجب قبولها كما أطلانه جمع قال
في الروضة كاصلها وهذا محمول على أصل القبول دون إتلاف متنفته
وسر زججانا (ولا يسمى) الوديع الوديعة (إلا بالتعدي) فيها وموثر التعدي
كذرة منذ كورة في الأصولات منها أن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا عذر

من الوديع ومنها ان ينقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز. (وقول المودع) بفتح الـ دال (مقبول في ردّها على المودع) بكسر الـ دال (وعليه) أي الوديع (أن يحفظها في حرزها) فان لم يفعل ضمن (واذا طواب بها) أي الوديع بالوديعة (فلم يخرجها مع التدريّة عليها حتى تلفت ضمن) فان أخراخراجهما بعد لم يضمن

(كتاب) * أحكام الفرائض والوصايا

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى التقدير والفرض شرعاً اسم نصيب مقدر لمصلحة والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بأشياء أو وصليته به والوصية شرعاً تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون من الرجال) المجموع على أرثهم (عشرة) بالاختصار وبالبسط خمسة عشر وعد المصنف العشرة بقوله (الابن وابن الابن وابن سفل والاب والجد وابن عم ولا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعم وابن العم وان تباعدوا والزوج والمولى المعتق) الخ ولو اجتمع لكل الرجال ورث منهم ثلاثة الابن والابن والزوج فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة إلا امرأة (والوارثات من النساء) المجموع على أرثهن (سبع) بالاختصار وبالبسط عشرة وعد المصنف السبع في قوله (البنت وبنت الابن) وان سلفت (والأم والجدّة) وان علت (والأخت والزوجة والمولاة المعتبرة) الخ ولو اجتمع كل النساء فقط ورث منهم خمس البنت وبنت الابن والام والزوجة والأخت الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة إلا رجلاً (ومن لا يقط) من الورثة (بجمال خمسة الزوجان) الزوج والزوجة (والابوان) أي الاب والام (وولد الصلب) ذكر اكان أو أنثى (ومن لا يرث بحال سبعة العبد) والامة ولوعه بالرقب اكان أولى (والمدبر وأم الولد والمكاتب) وأما الذي بعثه حرّ اذا مات عن مال ملكه يبعثه الحر ورثه قريبه الحر وزوجته ومعتق بعضه (والناتل) لا يرث من قتله سواء كان قتله مضموناً أم لا (والمرتد) ومثل الزنديق وهو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام (وأهل سلعين) فلا يرث مسلم

من كافر ولا عكس، ويرث الكافر الميكافرون اختلافاً، فلهما حصصهما وودي.
 ونصراً في ولا يرث حرى من ذمتي وعكسه والمراد لا يرث من حرته ولا من
 مسلم ولا من كافر (وأقرب العصبية) وفي بعض النسخ العصبية وأقربها
 من ليس له حال تعصبيه هم مقفون من الجمع على قوتهم وسبق بيانهم فأنما
 اعتبر بهم حال التعصيب ليدخل الأب والجد فان لكل منهما سهم ما مقتدرا
 في غير التعصيب ثم عقد المصنف الأقربية في قوله (الابن ثم ابنته ثم الأب ثم
 أبوه ثم الأخ لأب والأخ للأم ثم الأخ للأب والأم ثم ابن الأخ
 للأب) الخ وقوله (ثم الأم على هذا الترتيب ثم ابنته) أي فيقدم الأم للأبوين
 ثم للأب ثم نواله ثم كذلك ثم يقدم عم الأبوين ثم من الأبوين ثم من الأب ثم
 بنوه ما كذلك ثم يقدم عم الأبوين ثم من الأبوين ثم من الأب (فإذا
 عدت العصبية) من نسب وأبى عشق (فالولي المقتضى) يرثه بالصورة
 ذكره كان المقتضى أو أختى فإن لم يوجد للميت عصبية بالنسب ولا عصبية بالولادة
 فله بيت المال

* (فصل) * (والفروض المقتدرة) وفي بعض النسخ والفروض
 المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يراد عليها ولا ينقص منها إلا عارض
 كالقول والستة هي (النصف والرابع والثلث والثلاثون والثلث والثلثون
 وقد يعبر الفرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الربع والثلث والثلثون
 كل ونصف كل (فالنصف فرض بنسبة البنات وبنت الابن) إذا انفرد كل منهما
 عن ذكر بعصبا (والأنت من الأب والأم والأنت من الأب) إذا انفرد
 كل منهما ما عر ذكر بعصبا (والزوج إذا لم يكن معه ولد) ذكره كان أو أختى
 ولولا ابن (والربع فرض ابنتين الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان
 الولد منه أو من غيره (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجتين
 (والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن) والأفصح في زوجة - ذقت الساء
 وكبر انباتها في القرائن - من التمييز (والثلث فرض الزوجة) والزوجتين
 (والزوجات مع الولد أو ولد الابن) يشتركن كاهن في الثلث (والثلثان فرض

أربعة البنات) فأكثر (و بنى الابن) فأكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن
 (والاثنين من الأب والام) فأكثر (والاثنين من الأب) فأكثر
 وهذا عند انفراد كل منهم - ما عن اخوته فان كان معهم ذكر فقد يزدن على
 الثلثين كالموكن عشرة والذكر واحد اقلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر
 من ثلثها وقد يتقصد كعبتين مع ابين (والثالث فرض اثنتين الام اذالم
 صحيح) وهذا اذالم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أو اثنين من اخوة واخوات
 سواء ~~كان~~ شقاء أو لاب أو لام (وهو) أى الثالث (للاثنتين فصاعدا من
 الاخوة والاخوات من ولد الام) ذكرورا كانوا أو اناثا أو خناثي أو البعض
 كذا والبعض ~~كذا~~ (والسدس فرض سبعة الام مع الولد أو ولد الابن
 أو اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم
 ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا (وهو) أى السدس (للجدة عند
 عدم الام وللجدتين والثلاث ولبنات الابن مع بنت الصلب) استكملة الثلثين
 (وهو) أى السدس (للاخت من الاب مع الاخت من الاب والام) لتكملة
 الثلثين (وهو) أى السدس (فرض الاب مع الولد أو ولد الابن) ويدخل
 في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا أو ابنة بنت النصف وللاب السدس
 فرضا والباقي تعصيا (وفرض الجدة) الوارث (عند عدم الاب) وقد
 يفرض للجدة السدس أيضا مع الاخوة كالموكن معه ذ وفرض ~~وكان~~
 سدس المال خيرا له من المقتسامة ومن ثلث الباقي كبنين وبنين وثلاثة
 اخوة (وهو) أى السدس (فرض الواحد من ولد الام) ذكر ~~اكان~~
 أو أنثى (وتسقط الجدات) سواء قرين أو بعيد (بالام) فقط (و) تسقط
 (الابجد اذ بالاب ويسقط ولد الام) أى الاخ لادم (مع) وجود (أربعة)
 الولد) ذكر اكان أو أنثى (و) مع (ولد الابن) كذلك (و) مع (الاب والجدة
 وان علا ويسقط الاخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان سفل
 (و) مع (الاب ويسقط ولد الاب) بأربعة (بهؤلاء الثلاثة) أى الابن

وابن الابن والاب (وبالاخ من الاب والام وأربعة يعصيون أخواتهم)
 أي الأناث لذ كمثل حظ الانثى (الابن وابن الابن والاخ من الاب
 والام والاخ من الاب) أما الاخ من الام فلا يعصب أخيه بل له سهم الثلث
 (وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الأعمام وشوا الأعمام وشوا الاخ
 وعصبات المولى المعتبر) وانما انفردوا عن أخواتهم لانهم عصبة وارثون
 وأخواتهم من ذوي الارحام لا يرثون.

(فصل في أحكام الوصية وسبق معناها لغة وشرعا
 أوائل كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصى به أن يكون معلوما وموجودا
 (و) حيث قد تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول (ككاتب في الضرع
 (و) بالموجود والمعدوم) كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة
 (وهي) أي الوصية (من الثلث) أي ثلث مال الموصى (فإن زاد) على الثلث
 (وقف) الزائد (على إجازة الورثة) المطلقين التصرف فان أجازوا فأجازتهم
 تنفيذ الوصية بالزائد وان ردوه بمانت في الزائد (ولا تجوز الوصية لو ارب
 الآن يجوز ما بقي الورثة) المطلقين التصرف وذكر المصنف شرط الموصى
 في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ وتجوز (الوصية من كل بالغ عاقل) أي
 مختار حر وان كان كافرا أو مجبورا عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون
 ومغنى عليه وصبي ومكره وذكر شرط الموصى له إذا كان مغنيا في قوله
 (المكمل مقل) أي أن يتصور له المكمل من صغير وكبير وصكامل ومجنون
 ونهل موجود عند الوصية بأن يتفضل لأقل من ستة أشهر من وقت
 الوصية ونرجع بعين ما إذا كان الموصى له بجهة عامة فان الشرط في هذا أن
 لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة من مسلم أو كافر للتعبد
 فيها (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف لغزاة وفي بعض النسخ
 بدل سبيل الله وفي سبيل البر أي كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد (وتصح
 الوصية) أي الإيصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والنقار في أمر الأطفال
 (إلى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل

والحرية والامانة) واكتفى بها المصنف عن العدد فلا يصح الايصال لضداد
من ذكر لكن الاصح جواز وصية ذمي الى ذمي عدل في دينه على اولاد
السكران ويشترط ايضا في الوصي أن لا يكون عاجزا عن التصرف فالعاجز
عنه لكبر أو هرم مثلا لا يصح الايصال اليه واذا جمعت أم الطفل الشرائط
المذكورة فهي أولى من غيرها.

* (كتاب) * أحكام (النكاح وما يتعلق به)

وفي بعض النسخ وما يتعلق به (من الاحكام والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة
من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم والوطء والعقد ويطلق
شرعا على عقد مشتمل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب ان يحتاج
اليه) يتوقان نفسه للوطء ويجوز اخصه كمهر ونفقة فان فقدت الامة لم يستحب
له النكاح (ويجوز للحر أن يجتمع بين أربع حرائر) فقط إلا أن تعيين
الواحدة في حق كنفه وفيه وتحموه مما يتوقف على الحاجة (ويجوز
للعمد) ولو مدبرا أو مبعضا أو مكاتباً أو مملوكة بصفته (أن يجتمع بين
اثنين) أي زوجتين فقط (ولا ينكح الحرأمة) غيره (الابن شرطين عدم
صداق الحرة) أو فقد الحرة أو عدم رضاها به (وخوف العنت) أي الزنا
مدة فقد الحرة وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما ان لا يكون تحت
حرمة أو كفاية تصلح للاستمتاع والثاني اسلام الامة التي ينكحها الحر
فلا يحل للمسلم أمة كاتبة واذا نكح الحرأمة بالشروط المذكورة ثم أيسر
ونكح سرة لا ينقض نكاح الامة (وتنظر الرجل الى المرأة على سبعة أضراب
احدها نظره) ولو كان شيخا حرا عاجزا عن الوطء (الى أجنبية غير
حاجة) الى نظرها (غير جائز) فان كان النظر لمصلحة كشهادة عليه انفاذ
(والثاني نظره) أي الرجل (الى زوجته وأمه) فيجوز أن ينظر من
كل منهما (الى ما عدا الفرج منهما) اما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه
والاصح جواز النظر الى الفرج لم يكن مع الكراهة (والثالث
نظره الى ذوات محارمه) ينسب أو رضاع أو مصاهرة (أو أمته المزوجة

فيجوز أن ينظر فيما عدا ما يبرز السرة والركبة). أما الذي يبرز منه ما فيحرم نظره
 (والرابع النظر) إلى الأجنبية (لأجل) حاجة (النكاح فيجوز) للنهوض
 عند عزمه على نكاح امرأة النظر (إلى الوجه والكفين) منها ظاهرا
 وباطنا وإن لم تأذن له الزوجة في ذلك فينظر من الامة على ترجيح النوى
 عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرة (والخامس النظر للمداواة فيجوز) نظر
 الطبيب من الأجنبية (إلى المواضع التي يحتاج إليها) في المداواة حتى
 مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو شفيق وإن لا تكون
 هي أم أو أختها (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر الشاهد
 فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها فإن تعدد النظر لغير الشهادة فسق
 وردت شهادته (أو) النظر (للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز
 النظر) أي نظره لها وقوله (إلى الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة
 وللمعاملة (والسابع النظر إلى الامة عند ابتياعها) أي شرائها
 (فيجوز) النظر (إلى المواضع التي يحتاج إلى تفليها) فيسفل أطرافها
 وشعرها لا عورتها

(فصل) فيما لا يصح النكاح إلا به (ولا يصح عقد النكاح إلا بولي
 عدل) وفي بعض النسخ بولي ذكر وهو أحسن استرا من الأثني فانه لا تزوج
 نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح أيضا إلا بحضور (شاهد عدل)
 وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين في قوله (ويقتصر الولي
 والشاهدان إلى ستة شرائط) الأول (الإسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا
 إلا فيما يستتبه المصنف بعد (و) الثاني (البالغ) فلا يكون ولي المرأة صغيرا
 (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنونا سواء أطبق جنونه
 أو قطع (و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبدا في إيجاب النكاح ويجوز
 أن يكون قابلا في النكاح (و) الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة
 والخمئي ولين (و) السادس (العدالة) فلا يكون الولي فاسقا واستثنى

المستثنى من ذلك ما تقدمه قوله (الا أنه لا ينتقل نسكاح الذميمة الى اسلام
 الولي ولا) ينتقل (نسكاح الامة الى عدالة السيد) فيجوز كونه فاسدة او جميع
 ما سبق في الولي به تبر في شاهدة النكاح واما العمى فلا يتدخ في الولاية
 في الاسم (وأولى الولاية) أي أسبق الارباء بالتزويج (الاب ثم ابله أبو الاب)
 ثم أبوه وهكذا ويطبق الاقرب من الابداد على الابد (ثم الاخ للاب
 والام) ولو تعبر بالشقيق لكان أخا (ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب والام)
 وان سفل (ثم ابن الاخ للاب) وان سفل (ثم العم) الشقيق ثم العم للاب
 (ثم ابنة) أي ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب) فيقدم ابن العم
 الشقيق على ابن العم للاب (فاذا عدت العسرات) من النسب (فأولى
 المعتق) (الذكر) (ثم مصباه) على ترتيب الارث اما المولاة المعتقة اذا كانت
 حرة فترتج عتقتها من يرتج المعتقة بالترتيب السابق في أولياء النسب فاذا
 ماتت المعتقة وترتج عتقتها من له الولاية على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنة
 (ثم المالك) يرتج عند فقد الأولياء من النسب والولاية ثم شرع المفسنف
 في بيان انطابة بكسر الطاء وهي القاس انطاب من انطابة النكاح فتقال
 (ولا يجوز أن يسرح بغير طابة معتقة) عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعي
 والتسريح ما يطلع بالزينة في النكاح كقوله لا معتدة أريد نكاحك (وجوز)
 ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي (ان يسرح بها) بالانطابة (ويتركها
 بعد انقضاء عتقها) والتعريض ما لا يتصل بالزينة في النكاح بل يتصلها
 كقول انطاب للمرأة زب راتب فيك أما المرأة انطابة عن موانع النكاح
 ومن سخطية سابقة فيجوز سخطية ما تعريضها ونصر يحيا (والنساء على
 ضربين ثيبات وابكار) والثيب من زالت بكارتها بوطء سلال أو سرام
 والبكر مكسها (فالبكر يجوز للاب وابله) عند عدم الاب أصلا أو عدم
 أهليته (ابن بارها) أي البكر (على النكاح) ان وبسدت شروط الابن بار
 يكون الزوجية غير موطوءة بتبيل وان تزوج بكنهه مهر مثله امن نفسه البلد
 (والثيب لا يجوز) لوانها (تزوجها الاب بعد بلوغها وادتم) انطالا سكو تا

(فمن سفل والمحرمات) أي المحرمات بكافة من بالنسب (أربع عشرة)
 وفي بعض النسخ أربعة عشر (من يمنع بالنسب ولعن الام وإن علت والبنت
 وإن سفلت) أما الخلوقة من ماء زنا شخص فتعمل له على الاصح فيمكن مع
 الذكر أمة وسواء كانت المزنيته أم غلاماً أو لا وأما المرأة فلا يحل لها ولها
 من الزنا (والأخت) شقيقة كانت أولاد أو لام (والخالدة) شقيقة
 أو بتوسط كخالدة الأب أو الام (والعممة) شقيقة أو بتوسط كعممة الأب
 (وبنت الاخ) وبنت أولادهم من ذكر أو أنثى (وبنت الاخت) وبنت
 أولادها من ذكر أو أنثى وعطف المصنف على قوله سابقاً سبع قوله هنا
 (واثنتان) أي المحرمات بالنسب اثنتان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة
 والاخت من الرضاع) وإنما اقتصر المصنف على اثنتين لأن عليهما
 في الآية والأخ لا يمنع المحرمات بالنسب تحريم بالرضاع أيضاً كجانب أي التعزيز
 به في كلام المتن (و) المحرمات بالنسب (أربع بالاصح) وهن (أم الزوجة) وإن
 علت أمها سواء من نسب أو رضاع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا
 (والزوجة) أي بنت الزوجة (إذا دخل بالام وزوجة الاب) وإن علت (وزوجة
 الابن) وإن سفل والمحرمات السابقة حرمتها على التأييد (وواحدة)
 حرمتها على التأييد بل (من جهة الجمع) فقط (وهي أخت الزوجة) فلا
 يجب مع بنتها وبين أختها من أب أو أم أو بينهن بالنسب أو رضاع ولو رضعت
 أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضاً (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فإن
 جمع الشخص بين من حرم الجمع بينهم يبعد واحد نكحهم ما فيه بطل نكاحهما
 أو لم يجمع بينهم ما قبل نكحهما ما ضربا فالثاني هو الباطل إن علت السابقة فإن
 جهلت بطل نكاحهما وإن علت السابقة ثم نسبت منع من سما ومن حرم
 جمعها بنكاح حرم جمعهما أيضاً في الرطة تلك العين ومن كذا لو كانت
 أحدهما زوجة والأخرى غلوكة فإن وطئ واحدة من المملوكتين حرمت
 الأخرى حتى يحرم الأول بطريق من الطرق كبرها أو تزويجها أو إشار
 انساب كل بقوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ويبقى أن الذي

يحرم من القرب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضا ثم شرع في عيوب
 النكاح الممتنعة للخيار فيه فقال (وتزد المرأة) أى الزوجة (بخمسة عيوب)
 أحدها (بالجنون) سواء أطبق أو تقطع قبل العـلاج أو لا تخرج الاغماء فلا
 يثبت به الخيار في فسح النكاح ولودام خـلافا للمتولى (و) ثانيها بوجـود
 (الجدام) بـذل مجحة وهو علة يحمى رزمنها العضو ثم يسود ثم يقطع ثم يتساقط
 (و) الثالث بوجـود (البرص) وهو بياض في الجلد يذهب دم الجلد وما
 تحته من اللحم فيخرج البق وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به
 الخيار (و) الرابع بوجـود (الرتق) وهو انسداده محل الجاع بالحـم (و) الخامس
 بوجـود (القرن) وهو انسداده محل الجاع بعظم وساعدها هذه العيوب
 كالجنون والصنان لا يثبت به الخيار (ويرد الرجل) أيضا أى الزوج (بخمسة
 عيوب بالجنون والجدام والبرص) وسبق معناها (و) بوجـود (الجب)
 وهو قطع الذكر كاه أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فان بقي قدرها فاكـثر
 فلا خيار (و) بوجـود (العنة) وهى بضم العين يحز الزوج عن الوطء فى
 القبل اسقوط القوة الناشئة بضعف فى قامه أو آلتـه ويـستـرط فى العيوب
 المذكورة الرفع فيها الى القاضى ولا ينقرد الزوجان بالانراضى بالقسح
 فيها كالمقتضى كلام الماوردى وغيره لكن ظاهر النص خلافه
 (فصل) فى أحكام الصداق وهو بفتح الصاد أفصح من كسرها
 مشتق من الصديق بفتح الصاد وهو اسم لسيد الصلب وشرعاً اسم لمال
 واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب تسمية المهر فى
 عقد النكاح) ولو فى نكاح عبد السيد أمته ويكفى تسمية أى شئ كان
 ولكن بسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسة مائة درهم
 خالصة واشعر قوله يستحب يجوز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فان لم
 يسم) فى عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التوقيض ويصدر تارة
 من الزوجة البالغة الرشيدة كقواها الواهب ما زوجنى بلامهر أو على أن
 لامهر لى فبروجهما الولى وتبقى المهر ويسكت عنه وكذا لو قال سيد الأمة

لنخضر زوجهك ألقى وألقى المهر وإذا ما كنت مع التوبة بضع (ووجب المهر)
 فيه (بثلاثة أشياء) وهي (أن يفرضه الزوج على نفسه) وقرضي الزوجة بما
 فرضه (أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المهر ومن عليه مهر المثل
 ويترط علم القاضى بقدره أما رضى الزوجين بما يفرضه فلا يشترط
 (أو يدل) أى الزوج (بجها) أى الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج
 أو الحاكم (فيجب) لها (مهر المثل) بثمن الدخول ويعتبر هذا المهر بحال
 العقد فى الأصح وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل
 فى الأنطهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به فى مثلها عادة (وليس لأقل
 الصداق) حتمين فى القلة (ولالأكثر عند) معين فى الكثرة بل الضابط
 فى ذلك أن كل نبي مسح به ثمن عين أو منفعة صح به مهر صداق أو سبق أنه
 يستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمس مائة درهم
 (ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) كتعليمها القرآن (وبعدها بالطلاق
 قبل الدخول نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر
 ولو كان الدخول حراما كوطء الزوج زوجته حال إحصائها أو مضطها
 ويجب كل المهر كما سبق بحوث أحد الزوجين لا بحصول الزوج به أى الجسد
 وإذا قتلت الحرة نفسها قبل الدخول به إلا بعت بمهرها بخلاف ما لو قتلت
 الأمة نفسها أو قتلت أسيدا قبل الدخول فإنه ينفق بمهرها
 (فصل فى الوليمة على العرس مستحقة) والمراد به إطعام ينفق
 للعرس وقال الشافعى تصدق الوليمة على كل زوجة لحادث مبرور وأقلها
 لما كثر شاة وللمقل ما ييسر وأنواعها كثيرة مذكورة فى المطولات
 (والاجابة إليها) أى وليمة العرس (واجبة) أى فرض عين فى الأصح
 ولا يجب الأكل منها فى الأصح أما الاجابة لغير وليمة العرس من بقية الولائم
 فليست فرض عين بل هى سنة وإنما تجب الدعوة لوليمة العرس أو لثن غيرها
 بشرط أن لا يخص الداعي الأغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وإن
 يدعوهم فى اليوم الأول فإن أولم ثلاثة أيام لم تجب الاجابة فى اليوم الثانى

بل تستحب ونذكره في اليوم الثالث ببقية الشروط مذكورة في المطولات
وقوله (الامن عذر) أى مانع من الاجابة للولاية كان ~~يكون~~ في موضع
الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا يتأذى به بمجاسته

(فصل في احكام القسم والنشوز) والاول من جهة الزوج
والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن اداء الحق الواجب
عليها واذا كان في عذمة شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم بينهما
أو بينهما حتى لو أعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يبت عندهن أو عندها
لم يأنم ولكن يستحب أن لا يعطاهن من المبيت ولا الواحدة أيضا بأن يبيت
عندهن أو عندها وادنى درجات الواحدة أن لا يخل بها كل أربع ليال عن ليلة
(والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة) وتعتبر التسوية بالمكان تارة
وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحدة
الابالرضى وأما الزمان فمن لم يكن حارسا مشافعا ما دام القسم في حقه الليل
والنهار تبع له ومن كان حارسا فعماد القسم في حقه النهار والليل تبع له
(ولا يدخل) الزوج ليلة (على غير المقسوم لها الغير حاجبة) فان كان الحاجة
كعبة ادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحيث أن طال مكنته قضى من نوبة
الدخول عليها مثل مكنته فان جامع قضى زمن الجماع لانفس الجماع الآن
يتقصر زمنه فلا يقضيه (واذا أراد) من في عذمة زوجات (السفر افرع بينهما
وخرج) أى سافر (بالتى تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر
للمختلفات مدة سفره ذهابا فان وصل مقصده وصار مقما بأن نوى إقامة
مؤثرة اول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة ان
سلك المنحوبة معه في السفر كما قال الماوردى والالم يقضى امامدة
الرجوع فلا يجب على الزوج قضاؤها بعد إقامته (واذا تزوج) الزوج
(جديدة خصها) حتما ولو كانت أمة وكان عند الزوج غير الجديدة وهو
يبيت عندها (بسمع ليل) متوالية (ان كانت) تلك الجديدة (بكر)
ولا يقضى للباقيات (و) خصها (بثلاث) متوالية (ان كانت) تلك الجديدة

(ثانيا) فلو فرق الثباني بنوميه ليله عند الجديدة وإبله في مسجد مثلام بحسب ذلك بل يوفي الجديدة ختمها موالها موبة في ما فرقه للباقيات (واذا خاف) زوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (وعظها) زوجها بلا ضرب ولا هجرانها ساكنة وإلهما اتقى الله في الحق الواجب لي عليك وعلى أن النشوز مطلق للنفسقة والقيم وليس السليم للزوج من النشوز بل تستحق به التأديب من الزوج في الإصح ولا يرفعها إلى لتساخي (فإن أبت) بعد الوعدا (إلا النشوز هجرها) في مضجعه ما وه وفرأشها فلا يضا جعه ما فيه وهجرانها بالاسكلام حرام فيها زاد على ثلاثة أيام وقال في الروضة أنه في الهجر بغير عذر شرعي والأفلا حرم الزيادة على الثلاثة (فإن أقامت عليه) أي النشوز بتكرره منها (هجرها وضربها) ضرب تأديبها وإن أبت في ضربها إلى التالف وجب الغرم (ويستقط بالنشوز قسمها وثقتها)

(فصل) في أحكام الخلع وهو بضم الخاء المعجمة مشتق من الخلع بفتحها وهو النزاع وشرا فقرة به ومن مقصود فخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض مع الوهم) مدة دور على تسليمه فإن كان على عوض محمول كان خاله راعا على ثوب غير معين بابت بهر المثل (و) الخلع الصحيح (غالبه) المرأة (نفسها ولا رجعة له) أي الزوج (عليها) سواء كان العوض صحيحا أو لا وقوله (الابتساح جديد) ساقط في أكثر النسخ (ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراما (ولا يلحق الغتلة الطلاق) بخلاف الرجعية فيلحقها

(فصل) في أحكام الطلاق وهو رافة محل القيد وشرا اسم محل قيد النكاح ويشترط لنشوز التكليف والاختيار وأما السبب في فسخه فطلاقه عقوبة له (والطلاق ضربان صريح وكناية) فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق والسبب كناية ما يحتمل غير ولو تافظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل (فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق) وما اشتق منه كطلقتك

وانت طالق وطلقة (والفراق والسراح) — فارقين وانت مشاركه
وسرحتك وانت مسرحة ومن الصريح أيضا الخلع ان ذكر المال وكذا
المفاداة (ولا يفتر صريح الطلاق الى النية) ويستثنى المكره على الطلاق
فصرحه كناية في نفسه ان نوى وقع والا فلا (والكناية كل لفظ
احتمل الطلاق وغيره ويستقر الى النية) فان نوى بالكناية الطلاق وقع
والا فلا وكناية الطلاق كانت بنية خالية الحق بأهلك وغير ذلك مما هو
في المقلوبات (والنساء فيه) أي الطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة
وبدعة وهن ذوات الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز
وبالبدعة الطلاق الحرام (فالسنة أن يوقع الزوج) الطلاق في طهر غير
مجامع فيه والبدعة أن يوقع الزوج الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها
فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهن أربع الصغيرة والائيسة
وهي التي انقطع حبضها (والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها) الزوج
وينقسم الطلاق باعتبار آخر الى واجب كطلاق المولى ومندوب كطلاق
امره أو غير مستقيمة الحال كسبيته الخلق ومكروه كطلاق مستقيمة الحال
وحرام كطلاق البدعة وسبق وأشار الامام للطلاق المباح بطلاق من
لا يهاهما الزوج ولا نسج نفسه بهوتهما بلا استمعا بهما

* (فصل —) في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك (وبالك) الزوج
(الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطليقات و) يملك (العبد) عليها
(تطليقتين) فقط حرة كانت الزوجة أو أمة والمبعض والمكاتب والمدبر
كالعبدان (ويصح الاستثناء في الطلاق اذا وصل به) أي وصل الزوج
المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بأن يعدا في العرف كلاما واحدا
ويشترط أيضا أن ينوى الاستثناء قبل فراغ اليمين ولا يكفي التلفظ به من غير
نية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه فان استغرقه
كانت طالق ثلاثا لا ثلاثا باطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق
(بالصفة والشرط) كان دخلت الدار فأنت طالق فتطلق اذا دخلت (و)

الطلاق لا يقع الا على زوجة وحيث ان (لا يقع الطلاق في النكاح) فلا
يصح طلاق الاجنسية تحريماً كقولها اطلاقتك ولا تعلقها كقولها
ان تزوجت بك فانت طالق أو ان تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع
طلاقهم الصبي والمجنون) وفي مناه المسمى عليه (والنائم والمكره) أي
بغير حق فان كان بحق وصورة كما قال جمع اكره القاضى للمولى بعد مدة
الاولاء على الطلاق وشرط الاكره قدرة المسمى بكسر الراء على تحققي
ما هذبه المكره بقضاه ابولية أو تغلب ويجزى المكره بفتح الراء عن دفع المكره
بكسر هاء يرب منه أو استغائه بمن يخصه ونحو ذلك وظنه أنه ان امتنع عما
أكره عليه ففعل ما خوفه به ويحذف الاء بالتحقيق بفنرب شديد
أو حبس أو اتلاف مال ونحو ذلك وإذا ظهر من المسمى بفتح الراء قرينة
اختياراً بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق
وإذا صدق المطلق الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة في غيره
تكاليف فان الطلاق المعلن بين يقع والسكران يتعدى بالاقه كما سبق ..
(فمـسـيـل) في أحكام الرجعة بفتح الراء وحكى كسر هاء هي لغة
المرقة من الرجوع وبشر عاردا المرأة الى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه
مخصوص ونرجح بطلاق وطء الشبهة والظهار فان استباحة الوطء فيه ما بعد
زوال المانع لا تدعى رجعة (وإذا طلق) شخص (امراً) واحدة أو اثنتين
فله بغير ادنهما (مراجعة) ما لم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من النكاح
بالفاسخ منها رجعة عليك وما تصرف منها ولا يصح أن قول المارح ودنك
النكاح وأمسكتك عليه صريحان في الرجعة وأن قوله تزوجتك أو تكنتك
كنايةان وشرط المراجعة ان لم يكن محرماً أهلية النكاح بنفسه وحيث ان
تصح رجعة السكران للرجعة المرتد ولا رجعة للصبي والمجنون لا بل
منهم ليس أهلاً للنكاح بنفسه بخلاف الصبية والعبد فرجعتهم ما صححة من
غير اذن الولي والسيد وان توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي والسيد
(فان انقضت عدتها) أي الرجعية (جعل له) أي زوجها (نكاحها) بفتح

يحدثه وتكون معه) بعد العقد (على ما بقى من الطلاق) سواء اتصل بزواج غيره أم لا (فإن طلقها) زوجها (ثلاثاً) إن كان - ترا وطاقتين إن كان عبداً قبل الدخول أو بعده (لم تحل له إلا بعد وجود شخص شراًطاً) أحدها (انقضاء عتقها منه) أى المطلق (و) الثاني (تزويجها بغيره) تزويجها صحيحاً (و) الثالث (دخوله) أى الغير (بها أو ما ابتها) بأن يولج حشفته أو قدرها من متعلوقها بقبول المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكر وكون الموجع من يمكن جماعه لاطفلا (و) الرابع (بنيتها هامة) أى الغير (و) الخامس (انقضاء عتقها منه)

• (فصل - ل) • في أحكام الإيلاء وهو لغة مصة - يدري إلى يولي إيلاءاً إذا - المص وشرعاً المص زوج يصح طلاقه لم يمنع من وطء زوجته - في قبلها - معاً أو فوق أربعة أشهر وهذا المص - في ما خوذ من قول المصنف (وإذا حلف أن لا يوطأ زوجته) وطأ (مطابقة أو مودة) أى وطأ مقيداً بعتة (تريد على أربعة أشهر فهو) أى الحلف المنة كور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالى وصداقته أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق كقوله إن وطئت بك فانت طالق أو فعبدى حرراً فاذا وطئت طلقت وعتق العبد وكذا القول إن وطئت بك فقلت على صلاة أو صوم أو حج أو عتق فإنه يكون مولى أيضاً) (ويؤجل له) أى يهل المولى حتى يجزأ كتابه أو عبداً في زوجته مطيقة للوطء (ان سالت ذلك أربعة أشهر) وأبداً وهما في الزوجة من الإيلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد انقضاء هذه المدة (يخير) المولى (بين النسيئة) بأن يولج المولى حشفته أو قدرها من متعلوقها بقبول المرأة (والتمكثير) لليمين إن كان حلفه بالله على ترك وطئها (والطلاق) لا يجزأ في عليها (فإن امتنع) الزوج من النسيئة والطلاق (طلق عليه المص) طلاقاً واحدة رجعية فإن طلق أكثر منها لم يقع فإن امتنع من النسيئة فنتطأ أمره المص بالطلاق

• (فصل - ل) • في أحكام الظهار وهو لغة ما خوذ من الظاهر وشرعاً تشبيه الزوج وزوجته غير البائن بأثنى لم تكن حلالاً (والظهار أن يقول الرجل

(زوجته أنت على - كظهر رأي) - ومن ضمن الظاهر دون البطن - مثل لالان الطهر
 موضع الركوب والزوجة مركزوب الزوج (فاذا قال لها ذلك) أي أنت
 على - كظهر رأي (ولم يتبعه بالطلاق صار عائدا) - من زوجته (ولمته)
 - منقذ (الكفارة) وهي مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة
 عتق رقبة - ومئة) - فإما ولو بالطلاق - أحد أبويها (سليمة من العيوب المحترمة
 بالعمل والكسب) - اضرازاينا (فان لم يجد) - المظاهر الرقبة المذكورة بان
 يحجز عنها - أو شرعا (فصيام شهرين متتابعين) - ويعتبر الشهران بالهلال
 ولو نقص كل منهما عن الثلاثين يوما ويكوز صومه ما بينة الكفارة من الليل
 ولا يشترطية تتابع في الاصح (فان لم يستطع) - المظاهر صوم الشهرين أول
 يستطع تتابعهما (فاما عام يستقيم مكينا) - أو فقيرا (كل مسكين) - أو فقيرا (مئة)
 من بنس الحب المحبوب في زكاة الفطر وسنة فكيكون من غائب قوت بلد
 المكفر كبير وشغير لا دقيق وسويق وإذا عجز المكفر عن الحصول الثلاث
 استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر به ذلك على شمله فله أن ولو قدر على
 بعضها كطعام أو بعض مئة أخرجه (ولا يحل للمظاهر وطوها) أي
 زوجته التي ظاهرها (حتى يكفر) - بالكفارة المذكورة -
 (فصل -) في أحكام القذف واللعان وقولته - صدر ما -
 من اللعن أي البعد وشرعا كلمات شصومة - بعت حجة لا مظهر إلى قذف من
 الطخ فرائمه وأبلى العارية (وإذا رمى) أي قذف - (الرجل زوجته بارأنا
 فعله - قد القذف) - وسأق أنه ثانون جادة (الإلانة يقيم) الرجل القاذف
 (البينة) - بزنا المذمومة (أو يلعن) - الزوجة المذمومة وفي بعض النسخ
 أو يلعن أي بامر الحاكم أو من في حكمه كاللحكم (فبقول عنه الملاءمة
 في الملاءمة على المذنب جماعة من الناس) أقلهم أربعة - (أشهاد بالله أتى من
 الصادقين فيماره - يت به زوجتي) - القائمة (فلانة من الزنا) وإن كانت
 حاضرة أشارها بقوله زوجتي - هذه وإن كان خفيا ولدي يقبضه ذكره
 في الكلمات فقال (وأن هذا الولد من الزنا وليس مني) ويقول الملاءمة هذا

الكلام (أربع مرات ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) أو لحكم بخوفه له من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله أن كنت من الكاذبين) فيأمر ميت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جمعة ليس بواجب في اللعان بل هو سنة (وبتعاق بلعانه) أي الزوج وان لم تلعن الزوجة (خمسة أحكام) أحدها (سقوط الحقة) أي حقة القذف للملاعنة عنه إن كانت محصنة وسقوط التمهيز عنه إن كانت غير محصنة (و) الثاني (وجوب الحقة عليهما) أي حقتناهما مسلمة كانت أو كافرة إن لم تلعن (و) الثالث (زوال الفرائض) وعبر عنه غير المصنف بالترقية المؤبدة وهي حاصلة تظاهرا وباطنا وإن كذب الملعن نفسه (و) الرابع (نفي الولد) عن الملعن أما الملاعنة فلا ينتفي عنها نسب الولد (و) الخامس (التحريم) للملاعنة على الأبد فلا يحل للملعن نكاحها ولا وطؤها بل الأيمن أو كات أمة واشتراها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حصاتها في حق الزوج إن لم تلعن حتى لو قذفها بعد ذلك بزنا لا يحقت (ويستقط الحقة عنها بأن تلعن) أي تلعن الزوج بعد مقام لعانه (فتقول) في لعانها إن كان الملعن حائرا (أشهد بالله أن فلانا هذا من الكاذبين فيأمراني به من الزنا) وتكرر الملاعنة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانها (بعد أن يعظه الحاكم) أو المحكم بخوفه له من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله إن كان من الصادقين) فيأمراني به من الزنا وما ذكر من القول المذكور يحل في الناطق أما الآخر فملاعن بأشارة مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالحلف كتقول الملعن أحلف بالله أو انظ الغضب باللعن أو عكسه كتقوله لعنة الله وقوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

* (فصل) في أحكام العدة وأنواع المعتدة وهي لغة الاسم من اعتد وشرعاً ترصد المرأة مدة بعرف فيها براة رجها باقراء أو أشهر أو وضع

حمل (والمعتدة على شربين متوفى عنها) زوجها (وغير متوفى عنها) فالتوفى
 عنها (زوجها) (ان كانت) حرة (حاملًا فاعتدتها) عن وفاة زوجها (بوضع
 الحمل) كله حتى ثانی توأمين معاً، ما كان نسبة الحمل للميت ولو احتمالاً
 كنفى ببلغان فلو ماتت سي لا يولد لئلا عن حامل فاعتدتها بالاشهر لا بوضع
 الحمل (وان كانت حائلاً فاعتدتها أربعة أشهر وعشراً) من الايام ببلوغها
 وتعتبر الاشهر بالادلة ما أمكن ويكمل المنكسر ثلاثين يوماً (وغير المتوفى
 عنها) زوجها (ان كانت حائلاً فاعتدتها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب
 العدة (وان كانت حائلاً وهي من ذوات) أي صواب (الحيض فاعتدتها
 ثلاثة قروء وهي الاطهار) وان طالت طاهرًا بأن بقي من زمن طهرها بقية
 بعد طلاقها انتقضت عدتها بالاطمن في حيضة ثالثة أو طلقت حائضاً
 أو نفساء انتقضت عدتها بالاطمن في حيضة رابعة وما بقي من حيضها
 لا يحسب قرأ (وان كانت) ثلاثاً بالمعتدة (صغيرة) أو كبيرة لم تحس أصلًا
 ولم تبلغ سن اليأس أو كانت مكبرة (أو آيسة فاعتدتها ثلاثة أشهر) هلالية ان
 انما بقى طلاقها على أول الشهر فان طلقت في أثناء شهر فبعدده بالان
 ويكمل المنكسر ثلاثين يوماً من الشهر الرابع فان ساءت المعتدة في الاشهر
 وجب عليها العدة بالاقراء أو ابد انتضاء الاشهر لم تحسب الاقراء (والمطابقة
 قبل الدخول بها لعدة عليها) سواء باثرها الزوج فيه ادون الفرج أم لا
 (عدة الامة) الحامل اذا طلقت طلاقاً رجعيًا أو باتناً (بالحمل) أي بوضعه
 بشرط نسيته الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) الحامل أي في جميع
 ما سبق (وبالاقراء أن تعتد بقراءين) والمبعدة والمكاتبه وأم الولد كالامة
 (وبالشهر عن الوفاة أن تعتد بشهرين ونحوه ليالي وعن الطلاق أن تعتد
 بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضي ترجيحه
 وأما المصنف فله أولى حيث قال (فان اعتدت بشهرين كان أولى) وفي
 قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي وعليه جمع

*(فصل — ل) * في أنواع المعتدة وأحكامها (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لا قبها (والنفقة) والكسوة الاناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عتدها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المؤن الآلة التنظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة الا أن تكون حاملا) فتجب النفقة لها بسبب الحمل على الصحيح وقبل ان النفقة للعمل (ويجب على المتوفى عنها زوجها الا حداثها وهو لغة ما خوذ من الحد وهو المنع وهو شرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ بقصد به زينة كثوب أصفر أو أحمر وبإباحة غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وأبريسم ومصبوغ لا يقصد لزيينة (و) الامتناع من (العالمب) أى من استعمله في بدن أو ثوب أو طعام أو كعل غير محترم أما المحترم كالأكل بالآمد الذي لا طيب فيه فحرام الاحتاجة كمد غير خص فيه للمعدة ومع ذلك تستعمله لئلا تفسد منها إلا ان دعت ضرورة لاستعمالها منها أو المرأة أن تحتد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بالاقصد لم يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ما لازمة البيت) أى وهو المسكن الذى كانت فيه عند الفرقة ان لا قبها أو ليس زوج ولا غيره انخراجهما من مسكن فراقها أو لاهما خروج منه وان رضى زوجها (الاحتاجة) فيجوز لها الخروج كالخروج في النهار لشراء طعام وكذا ان يبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج إلى دار جارتها الغزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع بيت في بيته ويجوز لها الخروج أيضا اذا خافت على نفسها أو ولدها وفي ذلك منها ومنه كور في المطولات

*(فصل — ل) * في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة وشرعا تربص المرأة مدة بسبب حدوث الماك فيها أو زوالها عنها تعبد أو إبراءة رجاها من الحمل والاستبراء يجب بثبوتين أحدهما زوال الفراش وسيأتى في قول المتن وإذا ماتت سيدها أم الولد إلى آخره والسبب الثانى حدوث الماك وذكره المصنف في قوله (ومن استحدث ملك أمة) بشراء لان خيار فیه أو بارت

أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق المالك لها ولم تكن زوجته (حرم عليه)
عند إرادة وطنها (الإستمتاع بها حتى يستبرأ) إن كانت من ذوات الحيض
بحيضة (ولو كانت بكر أو لو استبرأها ما أتبعها قبل بيها ولو كانت ممتلئة
من صبي أو امرأة (وإن كانت) الأمة (من ذوات الشهور) فعدتها (بشهر)
فقط وإن كانت من ذوات الحمل (فعدتها) (بالوضع) وإذا اشترى زوجته
سن له استبرأؤها وأما الأمة المزوجة أو المعتقة إذا اشترىها فمفوض ولا يجب
استبرأؤها إلا إذا زالت الزوجية والعدة كأن طلق الأمة قبل الدخول
أو بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء حينئذ (وإذا مات سيده أم الولد)
ولست في زوجية ولا عدة فتكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالأمة) أي
فيكون استبرأؤها بشهر إن كانت من ذوات الأشهر والإفجحيضة إن كانت
من ذوات الأقراء ولو استبرأ السيد الموطوءة ثم أعتقها فلا استبراء عليها
ولها أن تتزوج في الحال

« (فصل في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرها وهو لغة اسم
الأم السدي وشرب لبنه وشرعا وصول لبن الأمية مخصوصة بطرف آدمي
مخصوص على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع بين امرأة حية بلغت
تسع سنين قرينة بكرًا كانت أو ثيبا حلية كانت أو من زوجة (وإذا أرضعت
المرأة لبنها ولدا) سواء شرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان مخلوبا
في حياتها (سواء الرضيع ولد لها بشيرطين أحدهما أن يكون له) أي
الرضيع (دون المولود) بالإهالة وإبداءه من تمام انقباض الرضيع ومن
بلغ سنتين لا يؤثر انضاعه تحريما (والشرط الثاني أن ترضعه) أي المرشعة
(بشخص رضعات متفرقات) وأما له يوفى الرضيع وضيمتهن بالعرف فاقضى
بكونه رضعة أو رضعات اعتبروا إلا فلا تقطع الرضيع إلا رضاع بين كل
من الجنس امرأه عن الشيدي تعدد الإرضاع (ويصير زوجها) أي
المرشعة (أبالة) أي الرضيع (ويحرم على المرضع) بفتح الصاد (التزويج إليها)
(أي المرشعة) (والكل من ناسبها) أي النسب إليها ينسب أو رضاع (ويحرم

عاها) أي المراضعة (التزويج إلى الموضع وولده) وإن سفل ومن اتسب إليه
 وإن علا (دون من كان في درجته) أي الرضيع كخوثة الذين لم يرضعوا معه
 (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقته منه) أي الرضيع كعمامة وتقدم
 في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلاً فأرجع إليه
 (فصل) في أحكام نفقة الاقارب وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن
 الذي بعده والنفقة مأخوذة من الانفاق وهو الاخراج ولا يستعمل إلا في
 الخمر والنفقة أسباب ثلاثة القرابة ومالك الميراث والوجبة وذكر المصنف السبب
 الأول في قوله (ونفقة العمودين من الأهل واجبة للأولاد والموالودين)
 أي ذكورا كانوا أو إناثاً بالنفقة في الدين أو اختلافوا فيه واجبة على أولادهم
 (فأما الوالدون) وإن علوا (فتجب نفقتهم بشروطين الفقر) لهم وهو عدم
 قدرتهم على مال أو كسب (والزمانة أو الفقر والجنون) والزمانة هي مصدر
 زمن الرجل زمانة إذا حصل له آفة فإن قدر وأعلى مال أو كسب لم تجب
 نفقتهم (وأما المولودون) وإن سفلوا (فتجب نفقتهم) على الوالدين (بثلاثة
 شرائط) أحدها (الفقر والصغر) فالغنى الكبير لا تجب نفقته (أو الفقر
 والزمانة) فالغنى القوي لا تجب نفقته (أو الفقر والجنون) فالغنى العاقل
 لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق والهائم
 واجبة) فمن ذلك رقيقنا عبيد الأمة أو مدبر أو أتم ولد أو بعية وجب عليه
 نفقته في طعام زينة من غاب قوت أهل البلد أو من غاب أدبهم بقدر الكفاية
 ويكسوه من غاب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا
 يكافون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه ثم أراحه لئلا
 وعكسه ويرحمه صيماً أو قاتلاً ولا يكف دابته أيضاً ما لا يطيق حمله وذكر
 المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة المتكئة من نفسها واجبة)
 على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك
 في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج وسيراً) ويعتبر
 يساره بطالع بفر كل يوم (فدان) من طعام واجبان عايمه كل يوم مع ليلته

المتأخرة عنه لزوجه كانت أو ذميمة - زنة كانت أو رقيقة والمقدان (من
 غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيره مما يحى
 الاقط في أهل بادية متانوته (ويجب) للزوجة (من الادم والكسوة ما جرت
 العادة به) في كل منهما فان جرت عادة البلد في الادم بزيت وشريح وجبن
 ونحوها اتبعت العادة في ذلك وان لم يكن في البلد ادم غالب فيجب اللانق
 بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت
 به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا لحظ يليق بحال زوجها
 وان جرت عادة البلد في الكسوة مثل الزوج بكتان أو حرير وجب (وان كان)
 الزوج (معسرا) ويعتبر معساره بطولوع فجر كل يوم (فقد) أى قالوا يجب
 عليه لزوجه مدة طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه
 (وما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (وبكسوة)
 مما جرت به عادتهم من الكسوة (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر بوسطه
 بطولوع فجر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (فقد) أى قالوا يجب عليه لزوجه
 مدة (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (ويجب لها من الادم) الوسط
 (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب
 على الزوج تمليك زوجته الطعام حيا وعليه طعمه وخبره ويجب لها آلة أكل
 وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق به عادة (وان كانت ممن يخدم منها
 فعليه) أى الزوج (اخذها) بجرة أو أمة له أو أمة مستأجرة أو بالانفاق
 على من يجب الزوجة من حرة أو أمة تخدمه ان رضى الزوج بها (وان أعسر
 بنفقتا) أى المستقبلة (فلها) الصبر على معساره ونفق على نفسه ومن مالها
 أو نفقتا وبصير ما أنفقته دينا عليه ولها (فسخ النكاح) واذا فسخت
 حصلت المفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق أما النفقة الماضية فلا فسخ
 للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان أعسر) زوجها (بالصدان
 قبل الدخول) بها سواء علمت يساره قبل العقد أم لا
 • (فصل - ل) • في أحكام الحفانة وهي افة مأخوذة من الحضر

بكسر الحاء وهو الجانب اضم الحاضنة الطفل اليه وشرعا حفظ من
 لا يستقل بامر نفسه عما يؤذي به لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (واذا فارق
 الرجل زوجته وله منها ولد فهي أحق بحضانتها) أي تربيته بما يصلح له بتعهده
 بطعامه وشرابه وغسل بدنه وثوبه وغربضه وغير ذلك من مصالحه وموئنه
 الحضانة على من عاينه نفقة الطفل واذا امتنعت الزوجة من حضانه ولدها
 انتقلت الحضانه لامهاتها وتسقط حضانه الزوجة (الى) مضي (سبع
 سنين) وعبر به المصنف لان التمييز يقع فيها غالب بالمكن المدا راعاها وعلى
 التمييز سواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها (ثم) بعدها (يخير) المميز (بين
 أبويه فأيهما اختار سلم اليه) فان كان في أحد الأبوين نقص بكنون
 فالحق للأخر مادام النقص قائما به واذا لم يكن الأب موجودا تخير الولد
 بين أبلته والام وكذا يقع التخير بين الام ومن على حاشية النسب كاخ وعم
 (وشرائط الحضانه سبع) أجدها (العقل) فلا حضانه لجنونه أطبق جنونها
 أو قطع فان قل بجنونه اكيوم في سنة لم يبطل حق الحضانه بذلك (و) الثاني
 (الحرية) فلا حضانه لرقية وان أذن لها سيدها في الحضانه (و) الثالث
 (الدين) فلا حضانه لكافرة على مسلم (و) الرابع والخامس (العفة والامانة)
 فلا حضانه لفاسقة ولا يشترط في الحضانه تحقق العدة الباطنة بل تكفي
 العدة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) في بلد المميز بأن يكون أبواه
 مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة طويلا كان
 المسافر أو قصيرا كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود المسافر
 منهما ولو أراد أحد الأبوين سفر نقله فالأب أولى من الأم بحضانتها
 فينزعه منها (و) الشرط السابع (الخلو) أي خلو أم المميز (من زوج) ليس
 من محارم الطفل فان تكلمت شخصاً من محارمه كم الطفل أو ابن عمه أو ابن
 أخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانه بذلك (فان اختلف شرط منها)
 أي السبعة في الام (سقطت) حضانتها كما تقدم شرحه مفصلا

* (كتاب) أحكام (الجنائيات) *

جمع بزيادة أهم من أن تكون قتلا أو قطعا أو جرحا (القتل على ثلاثة أضرب)

لأربع لها (عند المحض) وهو مذهبهم - فدرعهم بوزن ضرب وهو مذهب القصد
(وهو مذهبهم وعندهم) وذكر المصنف تفسير العمد في قوله (فالعمد المحض
هو أن يعمد الجاني (الضرب) أي الشخص (بما) أي بشئ (يقتل غالباً)
وفي بعض النسخ في المذهب (وبصد) الجاني (قتله) أي الشخص (بذلك)
الشيء وجب ثبوت (فيجب القود) أي القصاص (عليه) أي الجاني وما ذكره
المصنف من اعتبار قصده القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لوجوب
القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه أو سلبه أو ما من فيه من الحرجي
والمرتد في حق المسلم (فإن عني عنه) أي عفا الجاني عمنته عن الجاني
في صورة العمد المحض (فوجب) على القتلى (دية معقولة سالمة في مال
القاتل) وسيد كرام المصنف يسان تغليظها (والجاني المحض أن يرمي إلى شئ)
كصد (فيصيب رجلاً فقتله فلا قود عليه) أي إلى رمي (بل يجب عليه دية
مخففة) وسيد كرام المصنف يسان تخفيفها (على العاقلة موجهة) عليهم
(في ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة وعلى الغني
من العاقلة من أجناب الذهب آخر كل سنة نصف دينار ومن أجناب النخعة
سبعة ذراهم كما قاله المتولي وغيره والمراد بالعاقلة عجمة الجاني الأمل
وفرعه (وعند الأطباء أن يصد ضربه بما لا يقتل غالباً) كأن ضربه بعصا
خفيفة (فيوت) المضروب (فلا قود عليه بل يجب دية معقولة على العاقلة
موجهة في ثلاث سنين) وسيد كرام المصنف يسان تغليظها ثم شرع المصنف
في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الأثر أي تتبعه
لأن الجاني على ما يتبع الجناية فأخذ مثله أفعالي (وشرائط وجوب
القصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فعل وشرائط وجوب
القصاص أربع الأولى (أن يكون القتلى بالغاً) فلا قصاص على صبي
ولو قال أنا لا يصح صديقي ولا عيني الثاني أن يكون القتلى (عاقلاً)
فيمنع القصاص من مجنون إلا أن تقطع جنونه فبقص منه زمن إفاقته
ويجب القصاص على من زال عقله يشرب مسكراً متعدياً في شربه فخرج

من لم يمتد بأن ضرب شيئا ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه
 (و) الثالث (أن لا يكون) القتال (والدالة مقتول) فلا قصاص على والد
 بقتل ولده وإن سفل الولد قال ابن كجب ولو حكم حاكم بقتل والد بولده نقض
 حكمه (و) الرابع (أن لا يكون المقتول أنقص من القتال بكفر أو ورق) فلا
 يقتل مسلم بكافر حربيا كان أو ذميا أو معاهدا ولا يقتل حر برقيق ولو كان
 المقتول أنقص من القتال بكبرا أو صغرا أو طول أو قصر مثلا فلا عبرة بذلك
 (و) تقتل الجماعة بالواحد إن كانوا هم وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان
 قاتلا ثم أشار المصنف لساعة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في
 النفس يجري بينهما في الاطراف) التي لتلك النفس فمكايشتراط في القتال
 كونه مكائفا يشترط في القاطع لطرف كونه مكائفا وحينئذ لا يقتل بشخص
 لا يضاع بطرفه (وشرائط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرائط
 المذكورة) في قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص
 للطرف المتطوع وبينه المصنف بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلا من
 أذن أويذ أو رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر (باليسرى) مما ذكر
 وحينئذ فلا تقطع عن يسرى ولا عكسه (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين
 شل) فلا تقطع يدا أو رجل صحيحة بشل وهي التي لا عمل لها أما الشلاء
 فتقطع بالصحة على المشهور لا أن يقول عدلان من أهل الخبرة أن
 الشلاء إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالحسم
 ويشترط مع هذا أن يقتنع بهما متوفيهما ولا يطلب أرشال للشل ثم أشار المصنف
 لقاعدة بقوله (وكل عضو أخذ) أي قطع (من مفصل) كرقق وكوع (ففيه
 القصاص) وما لا مفصل له لا قصاص فيه واعلم أن شجاج الرأس والوجه
 عشرة حارصة بغيره ملات وهي ما تشق الجلد قبلها ودائمة تدميه وباضعة
 تقطع اللحم ومتلاصقة تغوص فيه وسحقا تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم
 وموضحة توضع العظم من اللحم وما شمة تكسر العظم سواء أوضحته أم لا
 ومنقلة تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر وما مومة تبلغ خريطة الدماغ

المسماة أم الرأس ودامغة بفن مجة تحرق تلك الخريطة وتصل إلى أم الرأس
واستثنى المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح)
أي المذكورة (الأي الموضحة) فقط لا في غيرها من بقية العشرة
(فمسل) في بيان الدية وهي المال الواجب بالجنابة على حر
في نفس أو طرف (والدية على ضربين مغلظة ومخففة) ولا ثالث لهما
(فالمغلظة) بسبب قتل الذكر الحر المسلم عمدا (مائة من الإبل) والمائة
ثلاثة (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معناها في كتاب الزكاة
(وأربعون خلفه) بفتح الخاء المجهدة وكسر اللام وبالفاء وفسرها المصنف
بقوله (في بطونها أو ولادها) والمعنى أن الأربعين حوامل وبنت - لها
بقول أهل الخبرة بالإبل (والمخففة) بسبب قتل الذكر الحر المسلم (مائة من
الإبل) والمائة خمسة (عشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون
وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) ومق وجبت الإبل على
قائل أو عاقلة أخذت من إبل من وجبت عليه وإن لم يكن له إبل فتؤخذ من
غالب إبل بلدة بلدي أو قبيلة بدوي فإن لم يكن في البلدة أو القبيلة إبل
فتؤخذ من غالب إبل أقرب البلاد إلى موضع المؤدى (فإن عدمت الإبل
انتقل إلى قيمتها) وفي نسخة أخرى وإن اعوزت الإبل انتقل إلى قيمتها هذا
ما في القول الجدي وهو الصحيح (وقيل) في القديم (ينتقل إلى ألف دينار)
في حق أهل الذهب (أو) ينتقل إلى (أثنى عشر ألف درهم) في حق أهل
الفضة وسواء فيما ذكر الدية المغلظة والمخففة (وإن غلظت) على القديم
(فريد عليها الثلث) أي قدره في الدنانير ألف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون
دينارا وثلاث دنانير وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطأ
في ثلاثة مواضع) أحدها (إذا قتل في الحرم) أي حرم مكة أما القتل في
حرم المدينة أو القتل في حال الإحرام فلا تغلظ فيه على الأصح والثاني
مذكور في قول المصنف (أو قتل في الأثر والحرم) أي ذي الشعدة وذی
الحجة والحرم ورجب والثالث مذكور في قوله (أو قتل) قريباله (ذا رحم

محرم) يسكون المهم لدفان لم يكن الرحم محرما كبنت العم فلا تغليظ في قتلها
 (ودية المرأة) والنمى المشكل (على النصف من دية الرجل) نفسها وجرحا في
 دية حرة مسلمة في قتل عمد أو شبه عمد خسون من الابل خمسة عشر حقة
 وخمسة عشر جذعة وعشرون خلفة ابل احوامل وفي قتل خطأ عشر بنات
 مخاض وعشر بنات ابوز وعشرون بنى ابون وعشر حقا وعشر جذاع
 (ودية اليهودى والنصراني) والمستامن والمعاهد (ثلث دية المسلم) نفسها
 وجرحا (وأما الجوسى ففيه ثلثا عشر دية المسلم) وأخصر منه ثلث خمس دية
 المسلم (وتكمل دية النفس) وسبق أنها مائة من الابل (في قطع) كل من
 (اليدين والرجلين) فيجب في كل يدا أو رجلا خسوز من الال وفي
 قطعهما مائة من الابل (و) تكمل الدية في قطع (الانف) أى في قطع ما لان
 منه وهو المارن وفي قطع كل من طرفيه والمجاز ثلث دية (و) تكمل الدية
 في قطع (الاذنين) أو قلعهما بغير ارضاح فان حصل مع قلعهما ارضاح
 وجب أرشه وفي كل اذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين اذن السميع
 وغيره ولو أيدس الاذنين بجناية عليهم ما ففيه حادية (والعينين) وفي
كل منهما نصف دية وسواء في ذلك عين أحول أو أعور أو أعشى
 (و) في (الجنون الاربعة) في كل بطن منهار ببع دية (واللسان)
 لساطق سليم الذوق ولو كان اللسان لا لئغ وأرت (والثنتين) وفي قطع
 احدهما نصف دية (وذهاب الكلام) كله وفي ذهاب بعضه بقسطه
 من الدية والحروف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة
 العرب (وذهاب البصر) أى اذهابه من العينين أما اذهابه من احدهما
 ففيه نصف دية ولا فرق في العينين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ أو طفل
 (وذهاب السمع) من الاذنين وان نقص من اذن واحدة سدت وضبط
 منتهى سماع الاخرى ووجب قسط التفاوت وأخذ بنسبته من تلك الدية
 (وذهاب الشم) من المتخثرين وان نقص الشم وضبط قدره ووجب قسطه
 من الدية والافسكومة (وذهاب العقل) فان زال بجرح على الرأس له

أرضه ذرأوسكرومة وحببت الدية مع الارثن (والذكر) السليم ولو ذكر
مغير وشيخ وعين وقطع الحشفة كالد كرفني قطعا أو سدا ذية (والانثيين)
أي البهيتين ولومن عشرين ومجبوب وفي قطع الحشفة ذية
(وفي الموضحة) من الذكر الحرام المسلم (وفي المتن) منه (خمس من الابل
وفي) اذ ذاب (كل عضو لا منفعة فيه - سكرومة) وهي جزء من الدية
نسبته الى ذية النفس نسبة تقصيرها أي الجناية من قيمة المجني عليه لو كان
رقيقا بدينه التي هو عليها فلو كانت قيمة المجني عليه بلا جناية على يده مثلا
عشرة وبدوها تسعة فالتن عشر فيجب عشر ذية النفس (ودية العبد)
المعصوم (قيمه) والامة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على ذية الحر
ولو قطع ذكر عبيد وأنشأه وجب قيمته في الاظهار (ودية الجنين الحر) المسلم
تساوي ذية أبيه ان كانت أمه معصومة حال الجناية (غرة) أي نسمة من
الرقيق (عبد أو أمة) سليم من عيب مبيع ويشتترط بلوغ الغرة لتصف
عشر الذية فان فقدت الغرة وجب بدلها او خمسة أدهرة وتجب الغرة
على عاقلة الجناني (ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجناية عليها
ويكون ما يجب لسيدها ويجب في الجنين اليه ودي أو النضراني
غرة كثلث غرة - سلم وهو غير وثلاث غير

• (فصل - ل) في أحكام القسامة وهي أيمان الدماء (واذا اقترن
بذو الدم لوث) بثلاثة وهو أغنى الضعف وشر عاقبة تدل على
صدق المذنب بأن توقع تلك القريضة في القلب صدقه والى هذا أشار
المصنف بقوله (يقع به في النفس صدق المذنب) بأن وجد قتل أو بعضه
كرأسه في حلة منفضلة عن بلد كبير كان في الروضة وأصلها أو وجد في قرية
صغيرة لأعدائه ولا يشاركهم في القرية غيرهم (حلف المذنب بخبرين)
ولا يشترط موالاتهم على المذهب ولو تخال الامان جنون من الجنان
أو اغما منه بقي بعد الاقامة على ما مضى منه ان لم يعزل القاضي الذي
وقعت القسامة عنده فان عزل فولي غيره وجب استئناقها وإذا حلف

المدعى (استحق الديّة) ولا تنفع القسامة في قطع طرف (وان لم يكن هنالك
 لوث فاليمين على المدعى عليه) فيخالف خمسة عشر يمينا (وعلى قاتل النفس
 المحرمة) عمدا أو خطأ أو شبه عمد (كفارة) ولو كان القاتل صبيا أو مجنونا
 فيعتق الولي عنهم ما من ماله ما والكفارة (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب
 المضرة) أى الخلل بالعمل والكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) بالهلال
 (متتابعين) بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع في الأصح فان عجز المكفر
 عن صوم الشهرين له رم أو ساقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة
 المرض كثر باطعام ستين مسكينا أو فقيرا يدفع لكل واحد منهم مدام
 طعام يجزئ في الفطرة ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلبيا
 * (كتاب الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لأنها من ارتكاب الفواحش
 وبدأ المصنف من الحدود بحديث الزنا المذكور في اثنا عشر قوله (والزاني على
 ضربين محصن وغير محصن فالمحصن) وسماهني قريبا أنه البالغ العاقل الحر
 الذي غيب عنه شفته أو قدرها من مقطوعه ما قبل في نكاح صحيح (حدته
 الرجم) بججارة معتدلة لا بحصا صغيرة ولا بسخر (وغير المحصن) من رجل
 أو امرأة (حدته مائة جلدة) سميت بذلك لان اتصالها بالجلد (وتغريب عام
 الى مسافة القصر) فأكثر برأى الامام وتحسب مدة العام من أول سفر
 الزاني لامن وصوله مكان التغريب والاولى أن يكون بعد الجلد (وشراؤها
 الا حصان أربع) الاول والثاني (البلوغ والعقل) فلاحية على صبي
 ومجنون بل يؤثبان بما يبرهما عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (الحرية)
 فلا يكون الرقيق والمبعض والمساكين وأم الولاد محصنة وان وطئ كل منهم
 في نكاح صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسلم أو ذمي (في نكاح صحيح)
 وفيه ض النسخ في النكاح الصحيح وأراد بالوطء تغيب الحشفة أو قدرها
 من مقطوعه ما قبل ونخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل به
 التحصين (والعبد والامة حدته ما نصف حد الحر) فيحد كل منهما خمسين

جلدة ويقرب نصف عام ولو قال المصنف ومن فيه وق حقه الخ كان أول
لبيم المكاتب والمبعض وام الولد (وحكم الواط وايمان اليهم حكم الزنا)
فمن لا ط بخصر بأن وطئه في دبره حقه على المذهب ومن أتى بهيمة حقه كما قال
المصنف لكن الرابع أنه يعزوز (ومن وطئ) أجنبية (فيما دون الفرج عزوز ولا
يلغ) الامام (بالتعزير أدنى الحدود) فان عزوز عتدا واجب ان ينقص
في تعزيره عن عشرين جلدة أو عزوز حر واجب أن ينقص في تعزيره عن
أربعين جلدة لانه أدنى حقه كل منهما

(فصل) في أحكام القذف وهو إتيان الرجل بشيء من أفعال الذميمة
 جهة التعيير لخرج الشهادة بالزنا (وإذا قذف) بذات أمية (بالزنا)
 كقوله زني (فلم يجد القذف) ثمانين جلدة كما سيأتي وهذا إن لم يكن
 القاذف أباً أو أماً أو ابناً أو أختاً (فإنما يقتص ثلاثه) وفي بعض النسخ
 ثلاث (منها في القاذف وهو أن يهتدون بالغافق لا فالصبي والمجنون
 لا يحدان بشدة ما شغصا) (وإن لا يكون والد الإله قذوف) فلو قذف الأب
 أو الأم أو ابن أو ولد أو من قبل لأحد عياله (وغير في المقتضوف وهو أن
 يكون من أبا الغافق لا من أخته) (عن الزنا فلا حد بقذف البهيم كافر
 أو صغير أو مجنون أو أرقباً أو زنياً) (وبحد الجرح) القاذف (ثمانين جلدة
 (و) يحد (العبد أربعين) جلدة (وبه قطع) عن القاذف (حد القذف بثلاثة
 أشياء) أحدها (إقامة البيعة) سواء كان المقتضوف أجنبياً أو زوجة والثاني
 مذكور في قوله (أو عفو المقتضوف) أي عن القاذف والثالث مذكور
 في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل وإذا
 رمى الرجل الخ

• (فصل) في أحكام الاشربة وفي الحلة المتعلقة بمرمها (ومن شرب
خمرا) وهي المتخذة من عصير العنب (أو شرابا مسكرا) من غير الخمر
كالمبيد المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب ان كان حرا (أربعين)
جلدة وإن كان رقيقا عشرين جلدة (ويجوز أن يبلغ) الامام (به) أي حنيفة

الشرب (ثمانين) جملة والزيادة على أربعين في حرو وعشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكره ود على هذا يمتنع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين باليمين) أي رجلين يشهدان بشرب ما ذكر (أو الإقرار) من الشارب بأنه شرب مسكر فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا يمين مردودة ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره (ولا يحد) أيضا الشارب (بالتقي والاسْتِسْكَاه) أي بأن يشم منه رائحة الخمر

• (فصل — ل) • في أحكام قطع السرقة وهي لغة اخذ المال خفية وشرا انذره خفية ظاهرا من حرز مثله (وتقطع يد السارق بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ بست شرائط (ان يكون) السارق (بالغا قلا) مختارا مسلما أو ذميا فلا قطع على صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وأما المعاهد فلا قطع عليه في الاظهر وماتقـم شرط في السارق وذكر المصنف شرط التقاطع بالنظر للمسروق في قوله (وأن يسرق نصابا قيمته ربع دينار) أي خالصا مضروبا أو يسرق قدرا غشا وشا يبلغ خالصه ربع دينار مضروبا أو قيمته (من حرز مثله) فان كان المسروق بصحراء أو مسجدا أو شارع اشترط في اسرازه دوام اللعاظ وان كان يحصن كبيت اكنى لحاظ معتاد في مثله وثوب ومحتاج وضعه شخص بقربه بصحراء مثلا ان لا حنطه بنظره له وقتا فوقتا ولم يكن هناك ازدحام طارقين فهو محرز والافلاو شرط الملاحظ قدرته على منع السارق ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف في قوله (لذلك له فيه ولا شبهة) أي للسارق في مال المسروق منه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا بسرقة رقيق مال سيده (وتقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعهما بجبل يحجر بعنف وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى (فان سرق ثانيا) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بحديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعهما من مفصل القدم (فان سرق ثالثا) قطعت (يده اليسرى) بعد خلعهما (فان سرق رابعا) قطعت (رجله اليسرى) بعد خلعهما

ويغيب عن العمل انقطع بنيت أو دهن مغلبي (فإن سرق بعد ذلك) أي بعد
 الرابعة (عزرو قيل بقتل صبرا) وحديث الامر بقتل في المرة الخامسة منبوح
 (فصل) في أحكام قاطع الطريق وتسمى بذلك لا امتناع الناس من
 سلوك الطريق خوفا منه وهو لم يكف له شوكه فلا يشترط فيه ذكورة
 ولا عدد يخرج بقاطع الطريق المحتلس الذي يعرض لاختد القافلة ويعتد
 الهرب (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) الأول مذكور في قوله (إن
 قتلوا) أي عمداء وانما من يكافؤهم (ولم يأخذوا المال قتلوا) حتموا وان
 قتلوا خطأ أو شبه عمد أو من لم يكافؤهم لم يقتلوا والثاني مذكور في قوله
 (فإن قتلوا وأخذوا المال) أي نصاب السرقة فأكثر (قتلوا وصابوا) على
 خشية ولو هو الكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم والثالث مذكور
 في قوله (وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكثر من سرز
 مثله ولا شبهة لهم فيه (نقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي تقطع منهم
 أول اليد اليمنى والرجل اليسرى فإن عادوا فبسرهم ويمناهم يقطعهم فإن
 كانت اليمنى أو الرجل اليسرى موقوفة اكتفى بالموجودة في الإصح والرابع
 مذكور في قوله (فإن أخافوا) المارين في الطريق (ولم يأخذوا) منهم
 (مالا ولم يقتلوا) تنجبا (حبسوا) في غير موضعهم (وعزروا) أي حبسهم
 الامام وعزروهم (ومن تاب منهم) أي قاطع الطريق (قبل القدرة) من
 الامام (عليه سقط عنه الحدود) أي العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي
 تحتم قتله وصلبه وقطع يده ورجله ولا يقطع باقي الحدود حتى الله تعالى كرنا
 وسرقه بعد التوبة ردهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أي التي
 تتعلق بالأدوية كقتصاص وحبس وقذف ورد مال أنه لا يسقط شيء منها عن
 قاطع الطريق بتوبته وهو كذلك

• (فصل) في أحكام الصيال واتلاف اليهائم (ومن قصد) بضم أوله
 (بأذى في نفسه أو ماله أو غيره) بأن صال عليه شخص يريد قتله أو أخذ ماله
 وإن قتل أو ووط • حريمه (فقاتل عن ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حريمه

(وفتل الصائل) على ذلك دفعه الى ماله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة (وعلى راكب الدابة) سواء كان مالكيها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غامبها (ضمان ما أتلفته دابته) سواء كان الاتلاف يدها أو رجلها أو غير ذلك ولوليات أو رائت بطريق قتل فبذلك نفس أو مال فلا ضمان * (فتـ) * في أحكام البغاة وحكم فرقة مسلمون مخالفون الامام العادل ومفرد البغاة باغ من البغي وهو الظلم (وبقاتل) بفتح ما قبل آخره (أهل البغي) أي يقاتلهم الامام (بثلاث شرائط) أحدها (أن يكونوا في منعة) بأن يكون لهم شوكة بقوة وعدد وعطاع فيهم وان لم يكن المطاع اماماً نصرانياً بحيث يحتاج الامام العادل في ردهم اطاعته الى كافة من يذل مال ويحصيل رجال فان كانوا أفراداً يسهل ضربهم فليسوا ببغاة (و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة الامام) العادل ما يترك الانقياد له أو يمنع حق توجه عليهم سواء كان الحق مالياً أو غير ذلك وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أي للبغاة (تأويل سائغ) أي محتمل كما عبر به بعض الاصحاب كطائفة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن علياً رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فان كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقاتل الامام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا أميناً فطام يسألهم ما يكرهونه فان ذلكروا له مظلمة على السبب في امتناعهم عن طاعته ازالها وان لم يذكروا شيئاً أو أسروا وبعد ازالة المظلمة على البغي لم ينجحهم ثم أعلمهم بالقتال (ولا يقتل أسيرهم) أي البغاة فان قتله شخص عادل لا قصاص عليه في الاصح ولا يطلق اسيرهم وان كان صبياً أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم الا أن يطيع أسيرهم مختاراً بجماعته للامام ولا يغنم مالهم ويرد سلاحهم ويخيلهم اليهم اذا انقضى الحرب وأنت غائلهم بتفرقهم أو ردهم للطاعة ولا يقاتلون بعظيم كثرار ومنجنيق الا لضرورة فيقاتلون بذلك كأن قاتلوا به أو احاطوا به (ولا يذوق على جريحهم) والتدقيق تقيم القتلى وتجيده

• (فصل) • في أحكام الرقة وهي ألحق أنواع الكفر ومعناها الغيبة
الرجوع عن الشيء إلى غيره وشرعا قطع الاسلام بنية كفر أو قول كفر
أو فعل كفر كسجود لمن سواه كان على جهة الاستمراء أو العناد
أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث الصانع (ومن ارتد عن الاسلام) من رجل
أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو كذب رسول الله صلى الله عليه وآله أو حال محرما
بالاجاع كالزنا وشرب الخمر أو حرم حلالا بالاجاع كالفسح والميسر
(استتيب) وجوبه في الحال في الأصح فيهما ومقابل الأصح في الأولى أنه
يسن الاستتابة وفي الثانية أنه يهل (ثلاثا) أي إلى ثلاثة أيام (فإن تاب)
بعوده إلى الاسلام بأن يقرب بالشهادتين على الترتيب بأن يؤمن بالله أقولا
ثم برسوله فإن عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على
نية الوضوء (والأ) أي وإن لم يذب المرتد (قتل) أي قتله الإمام إن كان سرا
بضرب عنقه لإباحراق ونحوه فإن قتله غير الإمام عزروا إن كان المرتد رقيقا
جائزا ليد قتله في الأصح ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل
ولم يسل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة
في ربيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال

• (فصل) • (وتارك الصلاة) الموهدة الصادقة بإحدى الخمس
(على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكاف (غير معتقد لوجوبها بحكمه)
أي التارك لها (حكم المرتد) وميز قريبا بيان حكمه (والثاني أن
يتركها كالا) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقد لوجوبها بقبيحتاب
فإن تاب ولى) وهو تفسير للتوبة (والأ) أي وإن لم يذب (قتل حدا) لا كثيرا
(وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم
المسلمين أيضا في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

• (كتاب) • أحكام (الجهاد)

وكان الأمر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الهجرة فرض كفاية
وأما بعده فالتكفار حالان أحدهما أن يكونوا يملكونهم فالجهاد فرض كفاية

على المسلمين في كل سنة فادفعه من فيه كناية سقط الحرج عن الباقي والثاني
أن يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين أو ينزلوا قريسا منها فالحجاء حينئذ
فرض عين عليهم فيه لزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم
(وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها (الاسلام) فلا جهاد على
كافر (و) الثاني (البلوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث (العقل) فلا
جهاد على مجنون (و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو أمره
سيده ولو مبعوضا ولا مدبر ولا مكاتب (و) الخامس (الذكورية) فلا جهاد
على امرأة وخنثى مشكل (و) السادس (الصحة) فلا جهاد على مريض
عرض عنه عن قتال وركوب الأمانة شديدة تحمي مطبقة (و) السابع
(الطاقة على القتال) أي فلا جهاد على أقطع يد مثلا ولا على من عدم
أهمية القتال كسلاح ومركوب ونفقة (ومن أسر من الكفار فعلى ضربين
ضرب) لا تخيير فيه للإمام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون يضرب
(رقبة بنفس السبي) أي لا يخذل (وهم الصبيان والنساء) أي صبيان
الكفار ونساءهم ويلحق بما ذكرنا ثلثان والجنان ونخرج بالكفار
نساء المسلمين لأن الأسر لا يتصور في المسلمين (وضرب لا يرق بنفس السبي
وهم) الكفار الأصليون (الرجال البالغون) الأحرار العاقلون (والإمام
تخير فيهم بين أربعة أشياء) أحدها (القتل) بضرب رقبة لا بتعريق
وتعريق مثلا (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية
أموال الغنمة (و) الثالث (المن) عليهم يتخاية سيالهم (و) الرابع
(الفدية) أما (بالمال أو بالرجال) أي الأسرى من المسلمين ومال فدائهم
كبقية أموال الغنمة ويجوز أن يفادى مشرك واحد بمسلم أو أكثر
ومشركون بمسلم (يقول) الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين
فإن خفي عليه لاحظ بهم حتى يظهر له الاحتفاظ فيفعله ونخرج بقولنا
سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين كالمتردين فيطالبهم الإمام
بالإسلام فإن امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من الكفار (قبل الأسر)

أي أسير الامام له (آخر زمانه ودمه ودمار أولاده) عن النبي وحكمهم
 بالسلام لهم تبعاله بخلاف الياسافين من أولاده فلا يعصمهم اسلام أبيهم
 واسلام الجند بعضهم أيضا الولد الضعيف واسلام الكافر لا يعصم زوجته
 من استرقاقها ولو كانت سالما فان استرقت انقطع ذكاه في الحال (ويحكم
 للمسي بالاسلام عند وجود ثلاثة استجاب) أخذها (أن يسلم أحد أبويه)
 فيحكم بالسلامه تبعاله مسامحة وأما من بلغ مجنوناً أو بلغ عاقلاً ثم جن
 فكان النبي والسبب الثاني مذكور في قوله (أو يستغني مسلم) حال كون
 الديني (منفرداً عن أبويه) فان سبي النبي مع أحد أبويه فلا يتبع النبي
 الساب له ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكون في بيت واحد وغنيمة
 واحدة لأن ملكهما بمسكون واحد ولو سباه ذمي وحمله إلى دار
 الاسلام لم يحكم بالسلامه في الاسخ بل هو على دين الساب له والسبب
 الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي النبي (المقيم في دار الاسلام)
 وإن كان فيه أهل ذمة فانه يكون مسلماً وكذا لو وجد في دار كفار وفيه مسلم
 (فصحب) في أحكام السلب وقسم الغنيمة (ومن قتل قتيلاً
 أعلى عليه) بفتح اللام بشرط كون القتيل مسلماً ذكرنا كان أو أثنى
 سرا أو عبداً شرطه الامام له أولاً والسبب ثاب القتل التي عليه والخلفاء
 والراي وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط وآلات الحرب والبركوب
 الذي قاتل عليه أو أمه بغيره بغنمه والبرج والجنام ومثود الدابة
 والسوار والفاق والمنطقة وهي التي يشتملها الرحا والحسام والنقطة
 التي معه والبنية التي تباده به وانما يصدق القتيل سلب الكافر
 اذا غرته في مال الحرب في قتله بحيث يكفي بركوبه هذا الغرر شر
 ذلك الكافر لو قتله وهو أسير أو مات أو قتله بعد انزاع الكفار فلا عليه
 وكذا يبرر الكافر أن يزيل امتهاءه كان يقتله أو يقطع يديه أو رجله
 والغنيمة لقمة مأخوذة من الغنم وهو الرمح وغيره المال الحاصل للمسلمين
 من كفار أهل سرب يقتالوا ويحرقوا أو يبلوا وشرح باهمل الحرب

المال الحاصل من المرتدين فانه في الغنمة (وتقسم الغنمة بعد ذلك)
 أي بعد اخراج الباب منها على (خمس أخماس فيعطى أربعة أخماسها)
 من عقار ومقتول (من شهد) أي حضر (الوقعة) من الغنائم بنية
 القتال وان لم يقتل مع الجيش وكذلك من حضر لانية القتال وقاتل
 في الاظهر ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال (ويعطى للفرس)
 الحاضر الوقعة وهو من أهل القتال بفرس مهيأ للقتال عليه سواء
 قاتل أم لا (ثلاثة أسهم) سهمين افرسه وسهمه ماله ولا يعطى الا فرس
 واحد ولو كان معه افراس كثيرة (وللراجل) أي المقاتل على رجليه
 (سهم) واحد (ولا يسهم الا لمن) أي شخص (استكمل فيه خمس
 شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية فان اختلف
 شرط من ذلك رخص له ولم يسهم) له أي لمن اختلف فيه الشرط اما لكونه
 معيبرا أو مجنوناً أو رقيقاً أو أوثى أو ذميّاً والرضخ لغلبة العطاء القليل
 وشرعا شيء دون سهم يعطى للراجل ويجهد الامام في قدر الرضخ بحسب
 رأيه فيزيد المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا ويحمل الرضخ
 الأجناس الاربعة في الاظهر والثاني محل أصل الغنمة (ويقسم الخمس)
 الباقى بعد الأجناس الاربعة (على خمسة أسهم سهم) منه (لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم) وهو الذي كان له في حياته (يصرف بعده للمصالح)
 ائمة ملقة بالمسلمين كالتقضاء الحاكمين في البلاد اما قضاء العسكر فيرزقون من
 الأجناس الاربعة كما قاله الماوردي وغيره وكسدة الثغور وهي المواضع
 المخوفة من أطراف بلاد المسلمين الملاصقة بالبلادنا والمراد سدة الثغور
 بالرجال وآلات الحرب وبقدم الاهم من المصالح فالاهم (وسهم لذوى
 القربى) أي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم بنوه أشقاهم وبنوه المطلب)
 يشترط في ذلك الذكروا لاثني والغنى والفقر ويفضل الذكرفيعطى مثل
 حظ الانثيين (وسهم لليتامى) المسلمين جمع يتيم وهو صغير لا أب له سوا كان
 الصغير ذكراً أو أنثى له جده أو لاقتل أبوه في الجهاد أو لا وبشرط فقر اليتيم

(وسهم لأمته كين وسهم لابناء السيل) وصبق بينهم ما قبيل كاتب العياد
 (فمستندل) في قسم التي على مستحقته والتي لفئة مأشود
 من فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الرابع من الكفة مار الى المصارف وشرا
 هو مال من كنفه لا قتال ولا ايجاف بئس ولا ابل صكا الجزية
 وعشر التجارة (و يقسم مال التي على بئس فرق بصرف خمسة)
 يعني التي (على من) أي الخمسة الذين (بصرف عليهم خمس القيمة)
 وسبق قريبا بيان الخمسة (و على أربعة أخماسها) وفي بعض النسخ
 أخماسه أي التي (لله قائله) وهم الانبياء الذين عيّنهم الامام للجهاد
 وأثبت أسماءهم في ديوان المرتبة بعد انصافهم بالاسلام والتكليف
 والجزية والعدة في فرق الامام عليهم الأخماس الأربعة على قدر حاجاتهم
 فيجث عن حال كل من المقاتلة وعن أهله اللازمة نفقتهم وما يكفيتهم
 فيعطيه كفأيتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعى في المأجبة زمان
 والمكان والرخص والغلاء وأشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين)
 الى أنه يجوز للأمام أن يصرف الفائض عن حاجات المرتبة في مصالح
 المسلمين من اصلاح الجبهون والنقوز ومن شراعت الاح وحيل على الصمغ
 (فمستندل) في أحكام الجزية وهي لفئة امنه على راج بجهول
 على أهل الذمة سميت بذلك لانهم تاجرت عن اقتل أي كفت عن قتلهم
 وشرا مال يلزمه كافر بعد قد محروس وبشترط أن يعدها الامام
 أو نائبه لا على جهة التأييد فيقول أقررتكم بدار الاسلام
 غير انجاز أو أدت في اقامتكم بدار الاسلام على أن تبذلوا الجزية
 وتقادوا لحكم الاسلام ولو قال الكافر لا امام ابتداء أقررتي بدار الاسلام
 كفي (وشراط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا الجزية
 على صبي (و الثاني) العقل فلا الجزية على مجنون أطبق جنونه فان تقطع
 جنونه قبل اكساعته من شهر لزمته الجزية أو تقطع جنونه كثيرا على
 ذلك كيوم يبين فيه ويوم يفيق فيسه لفت أياها الا فاقة فان بلغت سنة

وجب جزيتها (و) الثالث (الجزية) فلا جزية على رقيق ولا على سيده أيضا
 والمكاتب والمدبر والمبعوض كارقيق (و) الرابع (الذكورية) فلا جزية على
 امرأة وغنى فان بات ذكوره أخذت منه الجزية للسنين الماضية كما يحشمه
 النوروى في زيادة الرخصة وجرم به في شرح المذهب (و) الخامس (أن يكون)
 الذى تعد له الجزية (من أهل الكتاب) كاليهودى والنصرانى (أو من له
 شبهة كتاب) وتعد أيضا لاولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شككنا
 في وقته وكذا تعد لمن أحد أبويه وثنى والآخر كتابى ولا اعم التمسك
 بعصف ابراهيم المنزلة عليه أو بزبور داود المنزلة عليه (وأقل) ما يجب في
 (الجزية) على كل كافر (دينارى كل حول) ولا أحد لا يستتر الجزية
 (ويؤخذ) أى يسن للامام أن يماكس من عقدت له الجزية وحينئذ يؤخذ
 (من المتوسط) المال (ديناران ومن الموسر أربعة دنانير) استحبابا بان لم
 يكن كل منهم ما يفيها فان كان سفيها لم يماكس الامام ولى السفيه والعبرة
 فى المتوسط واليسار باترا المول (ويمجوز) أى يسن للامام اذا صالح
 لكفار فى بلادهم لافى دار الاسلام (أن يشترط عليهم الضيافة) يرهبهم من
 المسلمين الجاهدين وغيرهم (نفلا) أى زائدا (عن مقدار) أقل
 (الجزية) وهو دينار لكل سنة ان رضوا بهذه الزيادة (ويتضمن عقد
 الجزية) بعد صحته (أربعة أشياء) أحدها (أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ
 منهم برفق كما قال الجهور لا على وجه الاذانة (و) الثانى (أن يجرى عليهم
 أحكام الاسلام) فيقتضون ما يتلفونه على المسلمين من نفس ومال وان فءلوا
 ما يقدون تحريمه كالزنا أقيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يذكروا
 دين الاسلام الا بغيره) (الرابع) (أن لا يذبحوا ما فيه شرع على المسلمين)
 أى بأن آووا من يطلع على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم
 المسلمين بهد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا فى بلادنا
 او فى بلاد مجاورات لم ننادفح أهل الحرب عنهم (ويعرفون بلبس الغبار)
 أى بكسر العيين المجهمة وهو تغيير اللباس بان يخطب الذمى على ثوبه شيئا

بمخالف لون قوية ويكون ذلك على الكيف والاولى باليهودى الاصغر
وبالنصرانى الاذوق وباليهوسى الاستود والاسجور وقول المصنف بعرفون
عجربة النوى ايضا فى الروضة تبعاً لاصحاب الكيفية المتباح قال واؤمر
أى الذى ولا يعرف من كلامه أن الامر للوجوب والتدبيل لكن مقتضى
كلام الجوز الاول وعطف المصنف على العبارة قوله (وشد الزنار)
وهو يرى معجبة خيط غليظ يشد في الوسيط فوق الشياح ولا يـ
جعل له تحتها (ويمنعون من ركوب الخيل) النفسية وغيره ولا يمنعون
من ركوب الجمل ولو كانت نفسية ويمنعون من اسماءهم المـ الذين قول الشرع
كقوله الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

• (كتاب) • احكام (الصيد والذبايح) والنخايا والاطعمة
والصيد مصدر اطلق هنا على اسم المفعول وهو الصيد (وما) أى
والحيوان البرى المأخوذ الذى (قد ير) بضم أوله (على ذكره) أى
ذبحه (فذكره) تكون (في حقه) وهو على العنق (وابتسه)
أى بلام مفتوحة وموجدة مشددة ثم غفل العنق والذكاة بهذا المعجبة
لغة التطيب لما فيها من تطيب أشكل اللحم المذبح شرعاً باطلال الحرارة
الغريزية على وجه مخصوص أما الحيوان المأكول البحرى فيجلى على الصحيح
بلاذبح (وما) أى والحيوان الذى (لم يقدر) بضم أوله (على ذكره)
كشاة انسية فوشت أو بعد ذهب شاردا (فذكره عقره) بفتح العين
عقرا من حق الروح (حيث قدر عليه) أى فى أى موضع كان العقر
(وكمال الذكاة) وفي بعض النسخ ويستحب فى الذكاة (أربعة أشياء)
أحدها (قطع الحلقوم) بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولاً
وخروجاً (والثاني قطع المري) بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز أن يسميه
وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة والمري تحت الحلقوم
ويكون قطع ما ذكره مرة واحدة لاني دفعته في قائه بحرم المذبح فينبذ
ومنى بنى من الحلقوم والمري لم يجعل المذبح (و) الثالث والرابع قطع

(الودجين) بواو ودال مفتوحة تنية وديج بفتح الدال وكسر هاء وها
عرقان في صفحتي العنق محيطتان بالملقوم (والجزئي منها) أي الذي يكفي في
الذكاة (شيآن قطع الملقوم والمرى) فقط ولا يسن قطع ما وراء الودجين
(ويجوز) أي يحصل (الامطياد) أي أكل المصاد (بكل جارسة
معلمة من السباع) كالنهد والنمر والكلب (ومن جوارح الطير) كصقر
وباز في أي موضع كان جرح السباع والطير والجارحة مشتقة من الجرح
وهو الكسب (وشرائط تعاليمها) أي الجوارح (أربعة) أحدها
(أن تكون) الجارحة معلمة بحيث (إذا أرسلت) أي أرسلها صاحبها
(استرسلت) الثاني أنها (إذا زجرت) بضم أوله أي زجرها صاحبها
(انزيرت) الثالث أنها (إذا قتلت) صيد الم تاكل منه شيئاً (الرابع
أن يتكرر ذلك منها) أي يتكرر الشروط الأربعة من الجارحة بحيث
يظن تأديها ولا يرجع في التكرار اعداد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع
الجوارح (فان عدت) منها (احدى الشرائط لم يحل ما أخذته) الجارحة
(الأن يدرك) ما أخذته الجارحة (حما فيذكى) فيحل حينئذ ثم ذكر
المصنف آلة الذبح في قوله (وتجوز الذكاة بكل ما) أي بكل محدّد (يجرح)
كحيد وفتحاس (الابالسن والظفر) وباقي العظام فلا تجوز الذكاة بها ثم ذكر
المصنف من تصح منه الذكاة في قوله (وتحل ذكاة كل مسلم) بالغ أو غير
بطبق الذبح (و) ذكاة كل (كأبي) يهودى أو نصرانى ويحل ذبح مجنون
وسكران في الاظهر ويكره ذكاة أعمى (ولا تحل ذبيحة مجوسى ولا وثنى)
ولا نحوهما ممن لا كتاب له (وذكاة الجنين) حاصلة (بذكاة أمه) فلا يباح
الذكاة هنا ان وجد ميتاً أو فيه حياة غير مستقرة اللهم (الأن يوجد
حياً) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيدكى) حينئذ (وما قطع
من) حيوان (حتى فهو ميت الا الشعر) أي الملقطوع من حيوان مأكول
وفي بعض النسخ الا الشعور المنتفع بها في المفارش والملابس وغيرها
* (صـ ل) * في أحكام الاطعمة الحلال منها وغيرها (وكل حيوان

استثنائه العرب) الذين هم أهل بركة وحسب وطباع سليمة ورفاة (فهو
 حلال الأما) أي حيوان (ورد الشرع بغيره) فلا يرجع فيه لاستطابته
 له (وكل حيوان استثنائه العرب) أي عدوه خبيثا. (فهو حرام الأما ورد
 الشرع بإبائته) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ما له ناب) أي سن
 (قوى يعذوبه) على الحيوان كما يدوغ (ويحرم من البايور ما له مخلب)
 يكسر الملم وفتح اللام أي ظاهر (قوى يجر به) كقيد رماز وشاهين. (ويحل
 للأضمار) وهو من حاف على قبة الهلال من عديم الإكل (في الخدمية) موتا
 أو مرضا مخوفا أو زيادة مرض أو ابتلاء رفته ولم يجد ما يأكله - لئلا
 (أن يأكل من الميتة المحرمة) عاينه (ما) أي شيئا. (يسبقه رقبته)
 أي بقية روحه. (وللباميتان حيلان) وهما (السمك والجراد) لنا
 (دمان حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف
 هنا وفيما سبق أن الحيران على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل فذبيحة
 وبهية سواء واليانى ما يؤكل فلا يحل إلا بتذكية الشريعة والثالث
 ما يحل ميتته كالسمك والجراد

• (فصل ل) في أحكام الأضحية بشتم الهزيمة في الأشهر وهي اسم ما
 يذبح من النمل يوم عيد النحر وأيام التشريق تقربا إلى الله تعالى (والأضحية سنة
 مؤكدة) على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل بيت ضحكى عن جميعهم
 ولا تجب الأضحية إلا بالنذر. (وتجزئ فيها الجذع من الضأن) وهو ما له
 ستة وطعن في الثانية (والنخ من المعز) وهو ما له سنتان وطعن في الثالثة
 (والنخ من الإبل) ما له خمس سنين وطعن في السادسة والنخ من البقر
 ما له سنتان وطعن في الثالثة (وتجزئ البديعة عن سبعة) أمثلة كوا في الضحية
 بها (و) تجزئ (البقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزئ (الشاة عن) شخص
 واحد (وهي أفضل من غيرها) كنه في يهرو وأفضل أنواع الأضحية إبل ثم بقرة
 ثم غنم (وأربع) وفي بعض النسخ وأربعة (لا تجزئ في الضحايا) أحدها
 (الموراء البسين) أي الظاهر (عورها) وإن بقيت الحذقة في الإصح

(و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند اخضاعها
للتفحسية بمسبب اضطرارها (و) الثالث (المريضة البين مرضها) ولا يضرب
يسير هذه الامور (و) الرابع العجأة وهى (التي ذهب مخها) أى ذهب
دماغها (من الهزال) الحاصل لها (ويجزئ الخصى) أى المقطوع
الخصيتين (والمكسور القرن) ان لم يؤثر فى اللحم ويجزئ أيضا فائدة القرون
وهى المسماة بالخطاه (ولا تجزئ المقطوعة) كل (الاذن) ولا يعرضها ولا الخلوقة
بلاذن (و) لا المقطوعة (الذنب) ولا يعرضه (و) يدخل (وقت الذبح) الاضحية
(من وقت صلاة العيد) أى عند النحر وعبرة الروضة واصلها يدخل
وقت التفحسية اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين
وخطبتين خفيفتين انتهى ويسمى وقت الذبح (الى غروب الشمس من آخر أيام
التشميريق) وهى الثلاثة المتصلة بعاشرا الحجه (ويستحب عند الذبح خمسة
أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذابح باسم الله والاكمل بسم الله
الرحمن الرحيم فلولم يسم حل المذبح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم) ويكره أن يجتمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث
(استقبال القبلة) بالذبيحة يوجه الذابح مذهبها للقبلة ويوجه هو أيضا
(و) الرابع (التكبير) أى قبل التسمية أو بعد ثلاثا كما قال الماوردى
(و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتهب
أى هذه الاضحية نعمة منك على وتقربت بها اليك فتقبلها (ولا يأتى كل
المضحي شيئا من الاضحية المنذورة) بل يجب عليه التصديق بجميع لحها
ولو آخرها فتلقت زمة نعمائه (ويأتى كل من الاضحية المتطوع بها) ثلثا على
الجلد وأما الثلثان فمقبل يتصدق بهما ويرجعه النوى فى تصحيح التسمية
وقبل يهدى ثلثا للمسلمين الاغنياء ويتصدق بثلاث على الفقراء من لحها
ولم يرج النوى فى الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا يبيع)
أى يحرم على المضحي بيع شئ (من الاضحية) أى من لحها أو شعرها أو جلودها
ويحرم أيضا جعله أجرة للجزار ولو كانت الاضحية تطوعا (ويطعم) حتما من

الانحنية المتطوع بها (العقراء والمساكين) والافضل التصديق بجميعها
 الالفة أو تصحيا بغيره المنفى بأكلها فانه يسن له ذلك وإذا أكل البعض
 وتصديق بالباقي حصل له ثواب التحنية بالجميع أو التصديق ببعض
 • (فصل) • في أحكام العقيقة وهي لغة اسم للامر على رأس المولود
 وشرعاً ما سبذ كره المصنف بقوله (والعقيقة) على المولود (متحبة) وقصر
 المصنف العقيقة بقوله (وهي الذبيحة عن المولود يوم سابعه) أي يوم سابع
 ولادته ويحسب يوم الولادة من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقوت
 بالتأخير بعده فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن
 المولود أما هو فغير في العق عن نفسه (ويذبح من الغلام شاتان و) يذبح
 (عن الجارية شاة) قال به منهم وأما الخنثى فيحتمل اطاقه بالغلام
 أو بالجارية فلو بانث ذلك كورته أمر بالتدارك وتعدد العقيقة بتعدد
 الأولاد (ويعلم) العاق من الحقيقة (الفقراء والمساكين) فينجزها بجلود
 ويهدى منها للعقراء والمساكين ولا يتخذ هادعوة ولا يكسر عظامها
 وأعلم أن سن العقيقة وسلامتها من عيب ينقص لها والا صل كل منها
 والتصديق ببعضها وامتناع بيعها وتعينها بالانذر حكمه على ما سبق
 في الانحنية ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد وأن يحنك
 المولود بتمر فيه شح ويدلك به حنكداً شح فيه لينزل منه شيء إلى الجوف
 فان لم يوجد تمر فربط والافنسي دلو وأن يسمى يوم سابع ولادته ويجوز
 تسميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع
 • (كتاب) أحكام (السبق والرمي) •

أي بسهام ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الاصل
 في المسابقة عليهما من شيل وابل جزاء فيل وبغل وحمار في الاظهر ولا تصح
 المسابقة على بقرو ولا على نطاح البكاش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض
 ولا غيره (و) تصح (المسابقة) أي المراماة (بالسهم) اذا كانت المسابقة
 معلومة أي مسابقة ما بين وقت الرمي والغرض الذي يرمى اليه

(معلومة و) كُتبت (صفة المتسابقين) (أيضاً بأن يبين المتناضلان
 كيفية الرمي من قرع وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خبط
 وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم
 من الجانب الآخر من الغرض واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذي
 يخرج فيها وقد يخرج به أحد المتسابقين وقد يخرج به معاً وذكر المصنف
 الأول في قوله (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى أنه إذا سبق) بفتح
 السين غيره (استرده) أي العوض الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله
 (أخذه) أي العوض (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله
 (وان أخرجه) أي العوض المتسابقين (معاً لم يجز) أي لم يصح اخراجهما
 للعوض (الأن يدخل بينهما محملاً) بكسر اللام الأولى وفي بعض النسخ
 (الأن يدخل بينهما محملاً) (فان سبق) بفتح السين كلام من المتسابقين (أخذ
 العوض) الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله (لم يغرم) له ما شيئاً
 * (كتاب) أحكام (الايمان والنذور) *

والايمان بفتح الهمزة جمع عين وأصلها لغة اليد اليماني ثم أطلقت على الحلف
 وبشرعاً تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده بذكر اسم الله أو صفة من صفات
 ذاته والنذور جمع نذر وسيأتي معناه في الفصل بعده (لا ينعقد اليمين الا بالله
 تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به التي
 لا يستعمل في غيره كخالق الخلق (أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كعلمه
 وقدرته وضابط الحالف كل مكلف مختار ناطق قاصد لليمين (ومن حلف بصدقة
 ماله) كقوله لله علي أن أتصدق بمالي ويعبر عن هذا اليمين تارة بمعنى اللجاج
 والغضب وتارة بنذر اللجاج والغضب (فهو) أي الحالف أو الناذر (مخبرين)
 الوفاء بما حلف عليه والتزمه بالند من (الصدقة) بماله (أو كفارة اليمين) في
 الاظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولا شيء في
 لغو اليمين) وفسر بما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله في
 حال غضبه أو عجلته بل والله مرة ولا والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن

لا يفعل شيئا) أى كبيع غيره (فأمر غيره بفعله) ففعله بأن باع عبد الجاني
(لم يحدث) ذلك الخالف بفعل غيره إلا أن يريد الخالف أنه لا يفعل هو ولا غيره
فيحدث بفعله ما موره أما لو سلف إن لا يتكلم فوكل في التكلم فإنه يحدث
بفعله ويكمله في التكلم (ومن سلف على فعل أمرين) كقوله والله لا
ألبس هذين الثوبين (ففعلى) أى ألبس (أحدهما لم يحدث) فإن لبسهما معا
أمر بتأخير حدث فإن قال لا ألبس هذا ولا هذا حدث بأحدهما ولا يفعل بيده
بل إذا فعل الآخر حدث أيضا (وكالمارة اليدين هو) أى الخالف إذا حدث
(مخبر فيها بين ثلاثة أشياء) أحدها (عق رقبة مؤمنة) سليمة من عيب يخل
بمحل أو كذب وثانيها مذكور في قوله (أو أطعام عشرة مساكين كل
مسكين مدا) أى رطلا وثالثها من حب من غالب قوت بلالة المكفر ولا يجزى
غير الحب من تمر واطم وثالثها مذكور في قوله (أو كسوتهم) أى يدفع
المكفر لكل من المساكين (ثوبان) أى شيئا يسمى كسوة مما يمد له
كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكفي خف ولا قفازان ولا يشرط
في القميص كونه صالحا لا مدفوع إليه فيجزي أن يدفع للرجل ثوب صغير
أو ثوب امرأة ولا يشرط أيضا كون المدفوع جديدا فيجوز دفعه ملبوسا
لم تذهب قوته (فإن لم يجد) المكفر شيئا من الثلاثة السابقة (فصيام) أى
فيلزمه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب تتابعها في الاظهر.

• (فصـبـل) • في أحكام النذور جمع نذر وهو بذل مباحة ما كسبه
وحكى فتحها ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرعا التزام قرينة غير لازمة
بأصل الشرع والنذر ضربان أحدهما نذر الجاهل بفتح أوله وهو القمادى
فى الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج مخرج الجاهل بأن يقصد الناذر
منع نفسه من شيء ولا يقصد القرينة وفيه كفاية يمين أو ما التزمه بالنذر
والثاني نذر الجأزة وهو نذران أحدهما أن لا يعاقبه الناذر على شيء كقوله
أبدا لله على صوم أو عتق والثاني أن يعاقبه على شيء وأشار له المصنف بقوله
(والنذر يلزم فى الجأزة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) أى الناذر (إن)

شئى الله مريضى) وفي بعض النسخ مرضى أو كفتت شر عدوى (فله على
 أن أصلي أو أصوم أو أتصدق ويلزمه) أى الناذر (من ذلك) أى مما نذره
 من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاسم) من الصلاة وأقلها ركعتان
 أو الصوم وأقله يوم أو الصدقة وهى أقل شئى مما يتقوله كذا لو نذر التصدق
 بمال عظيم كما قال القاضى أبو الطيب ثم صرح المصنف بجهوم قوله سابقا
 على مباح فى قوله (ولا نذر فى معصية) أى لا ينعقد نذرها (كقوله إن قتلت
 فلانا) بغير حق (فله على كذا) وخرج بالمعصية نذر المكروه كنذر شخص
 صوم الدهر فينعقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العبد
 كالصلاة الخمس أمّا الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة
 وأصلها (ولا يلزم النذر) أى لا ينعقد (على ترك مباح) أرفعه لـ (فلا قول
) كقوله لا آكل لحا ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك (من المباح كقوله لا ألبس
 كذا والثانى نحو آكل كذا وأشرب كذا وألبس كذا) وإذا جازى النذر
 المباح لزمه كفارة يمين على الراجح عند البلغوى وتبعه المحرر والمنهاج لكن
 قضية الروضة وأصلها عدم اللزوم

• (كتاب) أحكام (الاقضية والشهادات) •

والاقضية جمع قضا بالذ وهوانغة أحكام الشئى وأمضاؤه وشراعه فصل
 الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدره من
 من الشهود بمعنى الحضور والقضا فرض كفاية فان تعين على شخص لزمه
 طلبه (ولا يجوز أن يلى القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر)
 وفى بعض النسخ خمس عشرة (خصلة) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية
 الكافر ولو كانت على كافر قال الماوردى وما جرت به عادة الولاية من نصب
 رجل من أهل الذمة فتقيد برياسة وزعامة لا تقلد حكم وقضاء ولا يلزم أهل
 الذمة الحكم بالزامه بل بالتزامهم (و) الثانى والثالث (البلوغ والعقل)
 فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق بجنونه أولا (و) الرابع (الحرية) فلا تصح
 ولاية رقيق كله أو بعضه (و) الخامس (الذكورية) فلا تصح ولاية امرأة

ولا خفي ولو ولي المنتقى حال الجهد بل تخكم ثم بان ذكر الم ينقذكم
 في المذهب (و) السادس (العدالة) وسياقي بيانها في فصل الشهادات
 ولا ولاية لفائق بشئ لا شبهة له فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب
 والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظه لايات الاحكام
 ولا احاديثها المتعلقة بها عن ظهر قلب وخرج بالاحكام القصص
 واواظظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحدل والعقود
 من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الامور ولا يشترط معرفة
 الكل فرد من أفراد الاجماع بل يكفي في المسئلة التي يفتى بها أو يحكم فيها
 أن قوله لا يخاف الاجماع فيها (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين
 العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال من
 أدلة الاحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) من لغة
 وصرف ونحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (و) الثاني عشر (أن
 يكون سميعا) ولو بصياح في أذنه فلا يصح تولية أصم (و) الثالث عشر
 (أن يكون بصيرا) فلا يصح تولية أعمى ويحوز كونه أعور كما قال الروائي
 (و) الرابع عشر (أن يكون كاتباً) وما ذكره المصنف من اشتراط كون
 القاضى كاتباً ووجه مرجوح والاصح خلافه (و) الخامس عشر (أن
 يكون مستيقظاً) فلا يصح تولية مغفل بأن اختل نظره أو فكره إماماً كبيراً
 أو مرضاً أو غيره ولما فرغ المصنف من شروط القاضى شرع في آداب
 فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضى
 (في وسط البلد) إذا اتسعت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء
 أن لم يكن هنالك موضع معتاد تنزله القضاة ويهتدون به يكون جلوس القاضى
 (في موضع) فسيح (بارز) أي ظاهر (لناس) بحيث يراوا المستوطنين
 والقريب والقرى والضعيف ويكون مجلسه موصوفاً من أذى حر وبرد بأن
 يكون في المصيف في مهب الريح وفي الشتاء في سكن (ولا يجاب له)
 وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه فلو اتخذ حاجباً أو بواباً كره (ولا يتبعه)

القاضي (للقضاء في المسجد) فان قضى فيه كره فان اتفق وقت حضوره
في المسجد لم يلا ولا غيرهما خصوصاً لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج الى
المسجد لغيره من مطر ونحوه (ويسوي) القاضي وجوباً (بين الخصمين
في ثلاثة أشياء) أحدها التسوية (في المجلس) فيجلس القاضي الخصمين بين
يديه اذا استويا شرفاً أما المسلم فيرفع على اليمين في المجلس (و) الثاني
التسوية في (اللفظ) أي الكلام فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر
(و) الثالث (في اللفظ) أي النظر فلا ينتظر لأحدهما دون الآخر (ولا يجوز)
للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله) فان كانت الهدية في غير عمله من
غير أهل لم يحرم في الأصح وان أهدى اليه من هو في محل ولايته وله خصوصية
ولا عادة له بالهدية قبلها حرم قبولها عليه (ويجتنب) القاضي (القضاء)
أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أسوال (عند الغضب)
وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم واذا أخرج الغضب عن حالة
الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المفرطين (والعطش)
وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض (أي المولم) ومداومة
الاضيقين (أي البول والغائط) وعند النعاس وعند شدة الحر والبرد
والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال
يسوء خلقه واذا حكم في حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة (ولا يسأل)
وجوباً أي اذا جلس الخصمان بين يدي القاضي لا يسأل (المدعى عليه)
(الابعد كمال) أي بعد فراغ المدعى من (الدعوى) الصحيحة حينئذ يقول
القاضي للمدعى عليه اخرج من دعواه فان أقرب بما ادعى عليه به لزبه
ما أقرب به ولا يفيد به بعد ذلك رجوعه وان أنكر ما ادعى به عليه فلقاضي
أن يقول للمدعى ألك بينة أو شاهد مع يمينك ان كان الحق مما يثبت بشاهد
وعين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي المدعى
عليه (الابعد سؤال المدعى) من القاضي أن يحلف المدعى عليه (ولا يلحق)
القاضي (خصماً بجهة) أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا أما

استفسار الخصم بخبر كان يدعى شخص قتلا على شخص فيقول القاضى
للمدعى قتله عدا أو خطأ (ولا يفهمه كلاما) أى لا يعلمه كيف يدعى وهذه
المسئلة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يثبت بالكهدام) وفي بعض النسخ
ولا يثبت شاهد ا كان يقول القاضى له كيف تجدك ولعلك ما شهدت
(ولا يقبل الشهادة الا من) أى شخص (ثبتت عدالته) فان عرف القاضى
عدالة الشاهد على شهادته أو عرف صدقه وذهب ادنه فان لم يعرف عدالته
ولا فسقه طلب منه التزكية ولا يكتفى في التزكية قول المدعى ما به ان الذى
شهد على عدل بل لابد من احضار من يشهد عند القاضى بعدالته فيقول
أشهد بأنه عدل ويخير في المازكى شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة
وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبرة باطن
من عدله بصحة أو جوار أو معادله (ولا يقبل) القاضى (شهادة عدو على
عدوه) والمراد به عدو الشخص من يهغه (ولا يقبل الثانى) (شهادة والده)
وان علا (لوالده) وفي بعض النسخ اب ولود أى وان سئل (ولا) شهادة (ولد
لوالده) وان علا أما الشهادة عليهم ما تقبل (ولا يقبل كتاب قاض الى قاض
آخر في الاحكام الا بعد شهادة شاهدين يشهدان) على القاضى الكاتب
(بما فيه) أى الكتاب عند المكتوب اليه وأشار المذنب بذلك الى أنه اذا
ادعى شخص على غائب بمال وثبت المال عليه فان كان له مال حاضر فقتناه
القاضى منه وان لم يكن له مال حاضر وسأل المدعى اسم المالح الى قاضى
بلد الغائب أجابه لذلك وفسر الاحتجاب انما المالح بأن يشهد قاضى بلد
الحاضر عدلين بما ثبت عنده من المالك على الغائب وصفة الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عا قانا الله وياك فلان وادعى على فلان
الغائب المقيم في بلدنا بالشيء الذى قالى وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان
وقد عدل عندي وسألت المدعى وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب
فلا ما وفلانا ويشترط في شهود الكتاب والحكم ظهروا وعدالته عند القاضى
المكتوب اليه ولا تثبت عدايته عند من عدل القاضى الكاتب اياهم -

* (فصل في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من قسم
 الشيء قسما بفتح القاف وشرعا يتميز بعض الانصباء من بعض بالطريق
 الآتي (ويفتقر القاسم) المنصوب من جهة القاضي (الى سبع) وفي بعض
 النسخ الى سبعة (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة
 والعدالة والحساب) فمن اتصف بضد ذلك لم يكن قاسما واما اذا لم يكن
 القاسم منه وبما من جهة القاضي فقد أشار اليه المصنف بقوله (فان
 تراضيا) وفي بعض النسخ فان تراضى (الشريكان بمن يقسم بينهما) المال
 المشترك (لم يفتقر) في هذا القاسم (الى ذلك) أى الشروط السابقة واعلم
 ان القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتشابهات
 كقسمة المتلزمات من حبوب وغيرها فتجزأ الانصباء كيلا في مكيل ووزنا
 في موزون وذراعى في مذروع ثم بعد ذلك يقرع بين الانصباء لتعين كل نصيب
 منه الواحد من الشركاء وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رقاع متساوية
 ويكتب في كل ركعة منها اسم شريك من الشركاء أو جزء من الاجزاء بميز
 من غيره منها وتدرج تلك الرقاع في بنادق متساوية من طين مثلا بعد تحفيقه
 ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من لم يحضر هـ ما
 رقعة على الجزء الاول من تلك الاجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع
 كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى
 على الجزء الذي يلي الجزء الاول فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية
 ويتعين الجزء الباقي للثالث ان كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر
 الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرقاع اجزاء الشركاء
 ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث * النوع الثاني القسمة بالتعديلات
 للمساهمة وهي الانصباء بالقيمة كارض تختلف قيمة أجزائها بقوة انبساط أو قرب
 ماء وتكون الارض بينهم ما نصفين وما اوى ثلث الارض مثلا بلجودته ثلثها
 فيجعل الثلث سهم ما والثلثان سهم ما ويكفي في هذا النوع والذي قبله قاسم
 واحد * النوع الثالث القسمة بالرد بأن يكون في أحد جانبي الارض

المتركة بئرا وشجر مثلا لا يمكن قسمته فبذلك من يأخذ منه بالقسمه الى ان خرجتها
القرعة فقط قيمة البئرا ولا تجزى في المال المذكور ولو كانت قيمة كل من البئرا
أو الشجر انما وله النصف من الارض وذلك لانه قد أخذ ما فيه ذلك بغيره لانه ولا بد
في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في القسمه قسوم لم يتصرف فيه) أي
في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذه ان لم يكن القاسم حاصلا كما
في التذوييم معرفة فان حكم في التذوييم بمعرفة فله وكفصائه بعلمه والاصح
بجواز بعلمه (واذا دعا أحد الشريكين شريكه الى قسمه مالا لم يشر فيه لم
يشر به الا بتراجيبه) الى القسمه أما الذي في قسمه فمهر كذا لم لا يمكن
بجعله حيا من اذا طلب أحد الشريكين قسمته وامتنع الا بترافا ليجاب طالب
قسمته في الاصح

(فصل في) في الحكم بالبيعة (واذا كان مع المذعي بيعة بينهما
المالك وحكم له بها) ان عرق عند البئرا ولا طلب منها التزكية (وان لم يكن له)
أي المذعي (بيعة فالقول المذعي عليه بيمينه) والمرا د بالمدعي من يخالف
قوله الطاهر والمذعي عليه من يوافق قوله الظاهر (فان تمك) أي امتنع
المذعي عليه (عن اليمين) المطلوبة منه (ردت على المذعي فيصلى) بيمينه
(ويستحق) المذعي به واليكول أن يقول المذعي عليه بعد عرض القاضى
عليه اليمين أمانا كل عنها أو برة وإليه القاضي اختلف فيه قول لا اختلف (واذا
تداعيا) أي اثنان (شبا في يد أحدهما) افاق قول قول صاحب اليمين (أن
الذي في يده) (وان كان في يدهما) أو لم يكن في يد واحد منهما (تحالفا
وبعقل) المذعي به (بينهما ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا أو نسيا (حلف
على البت والقطع) والبت بوحدة فتناء فورية معناه القطع وخيئته فحلف
المستنف القطع على البت من عطف التفسير (ومن حلف على فعل غيره)
ففيه دليل (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نفيا) مطلقا
(حلف على نفي العلم) وهو أنه لا بد له أن غيره فعل كذا أما النفي المعه نور
فيحلف فيه الشخص على البت

* (فصل عاشر) * في شروط الشاهد (ولا تقبل الشهادة إلا من) أي
 شخص (اجتمعت فيه خمس خصال) أحدها (الإسلام) ولو بالتبعية فلا تقبل
 شهادة كافر على مسلم أو كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو
 مرأته (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية)
 ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق قنا كان أو مديراً أو مكاتباً (و) الخامس
 (العدالة) وهي العفة التوسط وشرعاً لمكة في النفس ثم نعهما من أقربان البكائر
 والردائل المباحة (وللعدة التي خمس شرائط) وفي بعض النسخ خمس شروط
 أحدها (أن يكون) العدل (محججاً بالبكائر) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة
 صاحب كبرية كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون (غير مصرع على
 القليل من البغائر) فلا تقبل شهادة المدمر عليها وعد البكائر مذكور في
 المطولات والثالث أن يكون العدل (سليم السريرة) أي العتيدة فلا تقبل
 شهادة مبتدع يكفر أو يفسق يبدعه فالأول كمن أنكر البعث والثاني كساب
 الصحابة أما الذي لا يكفر ولا يفسق يبدعه فتقبل شهادته ويستثنى من هذه
 النظم خمسة فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة أصابعهم إذا
 سمعوه يقول لي على فلان كذا فإن قالوا رأينا ما يقرضه كذا قبلت شهادتهم
 والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأمون الغضب
 الغضب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل
 (مخافاً على مروءة مثله) والمروءة تخلق الإنسان بخلق أمثاله من أبناء عصره
 في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يشي في السوق كشوف
 الرأس أو البدن غير العورة ولا يليق بذلك أما كشف العورة فحرام

* (فصل سادس) والحقوق ضربان * أحدهما (حق الله تعالى) وسبب يأتي
 الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي) فأما حقوق الآدميين فثلاثة وفي
 بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب ضرب لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران)
 فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد
 منه المال ويطلق عليه الرجال) غالباً كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضاً

ويحدثون

• (فصل سبيل) • في أحكام الولاء وهو لغة مشتق من الموالاة وشربا
عصوية بينهم وأل الملك عن رقيق معتق (والولاء) بالمد (من حقوق المعتق
وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب عند عدمه) وسبق وفي
التعصيب في الفرائض (ويقتل الولاء عن المعتق إلى المذكور من عصيته)
المتعصبين بأنفسهم لا كتاب معتقه وأختم (وترتيب التعصبات في الولاء
كترتيبهم في الارث) ليكن الظاهر في باب الولاء أن أبا المعتق وابن أخيه
مقتدبان على جسد المعتق بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ والجد
شريكان ولا يورث امرأه الولاء إلا من شخص ياشركه عتقه أو من أولاده
وعتقائه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحينئذ لا يقتل
الولاء عن مستحقه.

• (فصل سبيل) • في أحكام التدبير وهو لغة النظر في عواقب الامور
وشربا عتق عن دبر الحداثة وذكره المصنف بقوله (ومن) أي والسيد إذا قال
لعبد (مثلا) إذا مت أنا فأنت حر فهو أي العبد (مدبر يعتق بعد وفاته)
أي السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والإعتق منه
بقدر ما يخرج ان لم تجز الورثة وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه
أما عتقك بعد موتك ويصح التدبير بالكتابة أيضا مع الشية كخلف سيك بعد
موتك (ويجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المدير (في حال حياته ويبطل
تدبيره) وله أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبه بعد قبضها أو جعله
صدقا والتدبير لم يلق عتق بصفته في الظاهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فعلي
الظاهر لو باعه السيد لم يملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدير في حال
حياة السيد حكم العبد الآن) وحينئذ يكون أكساب المدير للسيد وإن قتل
المدير فالسيد القيمة أو قطع المدير للسيد الارش ويبقى التدبير بحاله وفي بعض
النسخ وحكم المدير في حيا عتقه حكم العبد الآن.

• (فصل سبيل) • في أحكام الكتابة بكسر الكاف في الاظهر وقيل بفتحها

كاتبة اذ هي لغه مأخوذة من الكتب وهو بمنى الضم والجمع لان فيها ضم
 نجوم الى نجوم وشرعا عتق معلق على مال منجم بوقتين معلومين فأكثر (والكتابة
 مستحبة اذا ألهى العبد) أو الامة (وكان) كل منهما (مأمونا) أى أمينا
 (مكتسبا) أى قويا على كسب ما يوفى به ما التزمه من النجوم (ولا تصح الا
 بمال معلوم) كقول السيد لعبد كاتبة على دينارين مثلا (ويكون) المال
 المعلوم (مؤجلا الى أجل معلوم أقله نهران) كقول السيد فى المثال
 المذكور لعبد تدفع الى الدينارين فى كل نجم دينار فاذا أدت ذلك فأنت
 حر (وهى) أى الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فليس له فسخها بعد
 لزومها الا أن يجزأ المكاتب عن أداء النجوم أو بدله عند الحصل كقوله عزت
 عن ذلك فللسيد حينئذ فسخها وفى معنى العجز اتماع المكاتب من أداء
 النجوم مع القدرة عليها (والكتابة) (من جهة) العبد (المكاتب جائزة فله)
 بعد عقد الكتابة تعجز نفسه بالطريق السابق وله أيضا (فسخها متى شاء) وإن
 كان معه ما يوفى به بنجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء أن له استبدال
 الفسخ أما الكتابة الفاسدة بفثرة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب
 التصرف فيما فى يده من المال) يبيع وشرا ويأجر ونحو ذلك لابهية ونحوها
 وفى بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال والمراد
 ان المكاتب يتلوا بقدر الكتابة منافع وأكسابه الا أنه محجور عليه لا يحل
 السيد فى استعمالها بغير حق (ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده (أن
 يضع) أى يحط (عنه من مال الكتابة ما) أى شيئا (يستعين به على أداء نجوم
 الكتابة) ويقوم مقام الحط أن يدفع له السيد جزأه معلوما من مال الكتابة
 ولكن الحط أولى من الدفع لأن القصد بالحط الاعانة على العتق وهى محقة
 فى الحط وهو موهبة فى الدفع (ولا يعنى) المكاتب (الاباد) بجميع المال أى مال
 الكتابة بعد القدرة الموضوعة عنه من جهة السيد

* (فصل) * فى أحكام أمهات الأولاد (واذا أصاب) أى وطئ
 (السيد) مسلما كان أو كافرا (أتمه) ولو كانت حائضا أو محرما أو مزرعة

أول بصيها ولكن استبدت ذكراً أو مائة المحترمة (فوضعت) حياً أو ميتاً
أو ما يجب فيه غرة وهو (ما) أي ملهم (سنة فيه شيء من خلق آدمي) وفي بعض
النسخ من خلق آدميين لكل أحد أولاد من النسب وبنيت
بوضعها ما ذكر كونها استولت قلبه بها وحيداً (حرم عليه بها) مع
بطلانها أيضاً لأن بقية أهله لا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليه أيضاً (بها)
وحيثها) والوصية بها (وبإزالة التصرف فيها بالاستخدام والوطء) وبالإجارة
والإعارة وله أيضاً أرض جناية عليها وعلى أولادها التباعد عنها أو قيمتها إذا
قنات وقيمتهم إذا قتلوا وترى وجهه بغير إذنهم إلا أن كان السيد كافراً وهي مسألة
فلا يرتجى بها (وإذا مات السيد) ولو بقتله (عنت من رأس ماله) وكذا
عنت أولادها (قبل) دفع (الديون) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى
بها (وولدها) أي المستولدة (من غيره) أي غير السيد بأن ولدت بعد
استبلاذها ولد من زوج أو زناً (بغير إلتها) وجهه نكاحاً فالولد الذي ولده للسيد
يعتق بموته (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره بنكاح) أو زناً أو حبلاً (فالولد
منها محلول بالسيد) أما لو غرت شخص بحرية أمة فأولدها فالولد حر وعلى المغرور
قيمة السيد (وإن أصاب) أي أمة غيره (بشبهة) منسوبة للفاعل كظن
أخته أو زوجته الحرة (فولده منها حر وعليه قيمته للسيد) ولا تصير أم ولد في
المال بلا خلاف (وإن ملك) الواطئ بالنكاح (الأمة المطلقة بعد ذلك لم تصير
أم ولد بالوطء في النكاح) السابق (وصارت أم ولد بالوطء بالشبهة على
أحد الأقاين) والقول الثاني لا تصير أم ولد وهو الرابع في المذهب والله أعلم
بالصواب وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعنق وجاء لعن الله لمن
الذوارب يكون سبياً في دخول الجنة دار الأبرار وهذا آخر شرح الكتاب غاية
الاختصار بلا طائش فالجهد لنا المتم الوهاب وقد ألتفت عاجلاً في مدة
يسيرة والمرجو من اطالع فيه على دفقة صغيرة أو كبيرة أن يصليها إن لم يكن
البواب عن أعلى وجهه - سن يكون من يدفع السيئة بالتي هي أحسن وأن
يقول من اطالع قيسه على الذوات من جاء بالخيرات إن الحسنات يذهبن

السيئات جليلة الله بحسن التيقن في تاليته مع البين والصدقين
 واشهداء الصالحين وحسن أولئك رفيقا في دار الجنان ونسأل الله
 الكريم المنان الموت على الاسلام والايمان بجاه نبيه سيد المرسلين وخاتم
 النبيين وحبيب رب العالمين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
 السيد الكامل الفاتح الخاتم والحمد لله الهادي الى سواء السبيل وحسبنا
 الله ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنام وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا الى يوم الدين ورضي الله عن أصحاب
 رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين

تم طبعه وحسن تنسيقه ووضع في دار الطباعة العامرة ببولاق مصر
 القاهرة ذات الشهرة الزاهرة والمحسن الباهرة تعلق المستعين بولاه
 فيما يمد ويبدى عبد الرحمن بك رشدي مشموله بنظره أمور تنجيز أشغالها
 ومباشرة أعمالها - حضرة حسين أفندي حسني لزال أسنان الصدق
 والابتهاد عليه يثنى مصححها معرفة المتوكل على من وصفه بمد بالاسباع

الفقيه الفقيه الى الله تعالى محمد السباع نائب حضرة المتوسل

بأجله النبوي الاستاذ الشيخ محمد قطة العدوي

أواخر محرم الحرام من عام أحد وعشرين

بعد ألف والمائتين من

هجرة عليه الصلاة

والسلام